

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Comptables et
financières



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية والمالية

الموضوع

دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي
دراسة حالة: مركز الضرائب- بسكرة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

جيلح الصالح

إعداد الطالبان:

حمزة حفيظة

عثماني حميدة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	قطاف نبيل	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	جيلح الصالح	أستاذ مساعد أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	شويخي إسماعيل	أستاذ مساعد أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022/ 2021



شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عزّ وجل الذي أنعمنا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، ونتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الأستاذ جيلح صالح على قبوله ومنحه لنا جزءاً من وقته للإشراف على هذا العمل، وعلى مجهوداته وتوجيهاته التي أنارت لنا طريق البحث، وحرصه على إتمام العمل بهذه الصورة النهائية .

كما نتوجه بالشكر مع التقدير والاحترام لموظفي مركز الضرائب بسكرة على ما قدموه لنا من معلومات قيمة لإتمام هذا العمل



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى الإخوة الأعزاء على قلبي

إلى شريكتي في هذا العمل

إلى كل الأصدقاء وإلى كل زملائي في العمل

إلى كل من لم يدخر جهداً في مساعدتي

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو حرفاً في حياتي الدراسية

حمزة حفيظة





الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح أبي الطاهرة ألفت رحمه ونور عليه

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ومن علمتني الصبر و الإصرار "امي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى درب حياتي إلى من كان سندا و عوننا لي "زوجي الغالي" حفظه الله و رعاه

إلى العزيزتين على قلبي و فخري "أختاي" حفظهم الله

إلى من زين حياتي بنور البدر و شموخ الفرح ابني قرة عيني

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم الحبة والتقدير

إلى شريكتي المحترمة في هذا العمل

إلى جميع زملاء العمل الأعزاء

عثماني حميدة



ملخص

يدور موضوع البحث حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية وذلك لاعتبار الضرائب والرسوم المفروضة تشكل مورد هام للخزينة العمومية، وكمحاولة منها لتحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، نهدف من خلال هذه الدراسة لمعرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي بمركز الضرائب بسكرة، واخذنا كنموذج للجانب التطبيقي البوابة الالكترونية جبايتك التي طبقت بمركز الضرائب بداية من شهر ديسمبر 2020 فقط، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى مدى فعالية تطبيق هذه البوابة الالكترونية وعلاقتها بالتحصيل الضريبي، فاعتمدت الدراسة على تحليل تطور التحصيل الضريبي بمركز الضرائب للسنوات 2019-2020-2021، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه هناك تطور ملحوظ نتيجة لتطبيق نظام SAP والذي ساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف ادارة المركز، حيث تزايد من سنة إلى أخرى، كذلك نقل المعلومات والملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة بين المصالح على مستوى المركز بصورة آلية وسريعة وآمنة، بالرغم من هذا لا بد الأخذ بعين الإعتبار بضرورة تفعيل نظام الدفع الإلكتروني مما يجعل دفع الضريبة أيسر وأقل تكلفة بالنسبة للمكلفين، تحفيز وتشجيع المكلفين إلى استخدام الخدمات الإلكترونية وتعميم شبكة الإلكترونية على مستوى المراكز الجوارية للضرائب وليس مركز الضرائب فقط لتفعيل عملية التحصيل الضريبي الآلية وزيادة المردود الضريبي.

الكلمات المفتاحية:

تكنولوجيا المعلومات، التحصيل الضريبي، الضرائب، الغش و التهرب الضريبي، الرقابة الجبائية

Abstract:

The topic of the research revolves has sought to use information technology in tax administration this because the imposed taxes and fees constitute an important source for the public treasury and as an attempt to improve tax collection and combat tax evasion .This study aims to know the role of information technology in improving tax collection in the tax center Biskra, and we took as a model for the applied side, the electronic portal your **jibaya'tic** which was applied in the tax center starting from December 2020 only, so that this study aims at the effectiveness of the application of this electronic portal and its relationship to tax collection ,the study relied on analyzing the evolution of tax collection at the tax center for the years 2019-2020-2021 one of the most important findings of the studies is that there has been a remarkable development as a result of the application of the SAP system , which contributed to achieving the goals set by the centers management as it increases from year to year as well as the transfer of information and tax files to tax payers between the management at the level of the center in an automic ,fast and secure manner, despite this it is necessary to take into Activate the electronic payment system the tax easier and less expensive for taxpayers ,motivate and encourage taxpayers to use electronic services and circulate the electronic network at the level of the neighborhood tax center to activate the automated tax collection process and increasing tax revenue

Key words:

Information Technology, tax collection, tax collection, Fraud and tax evasion, tax control



فهرس المحتويات

.....	البسملة.....
.....	شكر و عرفان.....
.....	الإهداء.....
.....	ملخص الدراسة.....
I	فهرس المحتويات.....
VI.....	فهرس الجداول.....
VII.....	فهرس الأشكال.....
أ.....	مقدمة.....
01.....	الفصل الأول الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات و التحصيل الضريبي.....
02.....	تمهيد.....
03.....	المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها.....
03	المطلب الأول: مفهوم و مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات.....
03.....	الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.....
05.....	الفرع الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات.....
06.....	المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات.....
07.....	المطلب الثالث: عناصر تكنولوجيا المعلومات.....
09.....	المطلب الرابع: تطبيقات و مزايا تكنولوجيا المعلومات.....

09	الفرع الأول: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.....
12	الفرع الثاني: مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات.....
14	المبحث الثاني: أنظمة الإخضاع الجبائي و ماهية التحصيل الضريبي.....
14	المطلب الأول: أنظمة الإخضاع الجبائي.....
14	الفرع الأول: النظام الحقيقي.....
15	الفرع الثاني: نظام الضريبة الجرافية الوحيدة.....
16	الفرع الثالث: النظام المبسط.....
17	الفرع الرابع: الضرائب على النشاط المشكلة للنظام الضريبي.....
19	المطلب الثاني: ماهية التحصيل الضريبي و أهدافه.....
19	الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي.....
20	الفرع الثاني: أهداف التحصيل الضريبي.....
20	المطلب الثالث: قواعد التحصيل الضريبي.....
21	المطلب الرابع: طرق التحصيل الضريبي و ضماناته.....
21	الفرع الأول: طرق التحصيل الضريبي.....
22	الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي.....
24	المبحث الثالث: تحسين التحصيل الضريبي و أدواته.....
24	المطلب الأول: مكافحة التهرب الضريبي و دوره في تحسين التحصيل الضريبي.....
24	الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي.....

- 25..... الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي
- 26..... الفرع الثالث: العلاقة بين مكافحة التهرب الضريبي و التحصيل الضريبي
- 28..... المطلب الثاني: الرقابة الجبائية و دورها في تحسين التحصيل الضريبي
- 28..... الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية
- 28..... الفرع الثاني: دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي
- 30..... المطلب الثالث: عصرنة إدارة الضرائب في مجال الهيكل التنظيمي لتفعيل عملية التحصيل الضريبي
- 32..... المطلب الرابع: تكنولوجيا المعلومات و دورها في تحسين التحصيل الضريبي
- 32..... الفرع الأول : تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في عملية التحصيل الضريبي
- 34..... الفرع الثاني: مدى مساهمة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي
- 36..... خلاصة الفصل
- 37..... الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور تكنولوجيا المعلومات في التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة
- 38..... تمهيد
- 39..... المبحث الأول: مدخل إلى مركز الضرائب
- 39..... المطلب الأول: مهام مركز الضرائب بسكرة
- 40..... المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بسكرة
- 43..... المطلب الثالث: مجال الصلاحيات لمركز الضرائب بسكرة
- 45..... المبحث الثاني: واقع التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة
- 45..... المطلب الأول :إجراءات التحصيل الضريبي في مركز الضرائب

45	الفرع الأول: الإجراءات الرقابية.....
48	الفرع الثاني: الإجراءات النزاعية و طرق الطعن.....
52	الفرع الثالث: إلتزامات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب.....
55	الفرع الرابع: أساليب التحصيل الضريبي.....
59	المبحث الثالث: دراسة ميدانية لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني (جبايتك، " JIBAYATIC ").....
59	المطلب الأول: التعريف بنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني جبايتك.....
59	الفرع الأول: تحضير و تنظيم مشروع جبايتك.....
60	الفرع الثاني: دراسة ملفات المكلفين بالضريبة عن بعد على مستوى مركز الضرائب بسكرة وفق جبايتك.....
65	المطلب الثاني: تحليل و مناقشة نتائج التحصيل الضريبي خلال (2019-2021) في ظل نظام جبايتك.....
68	خلاصة الفصل الثاني.....
70	خاتمة.....
75	قائمة المراجع.....
81	الملاحق.....



فهرس الأشكال والجداول

فهرس الجداول

- الجدول رقم 01: معدلات الضريبة على أرباح الشركات.....17
- الجدول رقم 02: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.....18
- الجدول رقم 03: تطور إحصائيات الضرائب للحصيلة الفعلية في الفترة (2019 – 2021).....65
- الجدول رقم 04: مقارنة التحصيل الضريبي من حيث تحقيق الأهداف.....67

فهرس الأشكال

- الشكل رقم 01: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.....04
- الشكل رقم 02: عناصر تكنولوجيا المعلومات.....08
- الشكل رقم 03: العلاقة بين آليات مكافحة التهرب الضريبي وتحصيل الضريبي.....27
- الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بسكرة.....40



مقدمة

مقدمة

إن الدول على اختلاف أنظمتها وتطورها الاقتصادي، وفي سبيل تغذية تدخلاتها الاقتصادية تحتاج للمال العام، ومن بين طرق الحصول عليه اعتمادها الكبير على الضرائب التي عرفت تطورا كبيرا منذ القدم ولقد ارتبط هذا التطور بتطور الدولة واتساع مهامها و تعدد أدواتها، فأصبحت الضرائب تحتل مكانة متميزة، لما لها أهمية كبيرة في التشريعات المالية، ومن نتائج إيجابية لا يستهان بها في دعم الموارد العامة، فدورها لا يقتصر على تغطية أعباء الدولة بل يتعدى ذلك إلى استعمالها كسياسة مالية للتأثير والتحكم في النشاط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، كما تساهم في الانتعاش الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في الدول النامية التي تسعى من خلال تنفيذها لبرامج الإصلاح إلى تطوير أنظمتها الضريبية في ظل الانفتاح والعولمة، بالإضافة إلى هذا فإن أهمية الضرائب تتمثل في تحقيق المنفعة العامة لأغراض اجتماعية واقتصادية التي تعمل على تحقيق حدة التفاوت بين الدخول والثروات، كما تهتم بمحاربة الضغوط التضخمية للضريبة والمحافظة على قيمة النقد الوطني، وتساهم بحماية الصناعة الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الإستيراد من الخارج بإعفاء الصادرات من الضرائب كليا، وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة إذ أنها تستخدم في تعبئة المواد الاقتصادية وتوجيهها في السبل التي تخدم من أجل تحقيق الادخار ومن أجل الحد من الاستهلاك وبتحصيل الحكومة ادخار إجباري جماعي تستخدمه في تمويل مشروعات التنمية .

الجزائر شأنها شأن جل الدول تولى اهتمامها الكبير في هذه السنوات الأخيرة وتعمل جاهدة إلى تطوير الإدارة الضريبية من خلال البحث عن تشريعات ووسائل حديثة تتماشى مع بيئتها الاقتصادية الجديدة، فانصب اهتمامها على عصرنه وتطوير الإدارة الضريبية بغرض الرفع من مردودية العمليات التي تقوم بها والتي من بينها التحصيل الضريبي من جهة ومكافحة ظاهرة التهرب والغش الضريبي من جهة أخرى، وتعتبر من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الضريبية، حيث أنها تتم وفقا لتشريعات وضوابط محددة من طرف القانون وكذلك في نقل الإيرادات الضريبية من المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية، لهذا تنشأ علاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة مما ألزم وجود إجراءات يجب التقيد بها للحفاظ على طرفي هذه العلاقة وتحمي حقوق كل طرف فيها أما ظاهرة الغش والتهرب الضريبي النقطة السوداء والمشكل الحساس والعيوص الذي يواجهه أي إدارة ضريبية ويعتبر أحد أهم العراقيل التي تقف في وجه التحصيل الضريبي، أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المختلفة في تحايل المكلفين بالضريبة على الإدارة الضريبية مستخدمين في ذلك طرق وأساليب سواء كان ذلك بطريقة مشروعة (التهرب الضريبي)، أو بطريقة غير مشروعة (الغش الضريبي) ، الإدارة الضريبية تسعى جاهدة لمكافحة هاته الظاهرة عن طريق الرقابة الجبائية التي من خلالها يتم كشف كل الإغفالات و التجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف وإدراك الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

استنادا لما سبق نجد أنه من الضروري تحسين العلاقة الموجودة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، والتقليل قدر الإمكان من هاته العراقيل والسرعة في التحصيل الضريبي للمستحقات الضريبية و صبها في الخزينة العمومية ، لهذا سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة من خلال اعتمادها على التطورات الحاصلة في وسائل التكنولوجيا المتمثلة في أنظمة معلوماتية متطورة كنظام تسيير الملفات SGF والبرنامج الجبائي المعلوماتي SAP و لا ننسى البوابة الالكترونية "جبائتك" الذي تسعى من

مقدمة

خلالها إلى تطوير وتحسين التحصيل الضريبي والعمل التشاركي و التنقل الآني للبيانات و المعلومات داخل المديرية و خارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية ومنح المكلفين بالضريبة الثقة بأنهم يتعاملون مع إدارة جبايته شفافة.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز كيف يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- و على هذا الأساس يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:
- ما هي تكنولوجيا المعلومات؟ وماهي عناصرها وتطبيقاتها؟
- ما هو التحصيل الضريبي؟ وماهي قواعده وإجراءاته؟
- ما مكانة تكنولوجيا المعلومات في عملية التحصيل الضريبي؟
- ما هو واقع التحصيل الضريبي في مركز الضرائب لولاية بسكرة؟ وما موقع تكنولوجيا المعلومات منه؟

2- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى:

فعالية وكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية تتوقف على مدى قدرتها في جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات الضريبية.

- الفرضية الثانية:

لا تكتسي الضرائب أهمية كبيرة في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا بسبب ضعف التحصيل الضريبي وانتشار التهرب الضريبي في آن واحد.

- الفرضية الثالثة:

مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في مركز الضرائب في ولاية بسكرة يساهم في تقليص التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي.

- الفرضية الرابعة:

تساهم أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الموظفة في مركز الضرائب في ولاية بسكرة في تحسين الحصيلة الضريبية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- تعدد الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها أحد أهم عناصر الإيرادات في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر، وبالتالي فحجم حصيلة الضريبة هو مصدر أساسي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تفشي ظاهرة التهرب والغش الضريبي في الجزائر، رغم الجهود المتنوعة والمتواصلة المبذولة لمكافحةها، مما أثر سلبا على التحصيل الضريبي.

مقدمة

- التعرف عن قرب على نشاط التحصيل الضريبي بممارساته ومشاكله على مستوى مركز الضرائب في ولاية بسكرة، من خلال الزيارات الميدانية والاتصال بالموظفين الإداريين والمكلفين بالضريبة.
- محاولة تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات والتحصيل الضريبي.
- الكشف عن مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات في مركز الضرائب لولاية بسكرة.
- قلة الدراسات على مستوى جامعة بسكرة حول التحصيل الضريبي، وهو ما لاحظناه من خلال المحتوى البليوغرافي والرقمي لمكتبة الكلية.

4- أهمية البحث:

نظرا لكون الموضوع محل الدراسة حديث النشأة وذو أهمية بالغة يتمثل في الدور الذي تلعبه الضرائب باعتبارها أحد مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة وبالتالي يجب مواكبة تطورات التي يشهدها العالم في مجال تحصيل الضرائب الكترونيا، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال العمل الضريبي لما لها من آثار إيجابية على الإدارة الضريبية عامة وعلى عملية التحصيل الضريبي خاصة، من خلال توفير الوقت والتكلفة والجهد، كما تسمح بتطوير الرقابة الجبائية للكشف عن الاحتمالات ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

5- أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي في هاته الدراسة يكمن في مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين و زيادة المردود الضريبي بالإضافة إلى الأهداف الثانوية المتمثلة في ما يلي:

- التحكم في الإطار المفاهيمي والنظري لتكنولوجيا المعلومات (المفهوم والأدوات والتطبيقات) والتحصيل الضريبي (المفهوم والقواعد والإجراءات).
- إظهار الرقابة الجبائية كأهم أداة لتحسين التحصيل الضريبي و ذلك من خلال مكافحة التهرب والغش الضريبي.
- التعرف على أهم الجهود المبذولة في مركز الضرائب بولاية بسكرة لتعظيم التحصيل الضريبي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، مع تقييم تلك الجهود من خلال تحليل الحصيلة الضريبية.
- محاولة التوصل إلى نتائج محددة عن أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين التعامل مع المكلفين بالضريبة داخل الإدارة الضريبية.
- زيادة الوعي لدى المؤسسات والهيئات الحكومية والمكلفين بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات وما لها من منافع اقتصادية وادارية.
- محاولة تقديم مقترحات وحلول للرفع من التحصيل الضريبي، وخاصة عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات بأدواتها وتطبيقاتها في مركز الضرائب في ولاية بسكرة.

6- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعتبر المنهج الغالب و الأكثر استخداما في هذه الدراسة إذ يقوم على اساس وصف مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتحصيل الضريبي و أدواته وكذلك استعراض مفاهيم تكنولوجيا المعلومات، و لما لها من أهمية ودور كبير في الرقي بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي في جميع القطاعات، ثم القيام بالدراسة التطبيقية تجسيدا لكل ما تم وصفه على أرض الواقع بهدف تحليل نتائج تطور التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة للسنوات 2019-2020-2021 واستخلاص أهم الملاحظات و النتائج.

7- حدود الدراسة:

يمكن حصره في أبع حدود و هي كالتالي.

- الحدود البشرية: قد تم تطبيق هذ الدراسة على الموظفين المستخدمين لنظام جبايتك
- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في مركز الضرائب بسكرة.
- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2021/2022.
- الحدود الموضوعية: ركزنا في هذه الدراسة على كيفية مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة.

8- الدراسات السابقة:

أ- دراسة داودي محمد (2005-2006) الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد.

تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية لضعف التحصيل الضريبي في الإدارة الجبائية، وما هو تأثير الضريبة و المكلف بالضريبة على التحصيل الضريبي، و كذا أهمية الجباية كقطب من أقطاب التمويل لخزينة الدولة و أثرها على استقطاب الإستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك إنتشار الوعي الجبائي و الثقافة الضريبية بين أوساط المكلفين بالضريبة مما يحسن من سلوك و نظرة المكلفين بالضريبة و تقلل من التهرب الضريبي و بالتالي يولد تحصيل ضريبي وافر و إرتفاع في الإيرادات الجبائية.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي و دراسة النتائج ما بين سنوات 1992 و حتى 1998 و اتضح أنه خلال هاته الفترة لم تعرف تطورا كبيرا بل يكاد يكون محتشما وهذا نتيجة لضعف القطاع الصناعي أما بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 1998 و 2002 و بعد الإصلاحات شهدت زيادة في الإيرادات الجبائية وهذا نتيجة لاستقرار المؤسسات العمومية وارتفاع كتلة الأجور، و تطبيقا لمختلف المشاريع التي أعدت للإنعاش الاقتصادي إلا أن الحصة الجبائية البترولية لا تزال تشكل النسبة الكبرى في إيرادات الميزانية و توصلت هاته الدراسة بقاء الإشكالية الأساسية مطروحة و هي بذل المزيد من الجهود لتعزيز الإدارة الجبائية و محاربة الظاهرة المنتشرة بكثرة و بشكل مخيف و سوف تؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني و هي التهرب الضريبي وهذا لا يتأتى إلا بتوفر الشروط التالية:

مقدمة

- أن تكون الإدارة الجبائية الجزائرية تعمل بشفافية ووضوح.
 - مراجعة التشريع الجبائي وإعادة تنظيم تسيير الضرائب.
 - تبسيط الإجراءات الإدارية حتى تستطيع التعامل مع المكلفين بطرق سليمة وراعية.
 - و من بين التوصيات لزيادة مردود التحصيل الضريبي:
 - فلا بد أن تعمل على تطوير الجباية العادية وتدعيم مردودية التحصيل الضريبي على مستواها.
 - مراعاة أهداف النظام الاقتصادي، وبهذا فإن مفتاح السياسة الجبائية وفعالية الإدارة الجبائية في ظل الإصلاح هو تصور تصميم هياكل ضريبة منصفة وعادلة وقادرة على تحقيق الأهداف المنتظرة، تؤدي إلى تحصيل الضرائب.
 - ب- دراسة حنان حافة، رقيقة حروش، هشام ليزة 2019، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995-2017)، مقالة في مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة المجلد 02، العدد 01، ص 07-24.
- تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تنامي حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الاقتصاد الجزائري، كذلك قياس و تحليل الأثر الذي يخلفه نمو حجم الاقتصادي الموازي على التحصيل الضريبي خلال الفترة (1995-2017).
- استخدمت الدراسة المنهج القياسي التحليلي لنتائج تطور تقدير حجم الاقتصاد الموازي وكذلك تطور حجم التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2017، حيث تم اقتراح ثلاث نماذج لتقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وبعد عرض وتحليل تلك النماذج توصلت الدراسة لجملة من النتائج:
- اختيار النموذج الثاني نموذج كثير الحدود من الدرجة 2 في تقدير الاقتصاد الموازي والذي أكد على تزايد في حجم ظاهرة الاقتصاد الموازي بمعدل 9.61%.
 - وجود علاقة طردية بين الاقتصاد الموازي و التحصيل الضريبي خلال هاته الفترة يعني هناك زيادة في حجم الاقتصاد الموازي و كذلك بالنسبة لحجم التحصيل الضريبي و هذا راجع إلى :
 - تزايد وتوسع المعاملات التجارية والانشطة الاقتصادية في القطاع الرسمي ينتج عنه التوسع في فرض الضرائب، وهذا ما يولد الحافز لدى الأفراد والمشروعات نحو التحول للعمل ضمن دائرة الاقتصاد الموازي.
 - أن عملية الإصلاح الجبائي تلعب دورا فعالا في نجاعة التأسيس والتحصيل الضريبي، وذلك من خلال الإجراءات التي اعتمدها الجهات الوصية في الجانب التشريعي والتنظيمي والتسييري، لمجمل الضرائب.
- ومن أبرز التوصيات التي تم إقترانها تتمثل في:
- إصلاح نظم التسيير في إطار الشراكة بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي.
 - التطبيق الصارم للقوانين والأحكام وفرض غرامات التي تحقق من وطأة الإقتصاد الموازي.
 - إعداد إطار قانوني موحد بغرض تسهيل التعاون والتنسيق بين أجهزة الرقابة وجعلها فعالة.

ج- دراسة إبراهيم ناصر جودة 2016، التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في النظام الضريبي،
مقالة في مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 1

تهدف الدراسة إلى معرفة ما حققته التجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي الأردني، حيث اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لفهم وتقييم تلك التجربة، حيث اجرت المقابلات الشخصية مع 3 فئات: إدارة النظام الضريبي، والموظفين في دائرة ضريبة الدخل و المبيعات و دافعي الضرائب ومفوضيهم، حيث قام بأسئلة مجتمع الدراسة كل حسب اختصاصه عن أثر إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي ومن خلال مناقشة وتحليل بيانات المجوعة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بتحقيق أهداف الضريبة ومن بينها زيادة التحصيلات الضريبية و الالتزام الطوعي بالقوانين الضريبية.
- الدعم الرسمي الكبير لإنجاح التجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي بالتعاون مع الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.
- هناك مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه التجربة الأردنية عند تطبيقها لتكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي.
- يمكن مشاهدة آثار التجربة الأردنية من خلال الربط الالكتروني مع الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وإنشاء وتطوير موقع إلكتروني وإدخال فيه الخدمات الضريبية الكترونياً.

أما فيما يخص توصيات الباحث على ضوء نتائج الدراسة ولإثراء التجربة الأردنية تتمثل في مايلي:

- يجب وضع خطط الزمنية محددة للانتقال من خطوة إلى أخرى، وإلزامية التطبيق والتحول إلى الخدمات الالكترونية تماشياً مع التجارب الدولية.
- يجب استخدام الحوافز لتشجيع دافعي الضرائب ومفوضيهم للتحويل إلى استخدام الخدمات الالكترونية، مثل الخصم الضريبي وفترات السماح أكبر لتقديم وتعديل ودفع الضريبة... الخ.
- العمل على نشر ثقافة الثقة بالخدمات الالكترونية الضريبية بين دافعي الضرائب ومفوضيهم والمجتمع المحلي بشكل عام.

د- دراسة محمد لعلاوي(2014 / 2015): دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر (بسكرة).

تهدف الدراسة إلى تحليل مختلف قواعد تأسيس وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم في الجزائر، ثم قياس فعاليتها بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات الأداء الجبائي الملائمة خلال الفترة (2004 - 2011)، كما تناولت أهم جهود الإصلاح الجبائي في الجزائر وتقييمها.

استخدمت الدراسة المنهج التحليل والقياسي لنشاط الإدارة الضريبية في الجزائر، وخاصة في مجال تأسيس وتحصيل الضرائب، وهذا بالاستعانة بمجموعة متنوعة وشاملة من المؤشرات التي تتعلق ب: الوعاء والتصريح الجبائي، التحصيل الضريبي، الرقابة والجبائية

مقدمة

والتحقيق المحاسبي، الموارد البشرية، المنازعات الجبائية والعلاقات العامة، وبعد عرض وتحليل تلك المؤشرات، توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

- نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة لعينة الدراسة، يعكسه نقص الالتزام بالواجبات الجبائية، يقابله سعي المصالح الجبائية للتحكم في الوعاء الجبائي، وبالتالي عدم تضييع فرصة أي مبلغ يمكن تحصيله.
 - عدم متابعة المستفيدين من الامتيازات الجبائية بصورة كافية، من أجل تدعيم تأسيس وتحصيل الضرائب لهذه الفئة، والذي يرجع لضعف البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها، ووقوع المحققين في الأخطاء أثناء عملية التحقيق، وهذا يؤثر سلبا على تأسيس وتحصيل الضرائب.
 - ضعف معالجة قضايا المنازعات الجبائية على مستوى المديريات الفرعية والمنازعات لمديريات الضرائب الولائية لعينة الدراسة، سواء من حيث تراكم ملفات المنازعات أو معالجتها، لكن ذلك يدل على جهود فعالية الرقابة الجبائية في كشف التهرب والغش الضريبي ورفع مصلح المنازعات الجبائية.
 - انخفاض جهود التكوين والترقية على مستوى المصالح الجبائية في الجزائر، وارتفاع مستويات الشغور الوظيفي والتغيب عن العمل على الموظفين، مما يعكس لسلبا على نشاط التأسيس والتحصيل الضريبي في الجزائر.
- ومن أبرز التوصيات التي قدمتها الدراسة لتحسين التأسيس والتحصيل الضريبي في الجزائر نذكر ما يلي:
- إقامة نظام مركزي لتبادل المعلومات الجبائية فيما بين مديريات الضرائب إلكترونيا، وتفعيل آليات الرقابة الحكومية بصفة عامة، والرقابة الجبائية بصفة خاصة، حتى تتماشى مع مقتضيات الحكم الرشيد
 - توظيف كوادر حديثة التخرج، من أجل ضخ دماء جديد في الموارد البشرية، وتوفير تكوين نوعي لإطارات الإدارة الجبائية ذو بعد عالمي، حتى يساير الاستثمار الأجنبي الموجود في الجزائر.
 - إعادة النظر في سقف الضريبة الجزائرية، مع اعتماد جملة من التحفيزات الجبائية، تقابلها جملة من الجزاءات الرادعة في حالة مخالفة القوانين الجبائية.
 - الانفتاح على نظم المعلومات المختلفة لوسائل الإعلام لتقريب الإدارة الجبائية من الجمهور، من أجل الرفع من الوعي الجبائي.

هـ- **عماري علي (2017-2018)** ، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات، دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة المنظمات، جامعة بسكرة.

تهدف الدراسة في الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات أو عدم صحتها من خلال الإشارة إلى الوضع الحالي وتقديم تصور حوله فيما يخص مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات من خلال أبعاد الأجهزة والحواسيب والبرمجيات والشبكات والبيانات والموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية.

لقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لوصف الظاهرة المراد دراستها، وجمع المعلومات حولها بغية وصفها كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها علميا وبعد تصويرها في شكل كمي معتمدين على الاستبيان كوسيلة

لجمع المعلومات حول مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الجزائرية ومساهمتها في تنمية الكفاءات البشرية، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود مستوى مرتفع مستوى تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب من تطبيق تكنولوجيا المعلومات وهذا يعود كون أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ما زالت في مراحلها الأولى، وهذا لقلّة البرامج التكوينية في التكنولوجيا التي تتميز بالسرعة في التقدم.
- مستوى تنمية الكفاءات بالمؤسسة مستوى متوسط، أما مستوى تنمية مهارات ومعارف الكفاءات كان مستوى متوسط، أما مستوى تنمية سلوك الكفاءات كان مرتفع.
- أن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا مهما في تنمية معارف الكفاءات من خلال البرامج التدريبية الالكترونية التي توفرها بالمؤسسة اضافة الى استخدام الانترنت في المؤسسة التي تسمح بتوفير الضرورية لأداء المهام.
- هنالك بعض التوصيات التي استخرجها الباحث من خلال النتائج المتحصل عليها المتمثلة في:
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات البشرية أصبح نتيجة حتمية للتطورات التكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي وبالتالي فإنه يجب مواكبة هذه التطورات من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات في مختلف وظائف إدارة الموارد البشرية.
 - الاطلاع على تجارب المؤسسات التي نجحت في هذا المجال والاعتماد عليها في عملية تنمية الكفاءات البشرية.
 - ضرورة تبني استراتيجيات التكوين وتعزيز البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومحاولة الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء الكفاءات البشرية بشكل خاص وأداء المؤسسة بشكل عام.
 - اقامة برامج تدريبية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل زيادة مهارات العاملين في تأدية أعمالهم بشكل أكثر دقة.
 - ضرورة مشاركة المؤسسة في المؤتمرات والمعارض الدولية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر لتكون على اطلاع مستمر على آخر التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

و-دراسة حلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف(2019)، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد5، العدد1.

تهدف الدراسة إلى معرفة المكانة التي تحتلها الضريبة في الاقتصاد الوطني وفي تمويل الخزينة العمومية، وأبرز العقبات التي تواجه الدول في تحصيلها مما يستدعي ضرورة مجابهة هذه الآفة وللحد منها لابد تعزيز الرقابة الجبائية في الإدارة الضريبية للحفاظ على موارد الخزينة العمومية .

لقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحصيل الضريبي و الرابة الجبائية وتحصيلها على أرض الواقع لاستخلاص وتحليل أهم الملاحظات والنتائج:

- إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات و المؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها و استغلالها.

- إن الإدارة الجبائية لا تستطيع أن ترفع من مردود ضرائبها وبالأحرى أن ترفع من قدراتها على التحصيل دون أن تواجه مجموعه من العراقيل والصعوبات، فالمشكل في التحصيل الضريبي قد يتسبب فيه الطرفان الإدارة الجبائية من جهة، والمكلفين بالضريبة من جهة أخرى.
- الرقابة الجبائية تضمن المساواة بين المكلفين بالضريبة من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليه اقانونيا في كل حالة التملص من دفع الضريبة.
- من أهم التوصيات المتوصل إليها في هذه الدراسة تتمثل في مايلي:
- وضع نظام معلوماتي مركزي و وطني يعمل على تجميع المعلومات الضرورية الخاصة بالمكلف وتوزيعها على المصالح الخاصة وهذا بهدف تضيق مساحة التهرب الضريبي.
- تعمل على تقييم حجم ظاهرة التهرب الضريبي من ناحية وحجم الايرادات التي تحرم الخزينة العمومية من ناحية أخرى، فهذه التقديرات تجعلها أكثر إدراكا لحجم الخطر.
- صياغة قوانين واضحة وغير معقدة من اجل أن يفهمها الجميع باعتبار المكلفين ليست لديهم مستويات علمية مرتفعة أو بدون مستوى.
- تحديث و عصرنه الإدارة الجبائية من حيث الهياكل والموارد البشرية وخاصة ضرورة تزويدها بشبكة معلومات واسعة بين كل المستخدمين خاصة في مجال الرقابة الجبائية.

9- الفجوة البحثية (موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة):

- بعد عرض بعض الدراسات السابقة التي وقعنا عليها والمتعلقة بأحد بعدي الدراسة أو كليهما (تكنولوجيا المعلومات، التحصيل الضريبي)، ومن خلال مقارنتها بدراستنا الحالية، يمكننا التوصل للملاحظات التالية:
- تمت الاستفادة من الدراسات السابقة (المذكرات) حول الموضوع في المجال النظري لدراستنا، من خلال استخدامها كمراجع في هذا الجانب، بسبب نقص الكتب والمقالات والمدخلات العلمية المتعلقة بالتحصيل الضريبي في الجزائر، وهو ما كان للدراسة السابقة أهمية كبيرة.
 - الاطلاع على الدراسات السابقة، جعلنا نتوصل، خاصة في الجانب التطبيقي منها، جعلنا نتوصل لجملة من الأسئلة التي قمنا بتوظيفها في إعداد دليل المقابلة، وطرح تلك الأسئلة على موظفي مركز الضرائب بيسكرة، مما جعلها تشكل عونا كبيرا لنا في هذا الجانب.
 - من خلال المسح الإلكتروني لمختلف المواقع الإلكترونية- البوابات الرقمية للمكتبات الجامعية الجزائري بشكل خاص-، وجدنا أن أكثر الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، هي مذكرات ماستر لسنوات سابقة، ورغم حداثةا وغناها بالمعلومات النظرية والتطبيقية، فإننا حاولنا تجنب استخدامها بسبب تمثل مستواها الدراسي مع مذكرتنا الحالية.
 - سجلنا وجود ندرة في الدراسة التي تربط متغيري الدراسة، حيث أن أكثر الدراسات تتناول التحصيل الضريبي لوحده على المستوى النظري والتطبيقي، أو تربطه بمتغير الرقابة الجبائية أو الغش والتهرب الضريبي في معظم الدراسة، على اعتبار أن الرقابة الجبائية هي أهم أدوات تحسين التحصيل الضريبي، والعكس بالنسبة للغش والتهرب الضريبي، وبسبب اقتناعنا أن تكنولوجيا

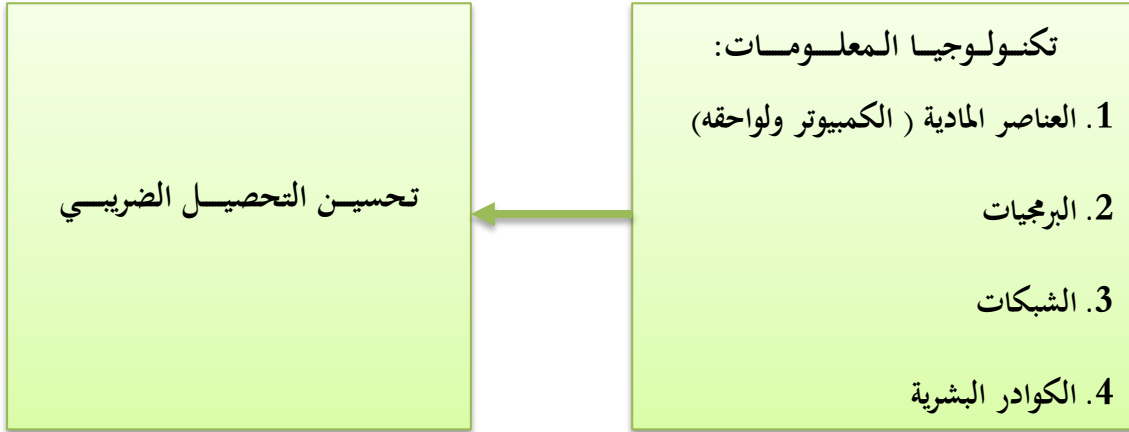
مقدمة

المعلومات هي من الأدوات الفعالة في الرقابة ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، فإنها تعتبر من أهم أدوات الفعالة للحصول الضريبي، وهو ما تناوله موضوعنا.

- التركيز في الدراسات السابقة على الجانب الإجرائي والإحصائي للحصول الضريبي، من خلال عرض إجراءات التحصيل الضريبي وفق القوانين والتشريعات الضريبي، وعرض إحصائيات عن التحصيل الضريبي، من دون عرض وتحليل آراء موظفي الإدارة الضريبية حول الموضوع، وهو ما جعلنا نستخدم أسلوب المقابلة الشخصية مع بعض الموظفين حول أهم وسائل تكنولوجيا المعلومات المستخدمة مركز الضرائب بسكرة، ومدى فعاليتها في التحصيل الضريبي.

- تركيز الدراسة السابقة في الجانب الميداني على مديريات الضرائب في الولايات التي تمت فيها تلك الدراسات، مع أنه مجرد وحدات إدارية للإشراف على مفتشيات ومراكز الضرائب، في حين أن مركز الضرائب باعتباره من الوحدات العملية، هو من يتولى بشكل فعلي عمليات التحصيل الضريبي، وهو ما يعطي أهمية لدراستنا، بسبب اختيارها مكان الدراسة الميدانية الأنسب.

10- نموذج الدراسة:



11- هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الواردة في الاشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كمايلي:

الفصل الأول: خصصناه للإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والتحصيل الضريبي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

المبحث الثاني: أنظمة الإحصاء الجبائي وماهية التحصيل الضريبي

المبحث الثالث: تحسين التحصيل الضريبي وأدواته.

الفصل الثاني: فقد تناولنا فيه دراسة ميدانية لدور تكنولوجيا المعلومات في التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة، حيث

تم تقسيمه لثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل الى مركز الضرائب بسكرة.

المبحث الثاني: واقع التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني جبايتك، " JIBAYATIC "



الفصل الأول

الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والتحصيل الضريبي



تمهيد

تعد المديرية العامة للضرائب الهيئة أو المؤسسة الوحيدة المخول لها بجلب الإيرادات الجبائية أو الضرائب، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم مصادر التمويل الداخلية التي تعتمد عليها الحكومات في تغطية نفقاتها العمومية وكذا تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذا الجزائر في الفترة الأخيرة أصبحت تبحث عن وسائل حديثة وحلول تتماشى مع ظروفها الاقتصادية، فعملت على عصنة وتطوير الإدارة الضريبية بغرض الرفع من مردودية العمليات التي تقوم بها والتي من بينها التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات، لتطوير نظام المعلومات الضريبي، ومن جهة أخرى لتسهيل إجراءات التصريح والدفع بالنسبة للمكلفين بالضريبة ومكافحة الفساد وظاهري الغش والتهرب الضريبي، بغية الزيادة في واردات التحصيل الضريبي، لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على، التحصيل الضريبي، ومدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في عصنة الإدارة الجبائية في مجال الهيكل التنظيمي لتحسين عملية التحصيل الضريبي.

وقد قسمنا دراستنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

-المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

-المبحث الثاني: أنظمة الإخضاع الجبائي و ماهية التحصيل الضريبي.

-المبحث الثالث: تحسين التحصيل الضريبي و أدواته.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها

يشهد التاريخ بأن البشرية مرت بعدة ثورات وآخرها ثورة تكنولوجيا المعلومات فهي من أهم الأدوات المستعملة في توفير وجمع المعلومات والتصرف فيها بسرعة وبدقة متناهية، كذلك ساهمت في نقل المعلومات والبيانات بين أفراد المجتمع والمؤسسات فيما بينها في وقت قصير وبجهد ضئيل ومع تطور الوسائل الالكترونية في المجتمعات المتقدمة واستخدامها في المعالجة الرقمية للبيانات زادت أهمية وتطور تكنولوجيا المعلومات فأصبح جديد اليوم قديم الغد، فتزايد بذلك تسابق المؤسسات على اختلافها من أجل مسابقة واقتناء أحدث ما توصل إليه من تقدم في هذا المجال، لأن حيازتها حالياً تمثل امتلاكاً للقدرة التنافسية على الصعيد المحلي والدولي.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات وخصائصها وعناصر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ومزاياها.

المطلب الأول: مفهوم و مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات.

شهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة غير مسبوقة في كافة نواحي الحياة، وأبرز هذه التطورات التي ميزت وقتنا الحالي هي الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات، أو بما أصبح يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي تلعب دوراً مهماً في النهوض باقتصاديات الكثير من الدول.

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.

لقد برز مصطلح تكنولوجيا المعلومات Information Technologie في بداية الخمسينات إشارة إلى استخدام الحاسبات الالكترونية في ميدان الأعمال الحكومية والخاصة على حد سواء، وهناك عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات من بينها:

تكنولوجيا المعلومات:

تتضمن كافة التقنيات والحاسبات والبرمجيات والاتصالات المستخدمة من قبل المنظمة وعناصرها البشرية في جمع المعلومات اللازمة لإنجاز أنشطتها المختلفة وتنفيذها، بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها وإبداعها وصولاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والنمو والتطور، وتعد تكنولوجيا المعلومات سلاحاً استراتيجياً يمكن أن يساعد في بناء قدرات المنظمة من خلال توفير أفضل البيانات والمعلومات وبما يعزز علاقة المنظمة بالزبائن والمنظمات الأخرى، وقد وصفت بأنها المقدرة التكنولوجية للحصول على البيانات ومعالجتها وتبادلها بهدف اتخاذ القرارات الفعالة في المنظمة. (جمعه، صفحة 44).

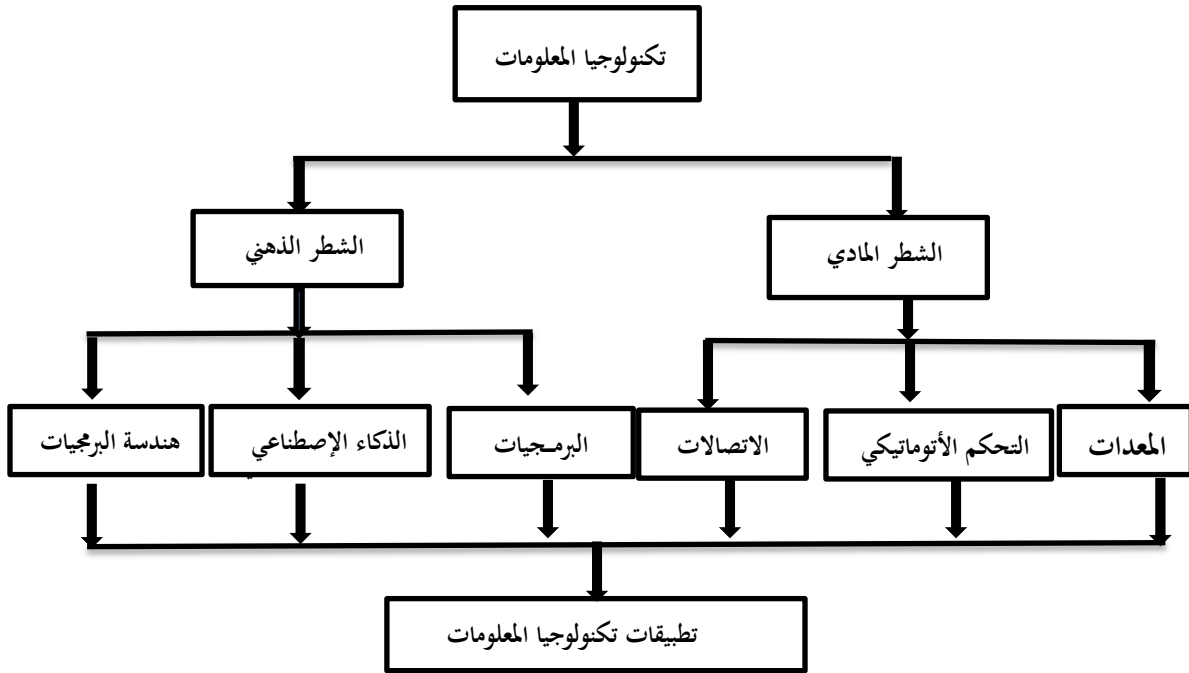
كما عرفها (الحسنية-1998-ص 141) تكنولوجيا المعلومات من خلال تناول شطرين هما:

الشرط الأول (مادي): وهذا يتكون من معدات الحاسوب والتحكم الأوتوماتيكي وتكنولوجيا الاتصالات.

الشرط الثاني (ذهني): وهذا يتكون من البرمجيات والذكاء الاصطناعي وهندسة البرمجيات، ويظهر لنا الشكل (01) مفهوم

تكنولوجيا المعلومات كمايلي: (خريس، 2011، صفحة 22)

الشكل رقم 01: مفهوم تكنولوجيا المعلومات



المصدر: فناد حسين، خريس، استخدام تكنولوجيا المعلومات و اثرها في اجهزة الخدمة المدنية في الاردن، رسالة ماجستير في الاعمال الالكترونية، ص22

تكنولوجيا المعلومات:

هي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تعاملت وتعامل مع البيانات والمعلومات، من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها في الوقت السريع والمناسب، والطريقة المناسبة والمتاحة. (ساطور، 2019، صفحة 07).

تكنولوجيا المعلومات:

هي عبارة عن مختلف التقنيات التي يتم استخدامها في جمع وتحليل ومعالجة البيانات ونقلها إلى مختلف أصحاب المصلحة.

تكنولوجيا المعلومات:

هي مجموعة الأدوات التي تساعد في استقبال المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل إلكتروني سواء كانت على شكل نص أو صوت أو صورة أو فيديو وذلك باستخدام الحاسوب، ومن بين هاته الأدوات الحاسوب والطابعة والأقراص وشبكات الاتصال وغيرها من الكثير من الأدوات. (تسعديت و عريان، 2019، صفحة 32).

تكنولوجيا المعلومات:

هي الأجزاء المعدنية واللينة وقاعدة البيانات الإدارية وغيرها من التكنولوجيا التي تستخدم من أجل تخزين البيانات وتوفيرها للمنظمة بشكل معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات، لتحسن كفاءة وفعالية متخذ القرار في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

تكنولوجيا المعلومات:

هي ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وحيارة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تكنولوجيا حديثة ومتطورة وسريعة وذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات الالكترونية ونظم الاتصالات الحديثة، وأنها باختصار العلم الجديد لجمع وتخزين واسترجاع وبت المعلومات آليا. (وسام، 2012، صفحة 77).

تكنولوجيا المعلومات:

تعرف أيضا بأنها الأدوات والوسائل التي تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتخزينها أو توزيعها، وتصنف تحت عنوان أوسع وأشمل وهو (التقنيات المستندة إلى الحاسوب) لعلاقتها المباشرة بنشاطات العمليات في المؤسسة. (قرون، بوضيف، و العيفة، 2020، صفحة 43).

يتبين مما سبق أن تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها و التي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة. (السالمي، 2002، صفحة 20).

الفرع الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات.

مرت تكنولوجيا المعلومات بمراحل تاريخية عديدة تتمثل في :

أولاً- مرحلة ثورة المعلومات الأولى

بدأت في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها، وقد عمل ظهور الكتابة على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

ثانياً- مرحلة ثورة المعلومات الثانية

تشمل هذه المرحلة ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها، والتي ساعدت على نشر المعلومات عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها.

ثالثاً- مرحلة ثورة المعلومات الثالثة

ظهرت أنواع وأشكال لمصادر المعلومات كالمسموعة والمرئية كالهاتف والراديو والتلفاز والأقراص والأشرطة واللاسلكي، إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات.

رابعاً- مرحلة ثورة المعلومات الرابعة

تمثلت في اختراع الحاسوب وتطوره ومراحله وأجياله المختلفة، مع كافة مميزات وفوائده وآثاره الإيجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل الاتصال التي ارتبطت بالحواسيب. (ساطور، 2019، صفحة 9).

خامساً- مرحلة ثورة المعلومات الخامسة:

بدأت من النصف الثاني من القرن 20 حتى يومنا هذا، اعتمدت بالدرجة الأولى على الأقمار الصناعية وشبكات الألياف ذات السرعة الفائقة في نقل الأنباء، البيانات والصور.

إن استخدام الأنترنت كأداة تختصر العالم بأسره في حروف ثلاث (WWW) و قد عبر أحمد قنديل على هذه الفترة بقوله :
 "فمن الكمبيوتر كبير إلى كمبيوتر يمكن حمله في الجيب"، من إدخال البيانات بأكوام من الكروت الورقية إلى اعتماد الفأرة ولوحة المفاتيح، ومن تخزين المعلومات في شرائط مضغوطة إلى أسطوانات مرنة ومدججة وذات سعة هائلة إلى إخراج الرسوم والأشكال ثابتة ومتحركة بفضل وسائط متعددة ثم تبادلها شبكات المعلومات و قد لوحظ أن تطور تكنولوجيا المعلومات يمكن تمثيله ضمن منحى غير منتظم، مسنن ومدرج وهذا المنحني يسمى من قبل علماء الرياضيات منحني الشيطان". " la courbe diable"
 (قديري، 2021، صفحة 14)

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات:

لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بمجموعة من الخصائص:

1- التفاعلية:

إن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل أو مرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

2- اللاتزامنية:

تعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

3- اللامركزية:

هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات، فالأنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الأنترنت على مستوى العالم بأكمله.

4- قابلية التوصيل:

تعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

5- قابلية التحرك والحركية:

أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته من مكان إلى مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ.

6- قابلية التحويل:

وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط لأخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة

7- الجماهيرية:

تعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير كبيرة، وهذا ما يعني إمكانية التحكم فيها، حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات، سواء من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من الكل إلى الكل أي من مجموعة إلى مجموعة. (قرون، بوضيف، و العيفة، 2020، صفحة 46.45)

8- الشبوع و الانتشار:

يعني الانتشار المنهجي لنظام الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، لا ليكون حكرا على الأثرياء فقط وإنما ليشمل كل فئات وطبقات المجتمع يأتي ذلك بدعم الأثرياء لتلك النظم الجديدة لكي تشمل القادرين على استخدامها وغير القادرين، فقد انقضى عصر الانعزالية ومن لم يتقن فنون العصر الجديد سيحكم نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخي للكلمة.

9- الكونية و العالمية:

البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية، حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة، كتعتقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال الكترونيا عبر الحدود الدولية من أقصى مكان إلى أدناه، إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم، والنمط الحالي لتكنولوجيا المعلومات الراهنة يتميز بالتوجه إلى جماهير قليلة محدد جغرافيا من خلال مراكز إقليمية مختلفة توازن بين المركز والأطراف، ومن أكثر السمات بروزا في تطوير تقنيات الاتصال فهي بدون شك حركة اندماج ميادين الاتصال المختلفة والاختفاء التدريجي للحدود التي كانت تفصلها من قبل.

10- الاحتكارية:

إن صناعة هذه التكنولوجيا تتسم بالتركيز الشديد حاليا في عدد محدود من الدول الصناعية الكبرى ومن الشركات العالمية متعددة الجنسيات، ويؤدي هذا التركيز إلى سيطرة المطلقة لهذه الشركات الاحتكارية ليس فقط على عملية نقل تسويق هذه التكنولوجيا في الدول الأقل تقدما، ولكن أيضا التأثير على طريقة إدارتها، واستخدامها، وصيانتها في الكثر من الأحيان مما يعزز من إحكام قبضة المجتمعات المصنعة لهذه التكنولوجيا على الدول المستوردة لها مع ترسيخ تبعية ثانية في المجال الثقافي.

11- التعقيد:

تكنولوجيا المعلومات وبالذات المتقدمة تتسم بكثافة الاستخدام والتعقيد الشديد مع ارتفاع في التكلفة، وهي بكل ذلك تأخذ صبغة احتكارية حيث تتركز عادة في أيدي الذين يمتلكون القوة والنفوذ السائد في المجتمع. (حنان، 2014، الصفحات 34-35)

المطلب الثالث: عناصر تكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجية المعلومات هي عبارة عن مجموعة من المكونات المادية والمنوية، مكملة لبعضها البعض، ومتصلة فيما بينها بغرض القيام بمهام معينة، ولكي تتحقق تكنولوجيا المعلومات، يجب من توفر العناصر التالية:

أولا- المكونات المادية:

تشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات و تخزينها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين، كما أنها تتضمن الحاسوب وما يرتبط به من أجهزة أخرى كوحدة المعالجة المركزية (CPU) واللوحه الأساسية والشاشة وغيرها وتسمى بالمكونات المادية، إذ تمثل تحسين ذاكرة الحاسوب وقدرتها على معالجة البيانات، وسرعتها في محاكاة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الحديثة، ويعد العلماء والمهندسون في شركات الحاسبات والاتصالات مصدرا أساسيا لهذه التطورات الهائلة.

ثانيا- البرمجيات:

تعني برامج الحاسوب التي تعمل على تشغيل وإدارة المكونات المادية وتقوم بمختلف التطبيقات، ولأهميتها أصبحت تكنولوجيا أساسية لتشغيل الحاسوب كما في البرمجيات، وتساهم هذه الأخيرة في معالجة المعلومات وتسجيلها وتقديمها كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات، لذلك تتضمن البرمجيات أنظمة التشغيل النهائية مثل معالج الكلمات وبرمجيات التطبيقات المرتبطة بمهام الأعمال المتخصصة، وتنقسم البرمجيات بشكل عام إلى ثلاثة أنواع: برمجيات التأليف برمجيات النظام والبرمجيات التطبيقية (إكرام و مرغاد، 2021، صفحة 12.11).

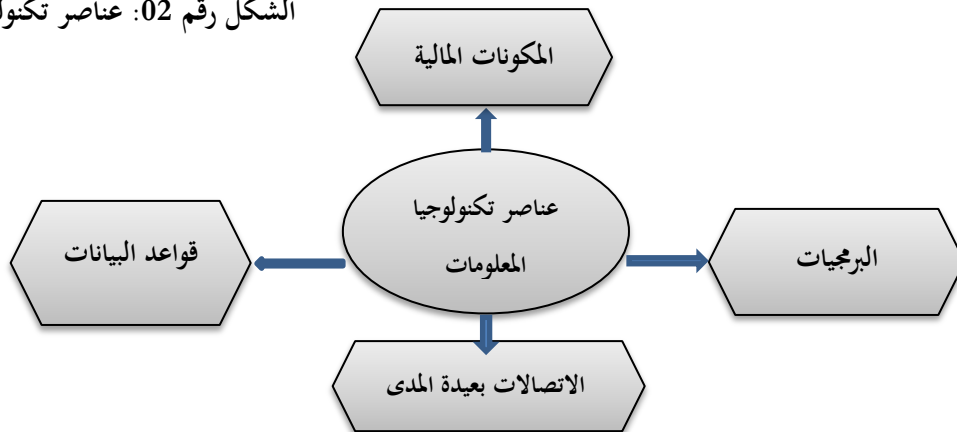
ثالثا- قواعد البيانات:

هي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها أو المعلومات المخزنة على أجهزة ووسائل تخزين البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسوب والأقراص المرنة والأشرطة، وقد تكون قواعد البيانات متعلقة بسجلات مخزنة في الشركة والأوقات القياسية لأنواع مختلفة من العمليات، وبيانات تتعلق بالتكاليف أو معلومات تخص احتياجات الزبائن وغيرها، وتتوفر قواعد بيانات مباشرة ومنظمة في شكل أرقام ومؤشرات اقتصادية وأسعار السوق والمخزون، وقسم آخر من قواعد البيانات تجمع على أساس مواضيع أو كلمات مثل معلومات عن الطقس والظروف الجوية والمواضيع المنشورة في الصحف والمجلات.

رابعا- الاتصالات بعيدة المدى:

هي المكون الأخير لتكنولوجيا المعلومات كما يعتقد البعض بأنها الأكثر أهمية، فهي أدوات أو وسائل الاتصالات عن بعد مثل: الهاتف، الفاكس، الألياف الضوئية ومكوناتها الأخرى التي تكون الشبكات الإلكترونية، والتي جعلت من الممكن لمستخدمي أجهزة الحاسوب الاتصال بأي موقع بصورة مباشرة، والاتصال بأي مستخدم آخر للحاسوب في أي موقع كان، وتعد شبكة الانترنت وهي شبكة انترنت داخلية للشركة مثل التي تستخدم من قبل شركة جنرال إلكترونيك للأغراض الأمنية للربط بين مختلف النظم الإلكترونية للشركة، كما يمكن ربط عدة شركات بشبكة الكمبيوتر مثل الارتباط مع المجهزين والتي تعمل على أساس شبكة الأنترنت المفتوحة (ساطور، 2019، صفحة 12)، ويمكن تلخيص عناصر تكنولوجيا المعلومات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: عناصر تكنولوجيا المعلومات



المصدر: ساطور عبد الرزاق، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر قسم علوم مالية، ج العربي بن مهدي، ص12

المطلب الرابع: تطبيقات و مزايا تكنولوجيا المعلومات.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نطاق واسع في المؤسسات قد أسهم في تطوير وتحديث وتحسين الاساليب التقليدية حيث ساعدت هذه التكنولوجيا على احداث تغييرات هامة، واعتبارها اداة اساسية للإدارة الفعالة لأي مؤسسة، فضلا عن الدور الرئيسي لها في توفير المعلومات ونشرها وتقاسمها بأقل تكلفة.

الفرع الأول: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

استفادت المنظمات كثيرا من تكنولوجيا المعلومات وآلياتها في تحسين أدائها و إنتاجيتها، واعتمدت أوضاعا وممارسات جديدة، وأحدثت تغييرات في وظائفها حيث تشعب استخدام كلمة الكتروني في منظمات هذا العصر ، الذي لم تكن حكرا على المؤسسات الاقتصادية فقط بل تعدد لتشمل جميع القطاعات، فجرى الحديث عن التجارة الالكترونية، التعليم الإلكتروني، الصحة الإلكترونية..... إلخ ، وهو ما دفعنا نحو التطرق إلى أهم تطبيقاتها على النحو التالي :

أولا- التجارة الالكترونية

يقصد بالتجارة الإلكترونية القيام بعمليات العرض والبيع و الشراء للسلع والخدمات والمعلومات عبر نظام إلكتروني بين المنتج والمورد والمستهلك، بحيث تحقق الشركات عدة فوائد منها:

- تسويق أكثر فاعلية، حيث يمكن عرض السلع على المستوى العالمي و على مدار اليوم، مما يوحد أسواقا جديدة للمستهلك، ويخفف نفقات بناء الأسواق ومصاريف الترويج.
- تقليل عدد الموظفين الذين لم يعد لهم حاجة في الأعمال الإدارية والحسابات والجرد، بسبب توافر قواعد البيانات التي تظهر الحركات وأسماء الزبائن والمبالغ المترتبة عليهم.
- التواصل الفعال مع الشركات الأخرى والزبائن أينما وجدوا، وفي المقابل توفر التجارة الإلكترونية الوقت والجهد للزبائن، دون عناء السفر، وهدر الوقت في الانتظار، كما تؤمن حماية المنتجات والأموال وحرية اختيار السلعة والتمن والاستفادة من تنافس الشركات وعروضها. (يجي، عواد، و قدح ، 2006، الصفحات 5-6).

ثانيا- الدفع الإلكتروني:

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية نتيجة لتطور شبكة الانترنت و بروز التجارة الإلكترونية، و هذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى إلكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشيكات الرقمية فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية، ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم، لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الإلكترونية.

ورغم أن الاستخدام الأساسي لشبكة الانترنت كان سرعة الاتصال عبر البريد الإلكتروني وجمع المعلومات وتوزيعها، إلا أن التسوق عبر الانترنت ينمو بشكل مضطرد، قبل نمو طرق السداد الالكترونية عبر الانترنت كان يتم تسلم معظم هذه الأموال نقدا

أو في صورة شيك، وسمحت الأساليب الإلكترونية الجديدة بتدفق الأموال بشكل أسرع من خلال استخدام الحوالات السلوكية التي لا تتطلب إيداعاً مادياً، وقد أدى دخول الحاسبات الشخصية ووحدات المودم إلى وجود أنظمة مصرفية يمكن الوصول إليها من الخارج تعرف بالصرافة باستخدام الحاسب الشخصي وبحلول نهاية السبعينيات كان سداد المبالغ إلى الشركات يتم من خلال الخصم المباشر من حساب العميل بالبنك، أو من خلال آلات الإيداع والصرف التلقائي، وعمليات السداد باستخدام هذه الطرق تحول الأموال من حساب العميل بالبنك مباشرة إلى حساب الشركة، وحالياً هناك عدد كبير من خيارات السداد متوفرة باستخدام نظام التحويل الإلكتروني للبيانات. (مرزوقي، خويذق، وعبابة، 2018، الصفحات 14-15).

ثالثاً- التعليم الإلكتروني:

هو وسيلة تدعم العملية التعليمية وتحوّلها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات وتهدف إلى إيجاد بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات تجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم حيث تعتمد على تطبيقات الحاسبات الإلكترونية وشبكات الاتصال والوسائط المتعددة في نقل المهارات والمعارف وتضم تطبيقات عبر الويب وغرس التدريس الافتراضي، حيث يتم تقديم محتوى دروس عبر الانترنت والأشرطة السمعية والفيديو ويمكن الطالب من الوصول إلى مصادر التعليم في أي وقت وأي مكان يعد التعليم من أهم المقومات الأساسية التي تركز عليها الدول والحكومات في بناء مستقبلها في عصر المعلومات والإلكترونيات الذي نعيشه حالياً ومع ظهور أجهزة الحاسبات الشخصية وبرامجها التشغيلية، إلى جانب تكنولوجيا المعلومات وتطورها المستمر خلال السنوات القليلة الماضية، ظهر التعليم الإلكتروني وانتشر بشكل سريع وأصبح من الواضح أن له مستقبلاً كبيراً، و يمكن أن نستخلص مفهوم التعليم الإلكتروني بأنه ذلك: النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط المتعددة وشبكات الاتصال، و المعلومات و الانترنت التي أصبحت وسيطاً فاعلاً للتعليم الإلكتروني، ويتم التعليم عن طريق الاتصال والتواصل بين المعلم والطالب، وعن طريق التفاعل بين الطالب ووسائل التعليم الإلكتروني الأخرى، كالدروس الإلكترونية والمكتبة الإلكترونية والكتاب الإلكتروني وغيرها. (محمد و ضيف، صفحة 616)

رابعاً- الحكومة الإلكترونية

هو تنفيذ استراتيجيات الدولة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار و تعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين، واستحداث مبادرات وخدمات وطنية لبرامج الدولة الإلكترونية على جميع المستويات تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع كفاً للموارد والأصول العامة، ومن أجل دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

خامساً- الصحة الإلكترونية

إن تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات مع احترام وحماية

حقوق المواطنين في الخصوصية، كما أننا نعتمد عليها في التحذير من الأمراض المعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة، وتستخدم لتعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.

سادسا- البيئة الإلكترونية

يطالب من الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين على استعمال تكنولوجيا المعلومات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية، وإقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الانسان ورصد آثارها خاصة في البلدان النامية .

سابعا- الزراعة الإلكترونية

لضمان نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي والأغذية وغيرها باستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل إتاحة النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفصيلية ذات الصلة لاسيما في المناطق الريفية، وينبغي أن تسعى الشركات بين القطاعين العام و الخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات كأداة لتحسين الإنتاج كما ونوعا. (عبد السلام، 2004).

ثامنا- الإدارة الإلكترونية للخدمات:

من الواضح أن الخدمات المستندة للمعلومات هي الأوفر حظا في الانتفاع من التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، حتى يتمكن العملاء من الوصول إلى حساباتهم والقيام بتعاملات معينة من منازلهم ومن خلال حواسيب مكاتبهم كما أن التطورات الحاصلة في التكنولوجيا اليوم باتت توفر أساليب جديدة لمنشآت الأعمال لتكوين وتقديم خدماتها، خصوصا تلك المتعلقة بالمعلومات فهي تآمن حلقة الوصل والاتصال ما بين قواعد البيانات المتخصصة مما يؤدي إلى تكامل النشاطات الأساسية المتعلقة بخدمة العميل وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا حيويا في تفعيل نشاطات الأعمال بشكل عام و تحسين إنتاجية السوق بشكل خاص، مما يعود النفع على أطراف عملية التبادل كافة. (العلاق، 2012، صفحة 169)

تاسعا- السياحة الإلكترونية

هي تلك الخدمات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات بغرض إنجاز وترويج الخدمات السياحية والفندقية عبر مختلف الشبكات المفتوحة والمغلقة، بالاعتماد على مبادئ وأسس التجارة الإلكترونية، وتتعدى في الواقع مفهومها إلى أبعد من ذلك، فهي المستخدمة للأجهزة الإلكترونية الجواله كالهواتف المحمولة والمفكرات الإلكترونية (m-tourism) تشمل حتى السياحة المتنقلة الجواله المحمولة وغيرها، وبذلك فإن تكنولوجيا المعلومات تستخدم من طرف جميع شركات القطاع السياحي من مؤسسات وهيئات وأفراد، وقد تستغل هذه التكنولوجيا في تشييد وإقامة كيانات سياحية يتطلب تشغيلها أيضا قدرا من المعرفة التكنولوجية لدى روادها، مثل الفنادق الذكية التي تعتمد في بنائها وتشغيلها وإدارتها على تقنيات حديثة.

تتطلب السياحة الإلكترونية لتجسيدها عمليا أربعة مراحل أساسية لصناعة المحتوى الرقمي:

1. تجميع المعطيات السياحية (عروض، أسعار، حوائط، تقارير...).

2. رقمنة المعطيات المجمعّة باستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية.
3. نشر المعلومات المجمعّة الكترونياً عبر الواب وعبر الوسائط الإلكترونيّة المتعدّدة، وبأكثر من لغة.
4. تزويد الهيئات الوكالات، الدواوين، المؤسسات السياحية و الفنادق بوصلة انترنت موزعة شبكياً ومقبولة ومتوافقة مع حجمها (و بريد الكتروني فضلاً عن الهاتف و الفاكس). (إبراهيم و شعوي، 2010، الصفحات 276-277).

عاشرا- الإدارة الإلكترونيّة للموارد البشرية:

بظهور الانترنت وتطور استغلال تكنولوجيا المعلومات في أداء المنظمة لوظائفها، أصبح من الضروري تحويل وظيفة إدارة الموارد البشرية لإدارة الكترونية ، ويظهرها أوجبت وجود مصطلحات جديدة مثل التوظيف الإلكتروني، التدريب الإلكتروني، تقييم الأداء الإلكتروني، والتي تعتبر من أهم تطبيقاتها التي تصور استثمار تكنولوجيا المعلومات في تحسين إجراءات الموارد البشرية وممارسة الوظائف الأساسية لإدارة هذه الموارد البشرية. (علي، 2018، صفحة 35)

الفرع الثاني: مزايا تكنولوجيا المعلومات

يترتب على تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات العديد من المزايا أهمها:

أ- السرعة

ويقصد بها السرعة في أداء الوظائف والأوامر، وقد عملت تكنولوجيا المعلومات على تقديم خدمات على قدر كبير من السرعة، بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ أوامر للقيام بعمليات معقدة في وقت خيالي يتزامن مع آخر نقرة للزر فهي تسمح بإمكانية القيام بعدة عمليات ووظائف متزامنة.

ب- الدقة

إضافة إلى أنها أكثر سرعة فإنها تعمل على قدر كبير من الدقة، وبالأحرى الدقة المتناهية فالأجهزة الإلكترونيّة الحديثة تدرك الأخطاء والاختلافات التي يعجز البشر عن ادراكها.

ت- الموثوقية مع السرعة والدقة:

في تكنولوجيا المعلومات تقلل من مواطن الشك، بحيث تعطي نتائج أكثر موثوقية ومصداقية، وترتبط دائماً بطريقة إدخال البيانات والمعلومات.

ث- الثبات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بقدرتها على أداء نفس الأعمال والوظائف، وبنفس الوتيرة وتكرار نفس المهام، فالحاسوب يمتاز بقدرته على تكرار العمل بصورة ثابتة أي إجراءه مرة بعد أخرى بنفس الأسلوب ويحصل على نفس النتائج تماماً، ولأي عدد من المرات. (عايش، 2017، الصفحات 17-18).

ج- زيادة قيمة المنظمة

يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات إلى خلق القيمة للمنظمة هذا بالإضافة إلى معاونتها في تنفيذ استراتيجياتها وخاصة في ظل زيادة حدة المنافسة بين المنظمات.

ح- فعالية اتخاذ القرارات:

تبسط تكنولوجيا المعلومات مهمة المديرين في اتخاذ القرارات التنظيمية وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والملائمة في التوقيت الملائم والشروط المطلوبة.

خ- تحسين إدارة المعلومات و المعارف:

حيث يتم استخدام الأجهزة و البرمجيات و قواعد البيانات التي تسهل عمليات جمع و معالجة و تخزين و استرجاع المعلومات و البيانات كما تعمل على تطوير معارف فنية و تسويقية و مالية و تكنولوجية و تشغيلية يمكن استخدامها في خلق ميزة تنافسية مقارنة بالمنظمات الأخرى.

د- تحسين و تطوير الخدمات المقدمة للعملاء:

حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في دعم وخدمة العملاء من خلال استخدام التجارة الإلكترونية للوفاء باحتياجات العملاء و نيل رضاهم و سرعة تأدية الخدمات المقدمة لهم (يعقوب، 2013، صفحة 11.10.9).

ذ- زيادة الأرباح والمبيعات :

حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمنظمة في إشباع حاجات ورغبات المستهلكين و يترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف والذي يتحقق أيضاً باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

ر- الحصول على مزايا تنافسية :

حيث تستخدم العديد من المنظمات تكنولوجيا المعلومات ووصفها في البيئة التنافسية والحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.

ز- تخفيض التكاليف :

يمكن القول بأن تخفيض التكاليف يعد من أهم الفوائد الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات، فالمنظمات تقوم بأداء الأعمال والمهام آلياً لتخفيض التكاليف، ومن ناحية أخرى فإن المنظمات الصناعية توفر مبالغ طائلة من خلال استخدام الحاسبات الآلية في رقابة الإنتاج و المخزون كما تستخدم بعض المنظمات تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ الإنتاج حسب الطلب.

س- تحسين الجودة

أحد أهم أسباب استخدام تكنولوجيا المعلومات تحسين مستوى جودة المخرجات والتصميم بمساعدة الحاسب الآلي وخير مثال على ذلك فالمهندس يستخدم محطات العمل أو ما يعرف بالوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات هندسية، ويقوم بتخزين هذه الرسومات لإجراء أي تعديل عليها بسهولة من أجل تحسين جودتها وهذا النظام يوفر من الجهد المبذول في التصميم ومن ثم يقلل الحاجة إلى مهندسين آخرين (تيناوي، 2019، صفحة 35).

المبحث الثاني : أنظمة الإخضاع الجبائي و ماهية التحصيل الضريبي.

لقد خضع النظام الجبائي الجزائري لعدة تعديلات منذ الإستقلال الى يومنا هذا، بإستعمال الأساليب الكمية وعلى رأسها معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية الذي يقوم على مقارنة الحصيلة الضريبية الفعلية والحصيلة الضريبية المقدرة، بالإضافة الى معدل تغطية النفقات العامة بالإيرادات العامة والذي يعبر عن الإمكانات المالية المتاحة للدولة، دون أن ننسى معدل الضغط الجبائي سواء على كاهل المكلف بالضريبة أو الإقتصاد ككل، لتقدم نظام ضريبي يمتاز بمرونة عالية، حتى تتمكن الدولة من رفع نسبة التحصيل الضريبي في ظل التحولات التي شهدتها الساحة الدولية والوطنية، لذا سنحاول في هذا المبحث التعرف لأنظمة الإخضاع الجبائي و ماهية التحصيل الضريبي .

المطلب الأول : أنظمة الإخضاع الجبائي

تعددت أنظمة الإخضاع الجبائي في الجزائر وفق ماتطلبه الأوضاع الراهنة للدولة، لهذا سنحاول في هذا المطلب الى عرض كل الانظمة الساري العمل بها (النظام الحقيقي، والنظام الجزائي بالإضافة الى النظام المبسط المحيّن إبتداء من الفاتح جانفي من سنة 2022)، حيث يتم إختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى تخضع للنظام الجزائي بإستثناء لأصحاب الأرباح الناتجة عن ممارسة مهنة غير تجارية يخضعون للنظام المبسط .

الفرع الأول : النظام الحقيقي

نصت المادة 17 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على : "يحدد الربح الذي يدرج في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي حسب نظام الربح الحقيقي وجوبا " .

ونصت المادة 18 من نفس القانون على : " يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحقون أرباحًا صناعية وتجارية، أن يكتبوا وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المادة 151 و151 مكرر و152 من هذا القانون ، قبل 30 أفريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتشية الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" ، إكتتاب إلكتروني قبل 20 ماي كحد أقصى، كشف سنوي تليخيصي يحتوي على المعلومات التي يجب ان تستخرج من التصريح

المذكور اعلاه والكشوف المرفقة، عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي .

وتنص المادة 19 من نفس القانون على : "يجب أن يحتوي التصريح على كل الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المادتين 152 و153 من هذا القانون، أي يذكر في هذا التصريح مبلغ رقم الأعمال ورقم تسجيلهم في السجل التجاري، وكذا لقب المحاسب أو المحاسبين أو الخبراء المكلفين بمسك محاسبتهم وعناوينهم، مع ذكر ما إذا كان هؤلاء التقنيون من بين المستخدمين الأجراء لمؤسستهم . ويجب إرفاق تصريحاتهم بالملاحظات الأساسية و الخلاصات الموقعة التي استلموها من الخبراء المحاسبين أو المحاسبين المعتمدين الذين كلفوهم في حدود اختصاصهم .

كذلك تنص المادة 20 من نفس القانون على : "يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 أعلاه، أن يمسكوا محاسبة نظامية ، طبقاً لأحكام المادة 52 ، وعليهم أن يقدموها، عند الإقتضاء، عند كل طلب لأعوان الإدارة الجبائية، وهذا طبقاً للتنظيم الساري المفعول .

الفرع الثاني : نظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، حسب المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

وحسب المادة 282 مكرر 1 من نفس القانون : "يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً وكذا التعاونيات الحرفية الفنية و التقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي .

أولاً - إستثناءات من هذا النظام الضريبي

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي .
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها .
- أنشطة شراء - إعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة .
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء .
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية.
- أنشطة الإطعام و الفندقية المصنفة .
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين .
- الأشغال العمومية والري و البناء .
- المهن الغير التجارية .

ثانيا- معدلات الضريبة

حسب المادة 282 مكرر 4 من نفس القانون : "يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كمايلي :

- 5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع . (وزارة المالية، 2021)

- 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى .

الفرع الثالث : النظام المبسط .

إن قانون المالية لسنة، 2022 قد أدرج ابتداء من الفاتح جانفي لهذه السنة إستثناء فئة المكلفين بالضريبة للمهن غير التجارية من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وذلك على ضوء احكام المادة 73 من قانون المالية لسنة 2022، لهذا سيخضع أصحاب الأرباح الناتجة عن ممارسة مهنة غير تجارية، من الآن فصاعدا للنظام المبسط للمهن غير التجارية وذلك بغض النظر عن مقدار دخلهم المهني .

التعريف بأرباح المهن غير التجارية :

أرباح المهن غير التجارية وذلك كما نصت عليه المادة 22 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة " تعتبر كمداخيل متأتية من ممارسة مهنة غير تجارية، أرباح المهن الحرة، والوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر، وكذا كل المهن والمستثمرات المدرة للأرباح، والتي هي مصادر كسب لا تنتمي الى صنف آخر من الأرباح والمداخيل . وتتضمن هذه الأرباح أيضا :

- ريع عائدات حقوق المؤلف التي يتقاضاها الكتاب أو المؤلفون الموسيقيون ، و ورثتهم و الموصى لهم بحقوقهم .
- الربوع المحققة من قبل المخترعين ، سواء من منح رخصة استغلال شهادتهم أو بيع علامات الصنع أو طرق صيغ الإنتاج أو التنازل عنها .

اذن يخضع المكلفون الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير التجارية المذكورة في المادة 22 أعلاه للنظام المبسط للمهن غير التجارية حسب المادة 31 من نفس القانون، ويجب على هؤلاء المكلفين، أن يدونوا على تصريح خاص مبلغ الإيرادات المقبوضة والنفقات المدفوعة والنتيجة المحققة بعنوان السنة المعني، كما يجب عليهم اكتابة وتقديم هذا التصريح لمصلحة الضرائب لمكان تواجد النشاط في اجل أقصاه 30 أبريل من كل سنة، عندما ينقضي أجل إيداع التصريح في يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الإستحقاق الى أول يوم عمل موال، وحسب المادة 31 يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط للمهن غير التجارية، مسك دفتر يومي مؤشر وممضي من طرف المصلحة المسيرة، ومتابع يوما بيوم بدون فراغ أو شطب، ويظهر بالتفصيل مداخيلهم ونفقاتهم المهنية، ويجب عليهم كذلك مسك سجل مؤشر وممضي من طرف المصلحة المسيرة، أو مدعما بسندات الإثبات الموافقة، ويتضمن :

- تاريخ الأقتناء أو الإنشاء وسعر تكلفة المعدات المخصصة لممارسة مهنتهم .
- مبلغ الإهلاك المطبق على هذه المعدات .
- سعر وتاريخ التنازل عنها . (وزارة المالية، 2021)

ويجب عليهم الإحتفاظ بالسجلات إضافة الى كل سندات الإثبات ، الى غاية إنتهاء السنة العاشرة الموالية لتلك التي تم فيها التسجيل الإيرادات والنفقات ، ويجب تقديم هذه السجلات عند كل طلب من إدارة الضرائب ، ويترب عن عدم مسك هذه السجلات ، تطبيق غرامة قدرها خمسون ألف دينار (50.000 دج) . (وزارة المالية، 2021)

الفرع الرابع: الضرائب على النشاط المشكلة للنظام الضريبي .

يعتبر النظام الجبائي الضريبي الجزائري بوجود عدة ضرائب مشكلة له مفروضة على المؤسسات التي تمارس نشاط مهني حسب أنظمة الإخضاع الجبائي التي تتبع لها .

أولاً- الضرائب على الدخل .

وهي تشمل بصفة عامة تلك الضرائب التي تصيب مداخيل الأشخاص المعنوية (الشركات) وكذا مداخيل الأشخاص الطبيعية (الأفراد) الخاضعون للنظام الحقيقي والتي تتمثل في الضريبة على أرباح الشركات (IBS) وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) .

أ- الضريبة على أرباح الشركات :

يخضع للضريبة على أرباح الشركات بصفة إجبارية الأشخاص المعنويون التي يسيرها القانون التجاري ، حسب معدلات الضريبة التالية :

الجدول رقم 01: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

نوع النشاط الممارس	المعدل المطبق
بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع	معدل 19%
بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات	معدل 23%
بالنسبة لباقي الأنشطة (التجارة و الخدمات)	معدل 26%

المصدر: من إعداد أ.عيسى سماعيل بالإعتماد على المادة 2 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 .

ب- الضريبة على الدخل الإجمالي .

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون أرباح مهنية تشمل الأرباح الناجمة عن ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو خدماتية بالإضافة الى الأرباح غير التجارية الناجمة عن ممارسة مهنة حرة ، ويتم حساب الضريبة على الدخل

الإجمالي صنف الأرباح المهنية بتطبيق الجدول التصاعدي السنوي التالي على الربح الخاضع للضريبة والذي يتحدد بمسك محاسبة منتظمة عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات الخاضعة و الأعباء القابلة للتخفيض . (عيسى، 2021، صفحة 158)

الجدول رقم 02 : الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	لا يتجاوز 240.000 دج
23 %	من 240.001 الى 480.000
27 %	من 480.001 الى 960.000
30 %	من 960.001 الى 1.920.000
33 %	من 1.920.001 الى 3.840.000
35	أكثر من 3.840.000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، تحديث 2022.

ثانيا- الرسوم على رقم الأعمال

وهي تشمل بصفة عامة تلك الضرائب المفروضة على النشاط الإقتصادي والتي يتم حسابها إنطلاقا من رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمتمثلة أساسا في النشاط الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة

أ- الرسم على النشاط المهني

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب المباشرة الذي أستحدث بموجب الإصلاح الجبائي لسنة 1992 وذلك بعملية إدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري والرسم على النشاط الغير تجاري، وهو يحصل على عكس الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي (اللذان يحصلان لفائدة ميزانية الدولة)، لفائدة ميزانية الجماعات المحلية .

حيث يستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق من طرف المكلفين بالضريبة الذين لديهم منشأة مهنية دائمة في الجزائر ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية حسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2022، وذلك بتطبيق المعدلات التالية : (عيسى، 2021، صفحة 159)

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني 1.5 % بالنسبة لنشاط الإنتاج، غير أنه يرفع معدل الرسم على النشاط المهني الى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنايب حسب المادة 222 من نفس القانون لسنة 2022 . (وزارة المالية، 2021).

ب- الرسم على القيمة المضافة :

إن الرسم على القيمة المضافة هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أُدخلت في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر في سنة 1992، حيث يطب هذا الرسم على الأشخاص الطبيعية والمعنويين الخاضعين الذين حققوا عمليات تقع في مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، ويقصد بالشخص الخاضع للرسم ذلك المكلف القانوني الذي يعتبر وسيطا يقوم بجمع الرسم الذي يتحمله المستهلك النهائي (المكلف الحقيقي)، وله القدرة على استرجاع الرسوم التي دفعها أثناء مراحل الإنتاج أو التوزيع .

إن الوعاء الضريبي للرسم على القيمة المضافة يتشكل من رقم الأعمال الذي يشمل ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما فيه كل المصاريف والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته، وذلك بتطبيق معدلين هما :

- المعدل المنخفض بنسبة 9 % يطبق على السلع والخدمات التي تمثل فائدة خاصة على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي .

- المعدل العادي بنسبة 19 % الذي يطبق على باقي السلع والخدمات. (عيسى، 2021، صفحة 160)

المطلب الثاني : ماهية التحصيل الضريبي وأهدافه

يعتبر التحصيل الضريبي هو آخر وأهم المراحل للعملية الضريبية التي تقوم بها الإدارة الجبائية ، حيث أن اجراءات التحصيل تتم وفق تشريعات و ضوابط محددة وفق القانون وينتج عنه تزويد الخزينة بالأموال اللازمة لتحقيق التنمية في شتى الميادين ، لذا سنتطرق في هذا المطلب لعدة تعاريف للتحصيل الضريبي ومختلف القواعد والطرق المتبعة وأهميته.

الفرع الأول : تعريف التحصيل الضريبي

هناك عدة تعاريف للتحصيل الضريبي نذكر البعض منها كالتالي :

التعريف الأول :

هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ، وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب الى خزينة الدولة . (زغدودي، المالية العامة ، 2005، صفحة 230)

التعريف الثاني :

هو مجموع العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها نقل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين بها الى الخزينة العامة للدولة . (ساحل، المالية العامة، 2017، صفحة 140)

التعريف الثالث :

هو مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار. (محزري، اقتصاديات الجباية و الضرائب، 2008، صفحة 156)

التعريف الرابع :

يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف الى الخزينة العمومية من اجل إستفاء حقها ، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق تحصيلها، مواعيده وضماناته ويتم الدفع نقدا أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية . (حسن و القاضي، دراسة الاقتصاد العام، 1984، صفحة 123)

نستنتج من هذه التعاريف ان التحصيل الضريبي هو نقل قيمة الدين الضريبي من المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية في ظل ما ينص عليه التشريع الضريبي، وحتى تقوم عملية التحصيل يجب نشوء الدين الضريبي ومن ثم تطبيق مختلف الطرق والإجراءات المتعلقة بهذه العملية .

الفرع الثاني: أهداف التحصيل الضريبي .

تلعب الضرائب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة وتغطيتها وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، لذلك تهدف الدولة من وراء عملية التحصيل الى :

- خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة .
- الحفاظ على الإقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لميزانية الدولة .
- فرض الضرائب من أعمال السلطة العامة، وبالتالي ضمان تحصيلها من المكلفين .
- تنظيم الدولة وتسيير مرافقها .
- منع التهرب الضريبي عن طريق فرض مختلف العقوبات على المتهربين. (قدي، دراسات في علم الضرائب، 2011، صفحة 43)

المطلب الثالث : قواعد التحصيل الضريبي .

يقصد بقواعد التحصيل الضريبي القواعد التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل الدين الضريبي من على عاتق المكلف بالضريبة وتحويله الى الخزينة العمومية، والتي سنسردها من خلال ثلاث قواعد كالاتي :

أولا- قاعدة الملائمة :

يجب أن تتلائم أحكام الضريبة مع أحوال المكلفين وموعدها وإجراءاتها ، أي أن يكون موعد تحصيل الضريبة في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على الدخل الخاضع للضريبة، غير أن هذا يعني أن تتسبب التسهيلات التي تقدمها للمكلف بضرر في مالية الدولة . (الجنابي، علم المالية العامة و التشريع المالي، 1970، صفحة 142)

نستنتج من هذه القاعدة أن لا يكون وقع الضريبة على المكلف ثقيلًا بشكل يجعله عاجزًا عن الدفع أو يدفع ذلك الى تجنبها أو التهرب منها .

ثانيا- قاعدة اليقين:

وتعني أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محدودة على سبيل اليقين و دون غموض أو اجتهاد شخصي ، حيث يكون ميعاد دفع الضريبة وطرق الدفع و المبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للمكلف والهدف من ذلك حماية المكلف من التعسف، ويتطلب هذا المبدأ وضع تشريعات قانونية تتميز بالاستقرار النسبي، و الوضوح في النصوص التشريعية . (خصاونة، المالية العامة) النظرية و التطبيق)، (2014، صفحة 92)

حيث نستنتج من هذه القاعدة أن تكون الضريبة مفروضة طبقا لقواعد محددة وواضحة بالنسبة للمكلف والإدارة الضريبية معا.

ثالثا- قاعدة الاقتصاد في التحصيل

هي على جانب كبير من الأهمية ، تعني أن تحاط القاعدة الضريبية بما يضمن لها سهولة التطبيق، ومرونته وتجنبها الدخول في متاهات الإجراءات وصعوبات الروتين، والتعقيدات البيروقراطية مما يؤدي بدوره الى تحمل الإدارة المالية لنفقات باهضة في سبيل تطبيق نظامها الضريبي، وتحصيل الضرائب المفروضة بقوانين الدولة، ومراعاة هذه القاعدة هو الذي يضمن للضرائب فعاليتها كمورد هام وأساس تعتمد عليه الدولة دون أن تضيع جزءا كبيرا منه في سبيل الحصول عليه . (احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام، 1992، صفحة 159)

المطلب الرابع : طرق التحصيل الضريبي و ضماناته

الفرع الأول : طرق التحصيل الضريبي

أولاً- طريقة التسديد المباشر من طرف المكلف بالضريبة :

تعتبر هذه الطريقة القاعدة العامة بحيث يسدد المكلف او من يمثله قانونا مبلغ الضريبة الى جهة التحصيل أي قباضة الضرائب (زغدودي، المالية العامة ، 2005، صفحة 232) أو بعد إتمام الربط النهائي للضريبة و صدور قرار الربط الخاص بذلك، ويقصد بربط الضريبة احتساب قيمتها المستحقة للضريبة إما من خلال الضرائب النسبية أو التصاعدية أو التنازلية .

ثانيا- طريقة الأقساط المقدمة :

قد لا تنتظر مصلحة الضرائب الى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة الى الخزينة العمومية، و إنما تلزمه بدفع أقساط مقدما تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع دفعها سنويا، (السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، 2000) وفقا لهذه الطريقة يكون الممول (المكلف) من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، ويكون لدى الممول من بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل أقساط (شهريا، أو كل ثلاثة أشهر) مقدمة تحت حساب الضريبة، (بوزيدة ح.، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة لضريبة الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية تطبيقية، 2007، صفحة 36) وفي نهاية السنة تتم التسوية فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة في ذمة المكلف قام هذا

الأخير بتسديد ما تبقى عليه من الضريبة، و إن كان إجمالي مادفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجبة الدفع، قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو يسدت ذلك كأقساط مقدمة للسنة التالية . (السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، 2000، صفحة 8)

ثالثاً- طريقة الحجز من المنبع :

تلجأ الإدارة بصدد تحصيل الضرائب الى طريقة الحجز من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرائق الجباية من ناحية لجوء الإدارة الى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل فلا تنتظر لحين إنقضاء مدة على حصوله عليه، بجانب من الدخول الجديدة، الأمر الذي يؤدي الى تزويد خزينة الدولة تباعاً بحصيلة ضريبية مستمرة . (احمد بطريق، النظم الضريبية، 2001، صفحة 80)

رابعاً- طريقة إصدار سند للتحصيل :

تقوم هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد جداول (ورد فردي) تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها وكذا العقوبات المرتبطة بها ثم تقوم بإرسالها الى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في أجل معينة .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه مكلف بالنسبة للإدارة الجبائية على إعتبار أنه لا يحترم قاعدة الإقتصاد في النفقة على إعتبار أن هذه الأخيرة هي من يتولى عملية الحساب والتصنيف وكذا إعداد تلك الجداول وإرسالها الى المكلفين بالضريبة لذلك عادة ما تفرض الإدارة رسوم إضافية وكذا عقوبات جبائية في حالة إعتقاد هذه الطريقة في التحصيل .

الفرع الثاني : ضمانات التحصيل الضريبي

لضمان حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب، فقد أحاط المشرع هذا الحق بعدة ضمانات تجعل دين الخزينة واجب الأداء من طرف المكلفين بالضريبة، من بين تلك الضمانات نجد:

أولاً- دين الخزينة له حق الإمتياز:

معنى ذلك أن دين الخزينة يُستوفى وتكون له الأولوية في الأداء قبل الديون الأخرى، حيث يكون للخبزينة العمومية حق المتابعة على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل، ففي حالة افلاس شركة ما وكانت على عاتقها ديون جبائية، فإنه لا بد من قضاء ديون الخزينة أولاً ثم تليها الديون الأخرى .

ثانياً- دين الخزينة محمول لا مطلوب :

إن الضريبة المستحقة على المكلفين بما تخضع لقاعدة " دين الضريبة محمول لا مطلوب"، ومعنى ذلك أن القانون يجبر الأشخاص على حمل حقوق الخزينة إليها لتأديتها وليست الخزينة هي التي تنتقل الى المكلفين لكي تطالبهم بدفع حقوقها إتجاهها، إذ يتوجب على المكلفين ليس دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد فقط وإنما أيضاً حملها الى إدارة الضرائب أيضاً من تلقاء

أنفسهم دون أن تطالبهم بذلك، كما يتعين وفقا لهذه القاعدة أن يقوم ورثة المتوفي بدفع الديون الجبائية التي كانت على عاتق المالك من أملاكه التي خلفها وراءه .

ثالثا- المضايقات الإدارية :

حيث تلجأ إدارة الضرائب الى مضايقة المكلف بالضريبة إداريا وذلك إذا تخلف هذا الأخير في أداء حقوقها، حيث تستطيع إدارة الضرائب إصدار أمر بالحجز الإداري على أموال المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة، كما قد تلجأ هذه الأخيرة الى تجميد حسابات المكلف لدى المصارف والبنوك أو الحجز عند الموثق في حالة البيع الموثق أو غلق محلاته التجارية والمهنية لمدة معينة من أجل الضغط عليه وإكراهه على سداد ديونه الجبائية المستحقة، كما قد يضع المشرع في الغالب جزاءات جنائية ومدنية شديدة على مخالفة أحكام التشريعات الضريبية كضمانات لحماية تحصيل حقوق الدولة . (سماعين، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، 2021، صفحة 20.21)

رابعا- قاعدة الدفع ثم الإسترداد :

إن الضريبة تخضع لقاعدة الدفع ثم الإسترداد، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة الى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أو في مقدارها أو حتى إستردادها، و الغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة، فتقدم المكلف لشكوى أو تظلم لا يوقف دفعها ولا يؤثر على التزاماته بالدفع . (سماعين، 2021، صفحة 21)

المبحث الثالث: تحسين التحصيل الضريبي و أدواته

يعد التحصيل الضريبي من بين أهم العمليات التي تقوم بها إدارة الضرائب، والمورد الأضخم لتمويل الخزينة العمومية، ومع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات قامت الدولة بتطوير مختلف إدارتها من بينها الإدارة الجبائية، واستغلال هذا الجانب في تحسين التحصيل الضريبي، وعلى الرغم من هذه الإجراءات قد تكون هناك معوقات قد تعيق عملية التحصيل، لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى ظاهرة التهرب الضريبي، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين التحصيل الضريبي، عصرنة إدارة الضرائب في مجال الهيكل التنظيمي، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين التحصيل الضريبي.

المطلب الأول : مكافحة التهرب الضريبي و دوره في تحسين التحصيل الضريبي.

تسعى جميع الدول النهوض بشعوبها ، بتحقيق التقدم والرقي، الأمن والاستقرار، والقضاء على مختلف المشاكل التي تواجه اقتصادها والسياسة المتبعة بالدرجة الاولى، ومن اجل تحقيق ذلك تلجأ الدولة الى عديد الطرق لتوفير الأموال اللازمة، كالإصدار النقدي الذي يؤدي الى انعكاسات سلبية مثل التضخم، أو الاستدانة التي بدورها تُؤدّي الى التبعية الاقتصادية .

إذن لتوفير الحلول وإيجاد بدائل، فإن الدولة تفرض ضرائب التي تعد موردا هاما ومصدرا يسمح لها بتحقيق الاستقرار المالي، خاصة للدول التي لا تملك مصادر طبيعية، ومع تعدد انواع هذه الضرائب تعتبر عبئا ثقيلاً على عاتق المكلف بها، فأصبح هذا الأخير كثيراً ما يلجأ الى حيل تدليسيه من أجل التخلص من دفع الضريبة، وهذا ما يعرف بالغش الضريبي أما التهرب الضريبي فهو استغلال الثغرات القانونية في التشريع الجبائي، الذي يعتبر من معوقات عملية التحصيل الضريبي .

الفرع الأول : مفهوم التهرب الضريبي

لقد تعددت آراء و تعاريف التهرب الضريبي و يمكن ذكر بعض التعاريف منها:

التعريف الأول

هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصالح الضرائب، أو من خلال استخدام وسائل مشروعة للإفلات من دفع الضريبة، وبعبارة أخرى أنّ المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي . (بلواضح و سعدي، 2014، صفحة 28)

التعريف الثاني

يحدث التهرب الضريبي غالباً حينما يعتمد المكلف إلى مخالفة نص من نصوص القانون بطريقة أو بأخرى من طرق التفتن في الوسيلة، وبصفة خاصة في مرحلة تحديد الوعاء الضريبي، كأن يقوم المكلف بإخفاء جزء كبير من المادة الخاضعة للضريبة عن أعين الادارة، أو يقوم بإظهار قدر ضئيل جداً من تلك المادة خلافاً للحقيقية. (عادل احمد، 1992، صفحة 200)

التعريف الثالث

هو التخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي (جامع، 1975، صفحة 244).

التعريف الرابع

التهرب الضريبي هو عدم تصريح الممول بجزء من ثروته أو دخله، ويكون ذلك إما بغير قصد كالنسيان أو يقصد كتخفيض في القيمة المصرح بها، وفي هذه الحالة يعتبر الأمر مخالفة إدارية . (عوايدية، 2021، صفحة 146)

التعريف الخامس

بالنسبة للمشرع الجزائري لم يورد صراحة تعريف التهرب الضريبي لكن أشار إليه ببعض الاعمال في نص المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كمايلي : يقصد بالأعمال التدليسية ، خاصة :
أ - إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، وخاصة المبيعات بدون فاتورة .

ب - تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند طلب الحصول إما على تخفيض، أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين .
ج - القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد في حسابات، أو القيام بتقييد أو إجراء قيد الحسابات غير صحيح أو وهمي في دفتر اليومية و دفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 9 و 10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحمل محلها، لا يطبق هذا الحكم إلا على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها .

د - قيام الملف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق بطرق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به .

هـ - كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخر دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هو مبين في التصريحات المدونة .

و - ممارسة نشاط غير قانوني، يعتبر كذلك، من كل نشاط غير مسجل و/ أو لا يتوفر على محاسبة قانونية محررة، تتم ممارستها كنشاط رئيسي أو ثانوي (المادة 193. ق.ض.م.ر.م. 2021)

فمن خلال هذه التعاريف نستنتج أن التهرب الضريبي هو ظاهرة قانونية واقتصادية وضريبية خطيرة تعيق عملية التحصيل الضريبي بمحاولة المكلف بالضريبة التخلص كلياً او جزئياً من عبئها، باستعمال أساليب تدليسية أو استغلال ثغرات قانونية.

الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي.

نجد هناك نوعين من التهرب الضريبي هما : التهرب الضريبي المشروع و الغير مشروع.

أولاً- التهرب الضريبي المشروع

يسمى كذلك بالتجنب الضريبي ويقصد به التخلص من عبئ الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك لأحكام القانون حيث يستخدم المكلف حقاً من حقوقه الدستورية بإعتبار حرته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مكفولة دستورياً، وهو فعل غير مجرم قانوناً. (بن عزوق و مسقم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي ، 2020، صفحة 522)، أي يتحقق التهرب المشروع للشخص عن طريق التجنب بالامتناع عن العمل أو التصرف الموجب للضريبة وبالامتناع عن الواقعة المنشئة للضريبة كإمتناع الشخص كلياً أو جزئياً عن إستهلاك السلعة أو الخدمة التي تخضع للضريبة، وبالتالي فإن النتائج قد تكون

مقصودة من قبل المشرع للتمييز بين أوجه النشاط المختلفة لتحقيق أهداف معينة كأن تفرض على النشاط التجاري دون الزراعي، مما يدفع الشخص على التحول للنشاط الزراعي لعدم خضوعه لأية ضريبة . (يسرى و زهرة، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، 2012، صفحة 131.132).

ثانياً- التهرب الضريبي غير المشروع :

أو ما يسمى بالغش الضريبي وعلى خلاف ما سبق إن المكلف يلجأ الى استعمال طرق ووسائل الاحتيال والغش قصد دفع الضريبة، وقد تعددت التعاريف لأهل الاختصاص فنجد منها :

- الاقتصادي Lucien Mehl يرى الغش الجبائي مخالفة القانون الجبائي بمهدف التخلص من فرض الضريبة وتخفيض قاعدة الوعاء الضريبي .
 - الاقتصادي Camille Rosier فقد عرف الغش الضريبي لكونه يضم كل حركة مادية، كل التدابير أو المناورات التي يلجأ إليها المكلفون أو الغير للتخلص من الضرائب والمساهمات .
- ومن صور التهرب غير المشروع في مجال إخفاء الوعاء الضريبي أو عدم التسديد نجد مثلاً:
- الإخفاء المادي للسلع أو تقديرها بأقل من قيمتها الحقيقية بتقديم فواتير مغايرة للحقيقة.
 - الامتناع عن تقديم بيانات ملزمة لتأسيس الوعاء الضريبي أو تقديمها غير صحيحة أو غير كاملة .
 - الحيلولة عن تحصيل الضريبة وهذا بإخفاء الأموال أو محل الإقامة ليتعذر على الإدارة الجبائية أن تُحصل حقوقها، أو يقوم المكلف ببيع ممتلكاته صورياً أو حقيقياً ، إنشاء عقودا صورية، فتح إعتمادات بالبنوك بأسماء وهمية أو نقل أمواله الى الخارج، لتتضح النية السيئة للمكلف .

ومنه يمكن القول على الرغم من إختلاف التهرب الضريبي المشروع والتهرب الغير مشروع، فهما يتوافقان في نفس الهدف وهو مخالفة الجباية في التملص من دفع الضريبة وتحقيق العدالة الضريبية. (ذبيح قلاب لياس، 2011، الصفحات 13-14).

لهذا نجد ان الجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة التي أصبحت منتشرة بكثرة، حيث عرفت الإدارة الجبائية عدة محاولات في السنوات الأخيرة من أجل عملية التحول وعصرنة الهياكل التنظيمية، سعيها لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وزيادة فاعلية التحصيل الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى مكافحة التهرب الضريبي .

الفرع الثالث: العلاقة بين مكافحة التهرب الضريبي والتحصيل الضريبي

تتمثل النتائج المالية للتهرب الضريبي في أنه يلحق بخزينة الدولة خسائر مالية كبيرة، تتمثل في الأموال الطائلة التي تضيع منها وتكسب من طرف المكلفين المتملصين من دفع الضرائب، كما أنه يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي، وحتما سيخفض ذلك من مستوى الدخل الفردي، بالإضافة إلى ذلك أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وذلك بسبب إكتناز الأموال غير المصرح بها . (بوزيدة، 2007، صفحة 52) وما نستنتجه يعني وجود علاقة عكسية بين ظاهرة التهرب والغش الضريبي من جهة، والتحصيل الضريبي من جهة أخرى، أي كلما انتشرت وتفاقت حالات التهرب من دفع الضرائب بمختلف الوسائل

والأساليب غير المشروعة، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض التحصيل الضريبي، ومنه فإن استخدام كل وسائل وآليات مكافحة التهرب والغش الضريبي من شأنه أن يساهم في تحسين الحصيلة الضريبية للدولة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): العلاقة بين آليات مكافحة التهرب الضريبي وتحصيل الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على: طورشبتاة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، جامعة قسنطينة 1، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الخاص، 2011/ 2012

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن وسائل وآليات مكافحة التهرب والغش الضريبي الذي من شأنه تحسين التحصيل الضريبي، يتحقق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة، ذلك بتدعيم الإدارة بمكاتب للعلاقات العمومية التي تقوم من خلالها بمساعدة المكلف بالضريبة على فهم التفسيرات الصحيحة للإجراءات الجبائية، ونشر الوعي الضريبي عن أهمية الضريبة كمورد أساسي في تمويل الخزينة العمومية، بإتباع سياسة راشدة ومتطورة من خلال وسائل الإعلام بأنواعها وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي التي تعود بالفائدة على الوطن والمواطن على حد سواء، كتعبيد الطرق، إنشاء مستشفيات وهيكل تنظيمية، جامعات ومراكز علمية... إلخ .

كذلك على المشرع الجزائري توضيح النصوص القانونية ومختلف الإجراءات الجبائية، حتى يسهل فهمها من طرف المكلف بالضريبة، وتقليص عدد الضرائب ومعدلاتها، وبدون شك تبسيط الأحكام والإجراءات الضريبية وطرق تنفيذها، ليساعده في مواكبة التطورات الحاصلة بالإضافة إلى تحقيق العدالة الضريبية حتى تتحقق العدالة الاجتماعية وذلك لا بد أن تكون شاملة على جميع المداخل ومراعاة حالته الاجتماعية، كما يجب إعادة النظر في العقوبات الجبائية الرادعة التي تقوم بها الدولة لمكافحة التهرب والغش الضريبي، من خلال إعادة النظر في العقوبات ضدهم و التأكيد على أنهم متعددين على حقوق المجتمع وليس الدولة.

من خلال ما سبق لابد من الدولة إعادة النظر في آليات مكافحة الغش و التهرب الضريبي ومساعدة المكلف بالضريبة على تسهيل جميع إجراءاته الإدارية و الاجتماعية، لمحاربة الفساد و ما يرتبط به من خلال الغش والتهرب الضريبي و الذي ينتج عنه زيادة في موارد الدولة الضريبية.

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية و دورها في تحسين التحصيل الضريبي

إن التحكم بشكل سليم في الرقابة الجبائية قادر على تفعيل التحصيل الضريبي، و هذا وفقا للحصيلة الضريبية المحققة التي تمثل حقوق الخزينة العمومية التي انتهكت من طرف المتهربين من الضريبة

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية

للقابة الجبائية تعاريف عدة نذكر منها:

التعريف الأول

الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي كالتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات كالتصريحات المقدمة.

التعريف الثاني

تعرف كذلك على أنها فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذات شخصية طبيعية أو معنوية، كذلك يقصد بها التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.

التعريف الثالث

تعرف أيضا على أنها " الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها بتصحيح الأخطاء الملاحظة.

مما سبق، يمكن بلورة مفهوم الرقابة الجبائية، على أنها مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصادقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التديسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها. (نبيلة، الرقابة الجبائية و دورها في التحصيل الضريبي "دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالأحضرية"، 2015، صفحة 5)

الفرع الثاني: دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي.

للقابة الجبائية دور كبير في زيادة التحصيل الضريبي، إذ يجب على الإدارة التحكم الجيد في جميع الإجراءات التي يقوم بها المحقق لكي تكون ناجحة بكل مراحلها من التحضير الى نهاية التحقيق وتضمن التحصيل الجيد للضريبة، وتتمثل هاته الإجراءات التي تساهم في تحسين التحصيل الضريبي مايلي:

أولاً- دور الرقابة الجبائية من حيث الشكل في تحسين التحصيل الضريبي.

من بين أهم إجراءات الرقابة الجبائية من حيث الشكل التي يقوم بها المحقق الجبائي ويعني بها معاينة كل الدفاتر الملزمة على المكلف وفحصها بما يلائم الشروط والأحكام القانونية اذ يجب عليه تقديم كل الدفاتر التي بدورها تمثل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، بهدف التوصل للوضعية الحقيقية للمؤسسة.

إذ يجب على المحقق فحص كل الدفاتر والتأكد من مدى مطابقتها للتشريعات والشروط القانونية، والتي على أساسها يحصل على صورة صادقة لحاسبة المكلف، فإذا وجد دفاتر غير مطابقة للتشريعات يتضح للمحقق أن للمكلف نية التهرب الضريبي فيتخذ الإجراءات اللازمة لمنع التصرفات غير القانونية وبالتالي المساهمة في زيادة التحصيل الضريبي. (مروى، دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية "دراسة حالة مديرية الضرائب بسكرة"، 2016، صفحة 45)

ثانياً- دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تحسين التحصيل الضريبي

تتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات المكتتة من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي للمكلف و مقارنته مع مختلف البيانات و الوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المتحصل عليها من قبل الإدارات والهيئات العمومية والجمارك والبنوك والمتعاملين وغيرهم من الأطراف الأخرى وبالتالي هاته الرقابة لديها دور في تحسين التحصيل الضريبي. (سفيان و بوجريو، دور الرقابة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي "دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة خلال الفترة 2010-2014، 2019، صفحة 203).

ثالثاً: دور الرقابة الجبائية من حيث المضمون في تحسين التحصيل الضريبي

بعد قيام المحقق بالرقابة الجبائية من حيث الشكل والوثائق لمختلف الدفاتر المقدمة من طرف المكلف بالضريبة يقوم بفحص دقيق لكل المعلومات والحسابات، للتأكد من صحتها حيث أن فعالية هذا الإجراء وقدرة المحقق على كشف الأخطاء والتجاوزات يساهم بنسبة كبيرة في زيادة المردود الضريبي و تتمثل هذه الفحوصات في مايلي:

أ- التحقيق المحاسبي:

هذا النوع من التحقيق يساهم بدرجة كبيرة في زيادة مردودية الحصيلة الضريبة حيث أن هذا النوع يعتبر من أهم طرق تنفيذ الرقابة الجبائية على المكلفين، حيث أنها تهتم بجميع أنواع الضرائب والتأكد من صحة التقييدات المحاسبية ومقارنتها مع التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتأكد من مصداقيتها، إن التحقيق المحاسبي يساهم في زيادة المداخيل الجبائية وتحسين مردوديتها وهذا من خلال التطبيق الجيد لإجراءات التحقيق المحاسبي.

ب- إجراءات التحقيق المحاسبي:

إن التحضير لعملية التحقيق هو من أهم خطوات التحقيق المحاسبي حيث يتم من خلاله اختيار الملفات التي سيحقق فيها ويقوم المحقق الجبائي بدراسة الملف الجبائي للمكلف، وبعد ذلك يفحص الملف الجبائي للمكلف وإعداد قائمة مفصلة برقم الأعمال المحقق، وبالتالي إن هذه الإجراءات تساعد في إعطاء صورة حقيقية للتصريحات المقدمة و المساهمة في منع التهرب

الضريبي وبالتالي زيادة المردودية الضريبية. (مروى، دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية "دراسة حالة مديرية الضرائب بسكرة"، 2016، صفحة 45).

ت- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه: "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام (المداهيل المحققة خارج الجزائر، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية... إلخ)" و بعد التأكد من المعلومات بعد مقارنتها وفي حال اكتشاف أخطاء يفرض على المكلف غرامات مالية ما يؤدي إلى زيادة في التحصيل الضريبي وبالتالي هاته الرقابة تلعب دور كبير في زيادة المردود الضريبي نظرا لتطبيق نظام العقوبات والغرامات وتتوقف فعالية هذا النوع من التحقيق إلى: (سفيان و بوجريو، دور الرقابة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي "دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميله خلال الفترة 2010-2014، 2019، صفحة 205).

- كفاءة الهيئات المختصة بشتى القوانين والمراقبين الذين يقومون على تطبيقها واتخاذ إجراءات من شأنها تقوية نظام الرقابة الجبائية.

- تمديد المراقبة الجبائية حسب اجراءات التحقيق المعمق للأشخاص المكتتبه للتصريح.

- تكثيف عمليات الرقابة والمعاينة المستمرة حيث أن هذه الإجراءات تساهم في زيادة مردودية التحقيق المعمق وبالتالي زيادة التحصيل الضريبي. (مروى، دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية "دراسة حالة مديرية الضرائب بسكرة"، 2016، صفحة 46).

المطلب الثالث : عصرنه إدارة الضرائب في مجال الهيكل التنظيمي لتفعيل عملية التحصيل الضريبي .

ادراكا من الجزائر بأهمية قطاع المالية خاصة الإدارة الجبائية، التي هي أهم مورد مالي للخبزينة العمومية، وتأثرا بالوضع الدولي والوطني أصبحت مطالبة باستراتيجية لعصرنه هياكل الإدارة الجبائية، كفيلة لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

فتم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب التي ستتطرق إليها في هذا المطلب .

أولا- مديرية كبريات المؤسسات :

تم إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى العاصمة كخطوة أولى نحو استغناء نظام الجباية بالجزائر عن الهيكل التنظيمي القديم واعتمدت نظام عصري يعوض نظام الاختصاص الإقليمي بالاختصاص النوعي، استجابة لانشغالات المكلفين بالضريبة الخاصة بتحسين نوعية الخدمات المتاحة، ثم تلي ذلك إنشاء مراكز للضرائب على مستوى الولايات لتحسين تسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الجبائي الحقيقي ومراكز جوارية، إضافة الى تسيير ملفات الخاضعين للنظام الجزائي على غرار التجار والحرفيين .

ويندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العلمية بداية من عام 1992 التي تميزت بتأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة)، إضافة الى توحيد المصالح والملفات الجبائية وتبسيط وتوحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح ودفع الضرائب والرسوم (إنشاء التصريح الجبائي G50) .

تم فتح مديرية كبريات المؤسسات للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006 بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر، وتتكفل هذه المديرية بما يلي :

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها، إضافة الى توسيع طرق الطعن .
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات، تحديث وتبسيط الإجراءات ، ووضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة .

قد قررت المديرية العامة للضرائب مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمديرية كبريات الشركات، في سياق مواصلة إصلاح القطاع الجبائي وتعزيز عمليات التحصيل، حيث اعتمدت بداية سنة 2017 سقفا جديدا لرأس المال المؤسسات الكبرى المعنية بدفع الضرائب لديها حيث ترفع رأسمالها الى 200 مليار سنتيم، وجاء هذا القرار محاولة لتفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات، التي تساهم بتحصيلها الجباية بجزء هام في ميزانية الدولة السنوية . (أحسن و عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، 2020، الصفحات 25-26)

ثانيا- مراكز الضرائب :

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب، تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم .

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية ، والى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد ، الاستماع، الاستجابة ، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة .

شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في 2009 أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، الهدف الرئيسي من افتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم و الأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز .

على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي لروبية تطورا واعداداً من حيث الأداء المالي، ومعالجة القضايا النزاعية، الرقابة، والاستقبال .

مع هذه العودة الإيجابية للغاية للخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل، ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، أم البواقي وسوق أهراس .

ثالثاً- المركز الجوي للضرائب :

يمثل اطلاق المركز الجوي للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمركز الضرائب .

يهدف إنشاء المركز الجوي للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حالياً (المفتشيات و القباضات) الى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات .

على غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثاً كمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب، يمثل المركز الجوي للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم و التشغيل لهذه الأخيرة، المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية . (المالية، هياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، 2014)

المطلب الرابع: تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين التحصيل الضريبي.

إن تفشي ظاهرة التهرب الضريبي كشف عن القصور والعجز في التحصيل الضريبي، الأمر الذي استدعى البحث عن إصلاحات جديدة وتطورات حديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات التي غزت جميع الميادين والقطاعات وأصبحت تسعى جميع البلدان إلى تطبيقها، لتحقيق فعالية أكبر في التسيير وذلك بزيادة المردود الضريبي والذي ينتج عنه نقص من حالات التهرب الضريبي .

الفرع الأول: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في عملية التحصيل الضريبي.

لكي تحقق الإدارة العامة للضرائب أهدافها تطلب الأمر منها حيازة تطبيقات حديثة تكيف مع متطلباتها فيما يخص التحصيل الضريبي والتي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGF والنظام SAP وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما ساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

1- التعريف بنظام SGF:

ان نظام الإعلام الآلي المطبق في المركز هو نظام تسيير الجبائية (SGF) صمم هذا البرنامج في إطار برنامج (MARA) وتم وضعه حيز التشغيل في مراكز الضرائب، تسمح هذه الأداة بالتسيير الرقمي للملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة، وهذا النظام يتكون من ثلاث مكونات رئيسية :

- الدخول إلى الذاكرة S.I.M ، لكل مصلحة مقياس يتم الدخول فيه للاستعمال عن طريق اللقب والاسم والمفتاح السري لمستعمل الحاسوب، يستطيع رئيس المركز عن طرق هذه التطبيقات مراقبة كافة المصالح بما في ذلك القباضة ومصالحها.

- النظام المعلوماتي SGF عبارة عن تطبيق من نوع WEB .

- تخزين المعطيات لكافة المصالح (sauvegarde les bases de données)
- أيضا وفي إطار رقمه الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام للتصريح عن بعد (Déclaration Télé) فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى مرحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد جبايتك. (رياض و خضير، 2020، صفحة 64)

2- التعريف بنظام SAP و أهدافه:

- هو نظام معلوماتي يتشكل من عدة وحدات مدمجة ولقد تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب و جميع مصالحها المختلفة، أما بالنسبة للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تتمثل في:
- التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي تتوفر عليها هؤلاء وهذا ما يساعد الأعدوان الجبائين في عملية الرقابة الجبائية.
- معالجة معلوماتية آلية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل متطورة وتتم عن طريق الدفع الإلكتروني.
- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.
- إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية . (ساطور، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي، 2019، الصفحات 65-66)

1-2 النتائج المنتظرة من نظام المعلومات SAP:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعدوان الجبائين من خلال جعل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بالتحصيل الضريبي وغيرها تتم بصورة آلية.
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف وتأسيس الوعاء والتحصيل من خلال جعل هذه العمليات تتم بصورة آلية.
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
- تقديم الجداول في وقت معقول ويسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية، ومخاربة الإقتصاد الموازي وغير القانوني.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات ولوج المراقبة.
- إدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد. (ساطور، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي، 2019، صفحة 67)

3- التعريف بالتسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية:

في هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة الكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص فيما يلي:

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.
- إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية، قوانين ومجلات... الخ، وللتفاعل مع مستخدمي الانترنت ونقل انشغالاتهم.
- إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية، لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.
- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية للحصول على المستخرج الخاص به، ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي.
- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة للمديرية، حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض. (أحمد و بن علي، 2017، الصفحات 70-71)

الفرع الثاني: مدى مساهمة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي.

تلعب الإدارة الضريبية الإلكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات دورا هاما ومحوريا في عملية النهوض بالقطاع الضريبي سواء من ناحية تحسين التحصيل الضريبي أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي، وذلك يعود إل أن الإدارة الإلكترونية تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية كما تسمح باختصار الوقت والجهد في القيام بمهامها واكتشاف حالات التهرب الضريبي كون أن كل العمليات تصبح مسجلة إلكترونيا، تسمح بتسهيل عمليات القيام بالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم عناء التنقل والانتظار وعليه تخفيف الضغط عليهم.

إلا أنه بالتعمع الجيد مدى تحقيق الأهداف المرجوة من تفعيل الإدارة الضريبية الإلكترونية لم يصل إلى النتائج المرجوة ومن بين هاته الأسباب نذكر منها:

- غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- غياب وجود الأنظمة الخاصة بتأمين و حماية خصوصية البيانات و المعلومات و كذلك حمايتها من الاحتيال.
- غياب توسيع التعامل بالتصريحات الإلكترونية.

الأمر الذي حال دون تطبيق هذه الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي ومنه غياب تحصيل ضريبي فعال وزيادة التهرب الضريبي وعلى أثر ذلك نقترح:

- وضع لجنة محددة تعمل على تطبيق مشروع الإدارة الضريبية الإلكترونية.
- نشر ثقافة استخدام طرق ووسائل الإدارة الضريبية الإلكترونية بالنسبة للمكلفين بالضريبة.
- وضع مراكز متخصصة وتابعة للحكومة تعمل على تدريب كافة موظفي الإدارة الضريبية على استعمال تكنولوجيا المعلومات .
- تفعيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان حسن التسيير و التنفيذ للإدارة الإلكترونية.
- وضع نظام محاربة كل أشكال الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تقع من خلال اختراق البيانات المتعلقة بالإدارة الضريبية و التي يتم ذلك إلا من خلال تفعيل الأمن القانوني.
- توسيع نظام التصريح الإلكتروني لكل فئات المكلفين بالضريبة. (منير و مسقم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي،، 2020، الصفحات 525-527)

خلاصة الفصل

إن عالم الأعمال اليوم يعرف تحديات جديدة تنطوي بصورة أساسية حول القدرة على امتلاك المعلومات وكيفية التعامل معها، ونتيجة لهذا الوضع الجديد استلزم وجود أدوات وتقنيات لمعالجة هذا الكم الهائل من المعلومات و التي تتمثل أساسا في تكنولوجيا المعلومات، و نتيجة للتطورات الحاصلة في هذا المجال زاد الاهتمام بها من طرف مؤسسات الأعمال ويرجع ذلك للدور الهام التي تلعبه في مجال المعلومات داخل المؤسسة وخارجها وبين الأفراد، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملا رئيسيا في التحول من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الرقمي وأحد المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى تطور الدول ومستوى الخدمات المقدمة في قطاعاتها العمومية والخاصة، ومن بين هذه القطاعات نجد القطاع الجبائي الذي تسعى الحكومة الجزائرية إلى عصرنته وتطوير عملياته المتمثلة في التحصيل الضريبي بإدخال عليها تكنولوجيا المعلومات التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالأموال الضرورية، وعليه يمكن إعتبار أن تعميم فكرة الإدارة الالكترونية في الميدان الضريبي له دور كبير في عملية تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي .



الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لدور تكنولوجيا المعلومات في
التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة



تمهيد:

في ظل اختيار المديرية العامة للضرائب لتوجهاتها المستقبلية والتعامل مع أسلوب الإدارة الإلكترونية، قمنا بدراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية بسكرة، حول دور نظام المعلومات الجبائي جبايتك "JIBAYA'TIC" كمثال، لمعرفة مدى نجاعة تطبيق مشروع عصنة الإدارة الجبائية، وتوظيفها لخدمة تحسين التحصيل الضريبي وخفض التكاليف المتعلقة به، وكوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي، وكذلك تحسين خدمة المكلفين بالضريبة نحو واجباتهم الضريبية، وذلك تدعيما للدراسة النظرية في الفصل الأول، حيث تطرقنا في هذا الفصل الى :

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب.

المبحث الثاني : واقع التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة .

المبحث الثالث : دراسة ميدانية حول النظام المعلوماتي الجبائي جبايتك (jibaya'tic).

المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب بسكرة .

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة المنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقبضات ومديريات الضرائب الولائية، بهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم :

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي .
- المؤسسات غير خاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي يفوق رقم أعمالها 8.000.000 دج .

المطلب الأول : مهام مركز الضرائب بسكرة .

إن مركز الضرائب بسكرة هو هيكل عملياني جديد تابع للمديرية العامة للضرائب يختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب، كما يسعى الى تقديم خدمة نوعية الى خلق وتطوير شراكة جديدة مع المتعاملين تقوم أساسا على التواجد والإصغاء، الاستجابة والمعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، حيث ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية :

أولاً: في مجال الوعاء :

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية .

ثانياً : في مجال التحصيل .

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية .
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

ثالثاً: في مجال الرقابة .

- البحث واستغلال عن المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات .
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها .

رابعاً : في مجال المنازعات .

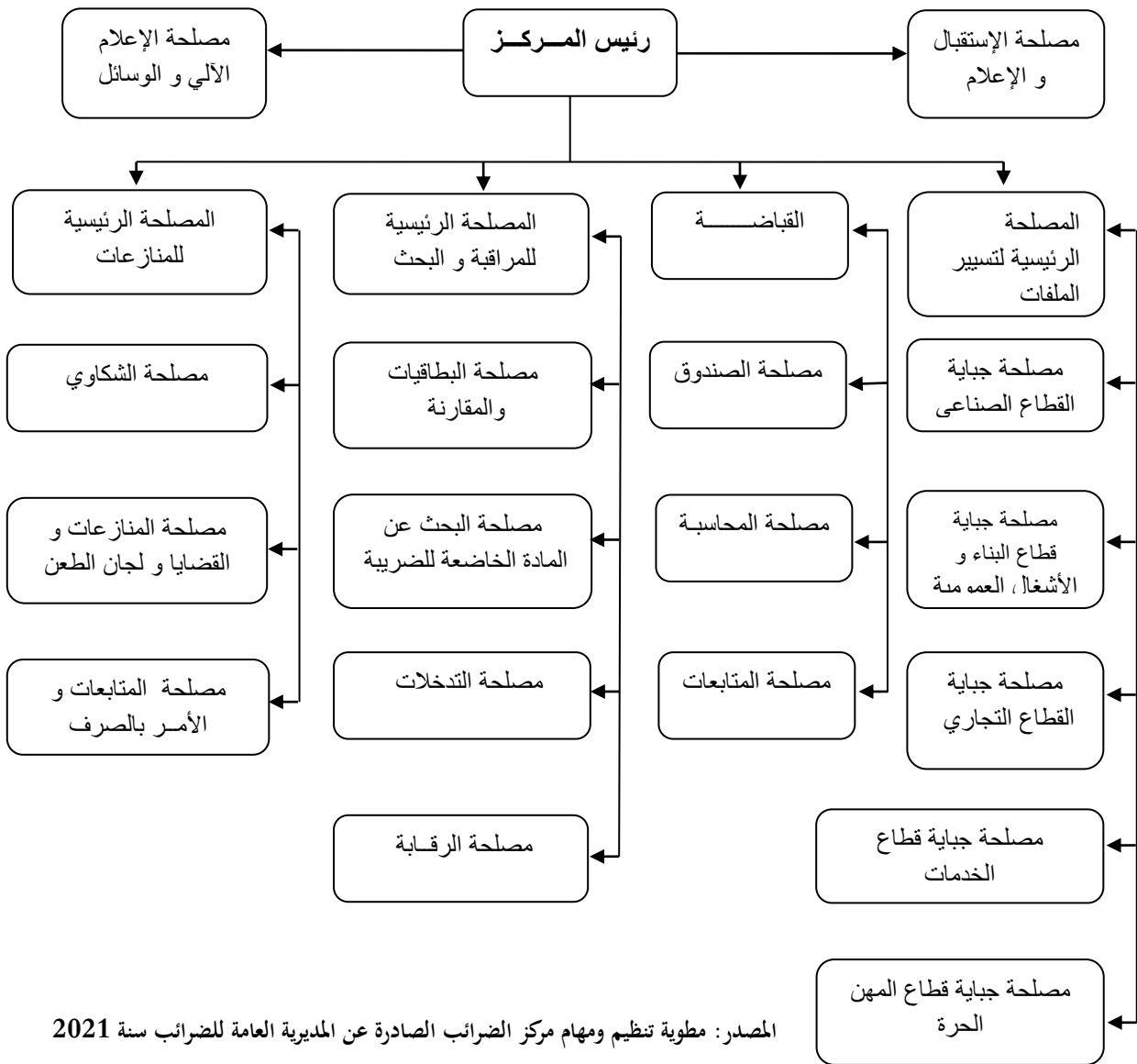
- دراسة ومعالجة الشكاوي .
- متابعة المنازعات الادارية والقضائية .
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة .

خامسا: في مجال الاستقبال و الإعلام.

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية .
- تنظيم وتسيير المواعيد.
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب. (وزارة المالية المدية العامة للضرائب، 2021).

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بسكرة .

الشكل: رقم(04) الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بسكرة .



بحيث يتكون مركز الضرائب من ثلاث (3) مصالح رئيسية و قبضة و مصلحتين :

1- المصلحة الرئيسية للتسيير :

وتكلف بـ: التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء ، والمراقبة الجبائية والامتيازات الجبائية و الدراسة الأولية للاحتجاجات .

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي .
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو مراجعة المحاسبة .
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

كما تعمل على تسيير :

- المصلحة المكلفة بحماية القطاع الصناعي .
- المصلحة المكلفة بحماية قطاع البناء والأشغال العمومية .
- المصلحة المكلفة بحماية القطاع التجاري .
- المصلحة المكلفة بحماية قطاع الخدمات .
- المصلحة المكلفة بحماية المهن الحرة .

2 - المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث :

وتكلف بـ :

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها .
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية .

وتعمل على تسيير :

- مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ : (وزارة المالية, تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، 2009)
- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفون بالضريبة.
- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ :
- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الإطلاع .

- إقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
- مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:
- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيادة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها .
- إقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة
- مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق ، وتكلف ب :
- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان .
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعيات إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها .

3 - المصلحة الرئيسية للمنازعات : وتكلف ب :

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- وتعمل على تسيير :
- مصلحة الاحتجاجات : وتكلف ب
 - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/أو استرجاع الضرائب و الرسوم و الحقوق المدفوعة إثر تصريحات مُكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر .
 - دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة . (وزارة المالية, تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، 2009)
 - معالجة منازعات التحصيل.
 - مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية: وتكلف ب :
 - دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفاء.
 - المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوي المقدمة للهيئات القضائية .
 - الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها .
 - إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية .

4 - القباضة :وتكلف ب :

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل .
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتعمل على تسيير :

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات، تنظم هذه المصلحة في شكل فرق.

5- مصلحة الاستقبال والإعلام :

تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف ب :

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم .
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب .

6- مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل :وتكلف ب

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها .
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات. (وزارة المالية, تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، 2009)

المطلب الثالث: مجال الصلاحيات لمركز الضرائب بسكرة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجال صلاحيات المركز من حيث الأشخاص التابعين له، الضرائب والرسوم الخاضعين لها كذلك أنواع الشركات التابعة لمركز الضرائب كمايلي:

1- من هم الأشخاص التابعين لمركز الضرائب .

يتبع مجال اختصاص مراكز الضرائب :

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم أعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج
- الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات.
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي .

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام المبسط والتي يفوق رقم اعمالها 8.000.000 دج .
- 1- ما هي الضرائب و الرسوم المسيرة من طرف مراكز الضرائب.

تتمثل مهام مراكز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي/ فئة الأرباح المهنية .
- الضريبة على أرباح الشركات .
- الرسم على القيمة المضافة .
- الرسم الداخلي على الاستهلاك .
- رسم المرور على الكحول .
- الرسم على النشاط المهني .
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور والمرتبات والمكافئات.
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء .
- حقوق الطابع.

2- ماهي الضرائب و الرسوم التي تخضعون لها .

أ- إذا كنتم مؤسسة فردية خاضعة للنظام الضريبي الحقيقي، فأنتم تخضعون لـ :

- الضريبة على الدخل الإجمالي عند تحقيق دخل يتعلق لفئة الأرباح المهنية.
- الرسم على النشاط المهني .
- الرسم على القيمة المضافة . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، مجال الصلاحيات الأشخاص والضرائب المعنيين لمركز الضرائب، 2021)

ب- إذا كنتم شركة غير تابعة لمديرية كبريات المؤسسات، فأنتم تخضعون للضرائب والرسوم التالية :

❖ بالنسبة لشركات الأموال (الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات ذات الأسهم، شركات التوصية ذات الأسهم..)

- الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة .
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة .
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور على مداخل مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

❖ بالنسبة للمؤسسات الأحادية ذات المسؤولية المحدودة :

- الضريبة على أرباح الشركات المحققة .
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة .
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور على مداخل مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

❖ بالنسبة لشركات الأشخاص (شركات التضامن، شركات المساهمة، شركات التوصية البسيطة) :

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات و أجور .
- الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، مجال الصلاحيات الأشخاص والضرائب المعينين لمركز الضرائب، 2021)

المبحث الثاني: واقع التحصيل الضريبي في مركز الضرائب بسكرة.

بناء على التحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي، بإعتبار أن الدولة تسعى إلى زيادة مواردها من الضرائب، لذلك قامت بعدة إجراءات جبائية لتسهيل عملية التحصيل الضريبي، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة للإدارة الجبائية، ولمعرفة واقع التحصيل في مركز الضرائب سنتطرق إلى مايلي:

المطلب الأول : إجراءات التحصيل الضريبي في مركز الضرائب :

تعددت إجراءات التحصيل الضريبي المتبعة في مركز الضرائب، وحرصا من أعوان الضرائب على تطبيق الإجراءات القانونية الساري العمل بها، لسير عملية التحصيل على أكمل وجه، تتبع الإجراءات التالية :

الفرع الأول: الإجراءات الرقابية.

تقوم الإدارة الجبائية بإجراءات الرقابة على ملفات المكلفين بالضريبة، لضمان قيامه بالتزاماته الجبائية بطريقة قانونية دون اللجوء لأساليب تدليسية تعيق عملية التحصيل الضريبي، وسيتم شرح هذه الإجراءات كمايلي:

1- مراقبة التصريحات :

- تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة .
- تدقق المصلحة المسيرة في التصريحات الجبائية، يجوز لها أن تطلب كتابيا من المكلفين بالضريبة كل المعلومات أو الترتيبات أو التوضيحات المتعلقة بالتصريحات المكتتة، كما يجب أن تشير الطلبات المكتوبة صراحة إلى النقاط التي ترى المصلحة المسيرة أنه من الضروري الحصول على توضيحات أو تبريرات بشأنها، ولهذا الغرض قد تطالب بدراسة المستندات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات والعمليات والبيانات الخاضعة للرقابة.
- تحدد طلبات المعلومات أو التبريرات الأجل الذي يرد خلاله المكلفون بالضريبة بثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ استلام الطلب، عندما لا يستجيب المكلف بالضريبة للطلب في غضون المهلة الزمنية المحددة أو يقدم مبررات أو معلومات تعد غير مقبولة في غضون المهلة الزمنية المحددة، فإن المصلحة المسيرة مخولة لبدء الإجراء الوجيه لتصحيح التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة .

2- التحقيقات الجبائية في التصريحات :

2-1 التحقيق في المحاسبة :

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، ويقصد بالتحقيق في المحاسبة مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مغلقة ويشمل التحقيق مجموع الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف بالضريبة .

2-2 التحقيق المصوّب :

يعتبر التحقيق المصوب في المحاسبة إجراء رقابة موجه يتضمن ضريبة واحدة أو عدة ضرائب بعنوان جزء أو كل المدة غير المتقدمة أو مجموعة عمليات أو معطيات محاسبية متعلقة بمدة تقل عن سنة جبائية .

3- التلبس الجبائي :

يعتبر التلبس الجبائي عملية مراقبة تضطلع بها الإدارة الجبائية قبل أي مناورة ينظمها المكلف بالضريبة بهدف ترتيب عملية الإعسار على الخصوص، ويسمح هذا الإجراء للإدارة الجبائية بالتدخل لوقف الغش الممارس عندما تجتمع مؤشرات مقبولة، كما يسمح للإدارة بالحصول على الاستعمال المباشر للوثائق المحاسبية والمالية والاجتماعية للأشخاص المعنيين في الوقت المناسب وذلك حتى بالنسبة للمرحلة التي لا تنتهي فيها الالتزامات التصريحية المنصوص عليها في التشريع الجبائي .

4- إجراءات التحقيق (التحقيق في المحاسبة ، التحقيق المصوّب) :

4-1 إرسال إشعار بالتحقيق:

لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا ، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته .

4-2 حق الاستعانة بمستشار:

يحق للمكلف بالضريبة الاستعانة بمستشار من اختياره .

4-3 مدة التحقيق:

- بالنسبة للتحقيق في المحاسبة :

لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية حسب الحالة أكثر من ثلاثة

(3) أشهر، ستة (6) أشهر أو تسعة (9) أشهر.

- بالنسبة للتحقيق المصوّب:

لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين (2)، وتمدد مهلة التحقيق في حالة حدوث قوة قاهرة تم إثباتها طبقاً لأحكام القانون المدني، تمنع أعوان الإدارة الجبائية من القيام بالرقابة في عين المكان في حدود الأجل الذي لم يُتمكّن فيه القيام بهذه الرقابة .

5- نتيجة التحقيق :

5-1 الإجراء التناقضي لإعادة التقييم :

يتعين وجوباً إعلام المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق في المحاسبة، عن طريق الإشعار بإعادة التقييم وهذا حتى في حالة غياب إعادة تقييم أو في حالة رفض المحاسبة، يجب إرسال هذا الإشعار بواسطة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو تسليمه مع إشعار بالاستلام .

للمكلف بالضريبة أجل أربعين (40) يوماً في إطار التحقيق في المحاسبة والتحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة (ثلاثين يوماً في حالة التحقيق المصوّب)، ليرسل ملاحظاته أو قبوله لها :

- حالة القبول الصريح، يصبح أساس فرض المحدد نهائياً، ولا يمكن للإدارة الرجوع فيه .
- في حالة تقديم ملاحظات ترفضها الإدارة، فإنه ينبغي عليها أن تعلمه بذلك من خلال مراسلة مفصلة ومبررة .
- وإذا أبرزت هذه المراسلة سبباً جديداً لإعادة التقييم أو الأخذ بعين الاعتبار عناصر جديدة لم يتم التطرق لها في الإشعار الأولي، فإنه يمنح أجل إضافي مدته أربعون (40) يوماً للمكلف بالضريبة لتقديم ملاحظاته.

5-2 التحكيم من طرف رئيس مركز الضرائب :

يجب أن يبلغ المكلف بالضريبة الذي حقق معه في إطار الإشعار بالتقييم أن ليده إمكانية طلب في رده التحكيم بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالقانون من رئيس مركز الضرائب، يسلم الاستدعاء الكتابي الذي ينبغي أن يوضح تاريخ وساعة الإجماع المتعلق بالتحكيم للمكلف بالضريبة المحقق معه يدا بيد، أو عن طريق رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام، لذا ينبغي أن يتمتع هذا الأخير بفترة تحضير عشرة (10) أيام، على الأقل ابتداء من تاريخ استلام هذا الاستدعاء، وينبغي كذلك إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه في إطار الاستدعاء، بأنه بإمكانه الاستعانة بمستشار من اختياره .

على إثر اختتام الاجتماع المتعلق بالتحكيم، يعلم المكلف بالضريبة بنتائج الاجتماع، محرر محضر، يستدعى إليه المكلف بالضريبة المحقق معه للتوقيع، وفي حالة رفضه يُؤشر على ذلك في هذا المحضر، وتُسَلَّم نسخة منه للمكلف بالضريبة المعني، وينبغي أن يبين المحضر المحرر بصفة واضحة وبدون غموض، القرار الناتج عن التحكيم من قبل، حسب الحالة، مدير كبريات المؤسسات أو مدير الضرائب الولائي أو رئيس مركز الضرائب .

3-5 رفض المحاسبة:

لا يمكن رفض المحاسبة قبل التحقيق فيها، إلا إذا أثبتت الإدارة طابعها غير المقنع وذلك عندما:

- يكون مسك الدفاتر السندات المحاسبية والوثائق الثبوتية غير مطابق لأحكام المواد من 9 الى 11 من القانون التجاري وللنظام المحاسبي المالي وغيرها من التشريعات والتنظيمات المعمول بها .
- تتضمن المحاسبة أخطاء أو إغفالات أو معلومات غير صحيحة ومتكررة مرتبطة بالعمليات المحاسبية .

4-5 إجراء فرض الضريبة تلقائيا :

يمكن أن تلجأ الإدارة في بعض الحالات إلى التحديد التلقائي للضريبة، ويتم ذلك على وجه الخصوص عندما :

- يعترض المكلف بالضريبة على إجراء الرقابة الجبائية سواء بسبب فعله أو بسبب تدخل أو حضور الغير الذي يقوم بالاعتراض وعرقلة إجراءات متابعة الرقابة .
- لم يتم المكلف بالضريبة بإيداع في الأجل المحدد التصريح الخاص بالمداخيل (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية)، أو التصريحات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة .
- لم يقدم المكلف بالضريبة محاسبته أو كانت محاسبته محل رفض .

• انقضاء إجراء مراقبة الوثائق عند إنهاء التحقيق في المحاسبة:

عندما ينتهي التحقيق في المحاسبة الخاصة بفترة معينة، بالنسبة لضريبة أو رسم أو مجموعة من الضرائب، وباستثناء ما عدا كان المكلف بالضريبة قد أستعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق، لا يمكن للإدارة أن تشرع في مراقبة جديدة لنفس التقييدات الحسابية، فواتير أو مذكرات بالنسبة لنفس الضرائب والرسوم، بالنسبة لنفس الفترة . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، إجراءات الرقابة الجبائية لمركز الضرائب، 2021)

الفرع الثاني: الإجراءات النزاعية وطرق الطعن .

إن الطعن لا يعلق الدفع ولكن عند اللجوء إليه حتى يستفيد المكلف بالضريبة من إجراءات التأجيل القانوني للدفع، هنا يجب عليه تسديد من جديد مبلغ 20% من الحقوق والعقوبات محل النزاع، لذا تكون الإدارة الجبائية قد حصلت ولو جزء من الضريبة في انتظار نتيجة الطعن .

1 - الطعن النزاعي :

1-1 الشكوى الأولية لدى الإدارة الجبائية :

يجب على المكلف بالضريبة أولا، إيداع الشكوى لدى الإدارة الجبائية إذا أراد الاعتراض على الضرائب الخاضع لها أو يود الحصول على حق، بإرسال الشكوى إلى رئيس مركز الضرائب التابع له .

2-1 إختصاص رئيس مركز الضرائب :

يمارس رئيس مركز الضرائب صلاحياته من أجل إصدار قرارات نزاعيه في القضايا التي يقل أو يساوي مبلغها خمسون مليون دينار (50.000.000) .

3-1 شروط قبول الشكاوي :

أ- الشروط الشكلية: لكي يتم قبول الشكاوي، يجب أن :

- تحمل الاسم واللقب .
- مبينة للضريبة المعترض عليها .
- مبينة لرقم المادة في الجدول التي سجلت تحتها الضريبة، إن تعذر استظهار الإنذار، وفي الحالة التي لا تستوجب فيها الضريبة وضع جدول، ترفق الشكاوي بوثيقة تثبت مبلغ الإقتطاع أو الدفع .
- عارضة ملخص الوسائل واستنتاجات الطرف، موقعة من طرفكم باليد .

ب- أجل تقديم الشكاوي :

يتم تحديد الأجل حسب كل نوع من الشكاوي كما يلي :

- بالنسبة للضرائب المدفوعة عن طريق الجدول، إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية لسنة إدراج الجدول في التحصيل . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الإجراءات النزاعية وطرق الطعن لمركز الضرائب، 2021)
- بالنسبة للأخطاء المتعلقة بإرسال الإنذارات، إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية لسنة استلام هذه الإنذارات.
- بالنسبة للضرائب المطالب بها بغير وجه حق، الى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية للسنة التي تأكد فيها بالضريبة من وجود هذه الضرائب .
- الاقتطاع من المصدر (بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي- الضريبة على أرباح الشركات)، الى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية للسنة التي تم خلالها تطبيق الاقتطاع من المصدر .
- الضريبة المدفوعة تلقائياً من طرف المكلف بالضريبة، إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية للسنة التي تم بعوانها دفع الضريبة.

4-1 البت في شكاوكم النزاعية:

يجب أن يبت مدير مركز الضرائب في الشكاوي المقدمة إليه في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر اعتباراً من تاريخ استلامها.

5-1 التأجيل القانوني للدفع :

يجوز للمكلف بالضريبة الذي ينازع من خلال شكوى مقدمة ضمن الشروط المحددة في المواد 72، 73 و 75 من قانون المالية لسنة 2021، في صحة أو مبلغ الضرائب المفروضة عليه، أن يُرجى القدر المتنازع فيه من الضرائب المذكورة، إذا طلب قبل صدور القرار المتخذ بشأن هذه الشكوى، الاستفادة من الأحكام المقررة في هذه المادة، شريطة تقديم ضمانات حقيقية لضمان تحصيل الحقوق المحتج عليها .

وفي غياب تقديم الضمانات، يمكن للمكلف بالضريبة أن يُرجى دفع القدر المتنازع فيه، من خلال دفع مبلغ يساوي 30% من الضرائب المتنازع فيها، لدى قابض الضرائب المختص، ويخص تطبيق هذا التدبير فقط، الشكاوي الناجمة عن المراقبات الجبائية، مع استثناء الشكاوي المتعلقة بالضرائب المثقلة بالزيادات المطبقة في حالة الغش الجبائي .

2 – الطعن أمام لجان الطعن:

أ- تقديم الطعن :

يمكن في حالة عدم رضى المكلف بالضريبة عن القرار المتخذ بشأن شكواه، اللجوء الى لجنة الطعن المختصة بإرسال الطعن الى رئيس اللجنة، لا يمكن أن يرفع الطعن الى اللجنة بعد رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية، ويوزع اختصاص لجان الطعن على النحو التالي :

● اللجنة المركزية للطعن : (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الإجراءات النزاعية وطرق الطعن لمركز الضرائب، 2021)

تُبدي اللجنة المركزية للطعن رأياً حول مايلي :

- الطعون التي يقدمها المكلفون بالضريبة التابعون لمديرية كبريات المؤسسات، والتي سبق أن أصدرت هذه الاخيرة بشأنها قراراً بالرفض الكلي أو الجزئي .

- القضايا التي يفوق مبلغها الإجمالي من الحقوق والغرامات (الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال) 70.000.000 دج، والتي سبق أن أصدرت الإدارة بشأنها قراراً بالرفض الكلي أو الجزئي .

● اللجنة الجهوية للطعن :

تُبدي اللجنة رأياً حول الطلبات المتعلقة بالقضايا النزاعية التي يفوق مجموع مبلغها من الحقوق والغرامات (الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال) عشرين مليون دينار (20.000.000 دج) ويقل أو يساوي سبعين مليون دينار (70.000.000 دج) والتي سبق أن أصدرت الإدارة بشأنها قراراً بالرفض الكلي أو الجزئي .

● اللجنة الولائية للطعن :

تُبدي اللجنة رأياً حول الطلبات المتعلقة بالقضايا النزاعية التي يكون مجموع مبلغها من الحقوق والغرامات (الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال) أقل أو يساوي عشرين مليون دينار (20.000.000 دج) والتي سبق أن أصدرت الإدارة بشأنها قراراً بالرفض الكلي أو الجزئي .

2-1 آجال رفع الطعن:

يمكن للكلف بالضريبة اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة في آجال أربعة (4) أشهر، ابتداء من يوم استلام الإشعار الذي يبلغ من خلاله بالقرار أو انقضاء الآجال المنصوص عليها للبت .

2-2 آجال الدفع :

إن الطعن لا يعلق الدفع ولكن يمكنهم اللجوء إلى لجنة الطعن للاستفادة من التأجيل القانوني للدفع وذلك بأن يسدد من جديد مبلغ 20 % من الحقوق والعقوبات محل النزاع .

3- الطعن القضائي :

3-1 الطعن أمام المحكمة الإدارية:

يمكن أن ترفع أمام المحكمة الإدارية القرارات الصادرة والمتعلق بالشكاوي موضوع النزاع إذا لم ترضوا بها، ويجب ان ترفع الدعوى في أجل أربعة (4) أشهر ابتداء من يوم استلام الإشعار الذي يبلغ من خلاله مدير الضرائب بالولاية المكلف بالضريبة بالقرار المتخذ بشأن شكواه.

كما يمكن الطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة خلال نفس الأجل المذكور أعلاه، في القرارات المبلغة من طرف الإدارة، بعد أخذ رأي لجنة الطعن الولائية .

3-2 الطعن أمام مجلس الدولة :

يمكنكم الطعن في الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية، أمام مجلس الدولة عن طريق الاستئناف وفق نفس الآجال المحددة عند اللجوء الى المحكمة الإدارية، ويجب تقديم الطعن لدى كتابة الضبط لمجلس الدولة على شكل عريضة موقعة من طرف محامي معتمد .

3-3 الطعن الولائي :

في حالة العوز أو ضيق الحال الذي يجعل المكلف بالضريبة غير قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه الخزينة، يمكنه طلب التماس من الإدارة الجبائية الإعفاء أو التخفيف من الضرائب المفروضة عليه، أيضا طلب الإعفاء أو التخفيف من الزيادات في الضرائب أو الغرامات الجبائية التي يتعرض لها لعدم مراعاته للنصوص القانونية .
وتحول سلطة البت في شكاوهم الولائية :

- المدير الجهوي المختص إقليميا، بعد أخذ رأي اللجنة التي يتم أحداثها لهذا الغرض على المستوى الجهوي، عندما تفوق الحصة الضريبية أو الغرامة مبلغ 5.000.000 دج .

- مدير الضرائب بالولاية، بعد أخذ رأي اللجنة التي يتم إحداثها لهذا الغرض على مستوى الولاية، عندما تقل الحصة الضريبية أو الغرامة عن مبلغ 5.000.000 دج أو تساويه . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الإجراءات النزاعية وطرق الطعن لمركز الضرائب، 2021)

4- التخفيض المشروط :

يمكن الإدارة، بصيغة تعاقدية قبول طلب المكلف بالضريبة الرامي إلى تخفيف الغرامات الجبائية أو الزيادات الضريبية، وتحويل سلطة الفصل في هذه الطلبات إلى :

- المدير الولائي للضرائب بعد عرضها على لجنة الطعن الولائي التي تم إحداثها على مستوى الولاية عندما يقل المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية والعقوبات، موضوع التماس التخفيض المشروط أو يساوي مبلغ 5.000.000 دج .

- المدير الجهوي للضرائب بعد عرضها على لجنة الطعن الولائي التي تم إحداثها على مستوى الجهوي عندما يفوق المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية والعقوبات، موضوع التماس التخفيض المشروط مبلغ 5.000.000 دج .

من أجل الاستفادة من هذا التدبير، يتعين على المكلف بالضريبة تقديم طلب كتابي لدى السلطة المختصة، يلتمس من خلالها التخفيض المشروط .

تبلغ الإدارة الجبائية في أجل أقصاه ثلاثون يوماً (30) اقتراح التخفيض المشروط إلى المكلف بالضريبة عن طريق رسالة موصى عليها إشعار بالاستلام، يبين فيه المبلغ المقترح للتخفيض وكذا الجدول الزمني لتسديد الدين الجبائي، ويمنح أجل ثلاثون (30) يوماً للمكلف بالضريبة من أجل إبداء قبوله أو رفضه .

في حالة قبول المكلف بالضريبة، فإنه يُبلغ بقرار التخفيض المشروط عن طريق رسالة موصى عليها مقابل إشعار بالاستلام، و عندما يصبح التخفيض المشروط نهائياً بعد استفتاء الالتزامات المدونة به وموافقة السلطة المختصة، لا يمكن اتخاذ أي إجراء نزاعي أو إعادة السير فيه من أجل إعادة النظر في الغرامات والعقوبات التي كانت موضوع هذا التخفيض أو الحقوق المرتبطة بها . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الإجراءات النزاعية وطرق الطعن لمركز الضرائب، 2021)

الفرع الثالث : التزامات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب .

هناك عدة التزامات جبائية يقوم بها المكلف بالضريبة، باعتباره خاضعاً للضريبة (إيداع التصريحات، تسديد الضريبة)، ومن بين هذه الالتزامات الآتي :

أولاً : الالتزامات التصريحية .

1- التصريح بالوجود :

يجب على المكلف بالضريبة اكتاب التصريح بالوجود لدى مركز الضرائب التابعين له، سلسلة رقم ج 8 أنظر الملحق رقم: 01، خلال ثلاثين (30) يوماً اعتباراً من تاريخ انطلاق نشاطهم المهني.

2- التصريحات السنوية:

1-2 التصريحات الخاصة المهنية :

- بالنسبة للمكلفين بالضريبة على الدخل الإجمالي خاضعين للنظام الحقيقي، يتعين عليهم إكتتاب على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة تصريحاً خاصاً، سلسلة ج رقم: 11 أنظر الملحق رقم : 02 بمبلغ ربحهم الصافي المحقق خلال السنة أو السنة المالية المنصرمة، إذا حققت المؤسسة مبلغ عجزاً يتم تقديم التصريح المتضمن مبلغ العجز ضمن نفس الشروط .
- بالنسبة لدافعي الأجر ، مرتبات أو الأتعاب ، يتعين عليهم تقديم التصريح السنوي بالأجر سلسلة ج رقم 29 أنظر الملحق رقم: 03 على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة، ويجب عليهم تقديمها إلى مفتشية الضرائب، بما فيها على حامل معلوماتي .

2-2 التصريح الإجمالي بالمداخيل :

- يتعين عليهم اكتاب تصريح سنوي، سلسلة ج رقم 01 أنظر الملحق رقم : 04 على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة
- ### 3-2 التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات :

- يتعين عليهم اكتاب تصريح سنوي، سلسلة ج رقم 04 أنظر الملحق رقم : 05 على الأكثر يوم 30 أفريل من السنة الموالية للسنة التي تم من خلالها الأرباح .
- عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي .

3- التصريح الشهري (ج رقم 50):

للخاضعين للنظام الحقيقي (الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات) يجب عليهم اكتاب و إيداع تصريح ج رقم 50 أنظر الملحق رقم: 06 يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد (الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي على الأجر ...) لدى قابض مركز الضرائب خلال عشرين (20) يوماً الأولى من الشهر الموالي للشهر المدني الذي تم خلاله تحقيق رقم أعمالهم .

4- التصريح بالكشف التلخيصي السنوي :

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الربح الحقيقي وكذا الأشخاص المعنويين، أن يكتبوا بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ ربحهم الصافي وكذا كشفاً تلخيصي سنوياً يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة .
ثانياً: التزامات التسديد.

1- نظام التسبيقات على الحساب :

1-1 الضريبة على الدخل الإجمالي :

- يجب عليهم دفع تسويقين إلى قابض مركز الضرائب خلال الفترة من 20 فبراير إلى 20 مارس، ومن 20 مايو إلى 20 يونيو من السنة التي تلي السنة التي حققوا خلالها الأرباح أو المداخيل التي يُبنى عليها حساب الضريبة .
- يساوي مبلغ كل تسويق 30 من الحصص الضريبية المفروضة على المكلف بالضريبة عن طريق جداول المتعلقة على السنة الأخيرة التي وجبت عليه الضريبة . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، إلتزامات مركز الضرائب، 2021)
- تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة، الذين يقومون بأنفسهم بدفعه دون إنذار مسبق أيضاً، بعد خصم الأقساط المدفوعة بواسطة جدول إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح السنوي .

2-1 الضريبة على أرباح الشركات :

يجب على المكلفين بالضريبة دفع بصفة تلقائية إلى قابض مركز الضرائب ثلاث تسبيقات على الحساب يعادل كل منها 30 % من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر سنة مالية مختتمة بالربح المحقق في الفترة الأخيرة لغرض الضريبة، وتسدد هذه التسبيقات عن طريق تصريح، سلسلة ج رقم G50، حسب الآجال التالية :

- التسبيق الأول : من 20 فبراير إلى 20 مارس .
 - التسبيق الثاني : من 20 مايو إلى 20 يونيو .
 - التسبيق الثالث : من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر من السنة .
- تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة، الذين يقومون بأنفسهم بدفعه دون إنذار مسبق أيضاً بعد خصم الأقساط المدفوعة بواسطة جدول إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح السنوي، إذا تجاوزت التسبيقات المدفوعة مبلغ الضريبة للسنة المالية، ينتج عن الفرق فائض في الدفع يمكن خصمه من الأقساط المقبلة الخاصة بالتسبيقات، أو عند الاقتضاء طلب استرجاعه .

2- الاقتطاع من المصدر :

تخضع الرواتب التي تصرف للأجراء للضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق إجراء إقتطاع من المصدر حسب الجدول التصاعدي المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

3- الدفع التلقائي:(الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجر).

سلسلة G50 يمكن أن تودع التصريحات الشهرية المتعلقة بمختلف الضرائب و الرسوم دون أن يتم دفع الحقوق المستحقة في الوقت نفسه، وفي حالة ما إذا تجاوز تسديد الضرائب والرسوم المستحقة الأجل المنصوص عليه، تطبق غرامات تأخير عن الدفع المنصوص عليها بموجب التشريع المعمول به، حيث تحسب هذه الأخيرة ابتداء من التاريخ الذي كان من المفروض أن تسدد بحلوله . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، إلتزامات مركز الضرائب، 2021)

الفرع الرابع: أساليب التحصيل الضريبي.

تقوم الإدارة الضريبية بإجراءات تحصيل ودية، وهو إجراء عادي يتم فيه استدعاء المكلف بالضريبة لتسديد التزاماته الجبائية في الآجال المحددة قانونا، وتعني أيضا توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه لتسديد ما عليه من التزامات للإدارة الجبائية، ويتم ذلك كمايلي:

أولاً: التحصيل الودّي .

1- سندات التحصيل :

هي وثيقة إدارية يصادق عليها وزير المالية قانونا، ويتفويض عنه للمدير الولائي للضرائب بحيث لا يجوز تحصيل أي ضريبة أو رسم أو حق إلا بموجب نص قانوني تشريعي الذي يضمن الصبغة القانوني لعمليات القابض، وهذه السندات لها صبغة قانونية تخص التحصيلات سواء التي تمت من قبل التحصيل أو بعده، ولها عدة تصنيفات هي :

أ- الجداول الفردية :

تصدرها المصلحة الرئيسية للتسيير للمكلف بالضريبة الذين يقومون بتصريحات خاطئة، وتصدرها لتصحيح الوضعية الجبائية في حالة الغش، مباشرة يظهر هذا الجدول لدى مصلحة المتابعات عن طريق نظام المعلومات SAP المعمول به في هذه المصلحة وقباضة المركز، يتم تثبيت الجدول الفردي لدى مصلحة المتابعات ثم تقوم بتبليغ المكلف بالضريبة ليعلم بوجود التزام واجب التسديد، في أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ التبليغ، وفي اليوم الأول من الشهر الثاني تطبق عليه غرامة تحصيل تقدر ب 10% تصل إلى 25% .

أما بالنسبة لإجراءات التحصيل عن طريق الجداول العامة (أي الورد العامة) قد ألغيت نتيجة اعتماد التصريحات الشهرية

سلسلة G50

ب- سند D41:

هو وثيقة إدارية تخص جميع الجداول الفردية التي خضعت من المصلحة الرئيسية للتسيير خلال فترة شهر، ويخص المبالغ الإجمالية للضرائب الواجب تحصيلها من طرف قابض الضرائب والتي يصادق عليها المدير الولائي للضرائب، وعند إستلام السند يتم فرز مادة بمادة ويستخرج مبلغ كل مادة ويتم تسجيله في سجل H20 .

ثانيا : إجراءات التحصيل الجبري (الردعي) .

في حالة عدم دفع المكلف بالضريبة مجموع الرسوم والضرائب المفروضة عليه، سواء تماطل منه أو اللامبالاة أو تهرب ضريبي، تتدخل مصلحة المتابعات الموجودة في قباضة الضرائب، بحيث تتخذ إجراءات قانونية ردعية من أجل تحصيل تلك الرسوم والضرائب. (رئيس مصلحة المتابعات، 2022)

بعد انتهاء آجال الاستحقاق تبدأ عملية المتابعات للمكلفين بالضريبة، وهذه العملية يقوم بها أعوان الإدارة المعتمدين قانوناً أو المحضرين القضائيين، بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية، وتتم عملية المتابعات كمايلي:

1- التنبيه:

وهي أول إجراء تقوم به ملحة المتابعات، ترسله عن طريق البريد مع وصل الإيداع أو يد بيد تطالبه فيه بدفع التزاماته لدى قباضة الضرائب، بحيث يجرى بالعربية دون شطب أو حشو لأنه يعتبر عقد قانوني، لأن عملية المتابع تبطل أساسا إذا لم يتم تحريره وتسليمه للمدين الذي هو المكلف بالضريبة . أنظر الملحق رقم : 07

2- الحجز :

هو عملية قانونية يقوم بها أعوان مصلحة المتابعات، وهو المرحلة الثانية بعد التنبيه في حالة فشل هذه الأخيرة في عدم خضوع المكلف بالضريبة لتسديد التزاماته، وللحجز أنواع :

أ- الحجز التنفيذي :

هو يتعلق بالمنقولات المادية التي يمتلكها المكلف بالضريبة، يقوم القابض باقتراح طلب حجز تنفيذي للمدير الولائي، وبعد الموافقة يقوم أعوان المتابعة أو المحضرين القضائيين المخولين قانونا بالقيام بهذه الإجراءات، إذ يقوم المحضر القضائي بإجراء تصريح لدى وكيل الجمهورية حتى يتمكن من القيام بتنفيذ الحجز التنفيذي، بوضع اليد على ممتلكات المكلف بالضريبة .

ب- الحجز العقاري :

في حالة عدم كفاية المنقولات يقوم القابض بالحجز على العقارات المملوكة للمكلف بالضريبة، وعليه أن يستعملها عند الضرورة القصوى أو هي الوسيلة الأخيرة لضمان تحصيل الدين، لأن العقار له شروط لتطبيق إجراءات تنفيذ الحجز عليه وهي:

✓ وضع العقار تحت سلطة القضاء .

✓ أعداد العقار و التمهييد للبيع .

✓ البيع بالمزاد العلني . (رئيس مصلحة المتابعات، 2022)

ج- الحجز ما لدى الغير :

هو نوع من أنواع الحجز الخاص بالأموال أنظر الملحق رقم: 08، لأن الحجز له أنواع وهو حجز باسم المكلف بالضريبة لأموال لدى الغير، أي هنا يدخل طرف ثالث، الطرف الدائن الذي هو الدولة ومدين الذي هو المكلف بالضريبة والطرف الثالث الذي هو مالك الأموال التي تخص المكلف المعني بالحجز، قد يكون هذا الأخير (البنك، الحساب البريدي الجاري، الخزينة، الموثق) بحيث تقوم مصلحة المتابعات المتواجدة على مستوى القباضة في إصدار إشعار إلى الغير الحائز مع وصل استلام لتسديد ضرائب المكلف، أي يقوم قابض الضرائب بإعلان الحجز على حسابات المكلف، على أن يحتزم المدة القانونية وهي 8 أيام لإرسال الصك البنكي أو البريدي بقيمة المبلغ المطالب به من قبل القابض، إن كان يجوزته كاملاً أو بجزء منه، وإذا قام المكلف بالضريبة بتسديد ما عليه من دين من تلقاء نفسه، يجرى القابض وثيقة رفع اليد *maine le vie* ويسلمها إلى حائز الغير لكي يرفع الحجز على رقم حسابه البريدي أو البنكي .

د- الحجز التحفظي :

يأتي قبل الحجز التنفيذي، وهو حجز مؤقت في انتظار صدور الترخيص بالحجز التنفيذي من طرف المدير الولائي، وذلك من أجل الحفاظ على ممتلكات المكلف بالضريبة المعني بالحجز لعدم التصرف فيها، والحفاظ على حقوق الدولة، مثال ذلك الحجز على مصنع يقوم بعمله المعتاد دون التصرف في الأموال لضمان حقوق الدولة في انتظار ترخيص بالحجز التنفيذي، ومدته لا تتجاوز ثلاثة (03) أشهر . (رئيس مصلحة المتابعات، 2022)

هـ- الحجز الفوري:

المنصوص عليه في المادة 354 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة نذكر بعض الحالات:

- في حالة جدولة الديون ولم يحافظ المكلف بالضريبة على آجال تسديد الأقساط المحددة.
- الرحيل من النطاق الإقليمي لقباضة الضرائب المختلفة أو قباضة البلدية، وجوب التحصيل الفوري لمجموع الضريبة بمجرد إدراج الجدول في التحصيل، إلا إذا قام المكلف بتعريف مسند لموطنه الجديد .
- في حالة التنازل أو توقف المؤسسة أو الاستغلال .
- وفاة المستغل أو المكلف بالضريبة .
- مخالفة التنظيم المتعلق بالضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

حيث يجوز لقابض الضرائب أن يوجه تنبيه بلا مصاريف إلى المكلف بالضريبة بمجرد توفر وجوب التحصيل، ويجوز حينئذ القيام بالحجز بعد يوم من تبليغ التنبيه. (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، قوانين جبائية، 2022).

3- الغلق المؤقت :

يتخذ قرار الغلق المؤقت للمحلات التجارية للمكلفين بالضريبة المتقاعسين عن دفع الضريبة، من طرف مدير الضرائب بالولاية بناء على طلب القابض المتابع المختص إقليمياً، ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر . ويبلغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة الموكل قانوناً أو المحضر القضائي، إذا لم يتحرر المكلف بالضريبة المعني من دينه الجبائي أو لم يكتب سجلاً للاستحقاقات يوافق عليه قابض الضرائب صراحة، في أجل عشرة (10) أيام ابتداءً من تاريخ التبليغ، يقوم المحضر القضائي أو العون المتابع بتنفيذ قرار الغلق المؤقت .

يمكن للمكلف بالضريبة المعني بإجراء الغلق المؤقت أن يطعن في القرار من أجل رفع اليد، بموجب عريضة يقدمها إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة إقليمياً،... لا يوقف الطعن تنفيذ قرار الغلق المؤقت.

البيع: كما نصت عليه المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية

" يخضع تنفيذ المتابعات عن طريق البيع للرخصة التي تمنح لقابض الضرائب من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامه، وهذا بعد أخذ رأي المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية، أن يرخص قانوناً لقابض الضرائب المباشرة للمتابعات بالشروع في البيع."

وفي حالة عدم الحصول على الترخيص من طرف الوالي في أجل 30 يوم من تاريخ إرسال الطلب، يمكن للمدير الولائي للضرائب أن يرخص قانوناً للقابض مباشرة المتابعات بالبيع .

غير أنه إذا تعلق الأمر بمواد أو سلع سريعة التلف أو التحلل وتشكل خطراً على المحيط، فيمكن الشروع في البيع المستعجل بناءً على ترخيص من المدير الولائي .

كذلك تنشأ لجنة لتقويم المحجوزات بكل القبضات وهي لجنة التقويمات والبيوع، يعين أعضائها من طرف المدير الولائي للضرائب ، كما تشارك في عملية البيع .

ويتم إشعار البيع بعد الحصول على الترخيص من طرف الوالي أو المدير الولائي للضرائب وتباشر عملية الإشهار بالبيع عن طريق إصاق إعلانات في مقر الولاية و البلدية والمحكمة أين مكان وجود المحل التجاري، ويتم إثبات القيام بالإشهار بالإشارة إليه في محضر البيع .

البيع العلني:

حسب المادة 152 من نفس القانون تتم البيوع العلنية لمنقولات المكلفين بالضريبة المتأخرين، إما على يد أعوان المتابعات، وإما على يد المحضرين القضائيين أو محافظي البيع بالمراد. " (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، قوانين جبائية، 2022)

المبحث الثالث : دراسة ميدانية لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني (جبايتك، " JIBAYATIC ")

هناك اهتمام متزايد لتجديد الإدارة الضريبية، في ظل ثورة المعلومات التي أصبحت لها دوراً أساسياً في إدارة التغيير، من خلال السياسات الإصلاحية المتعاقبة سواء على مستوى القوانين أو على مستوى آليات التسيير والتي تمثلت في الانتقال من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية، وهي تتطلب تكييف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي، فتم تحديث أنظمة المعلومات الخاصة بالإدارة الجبائية واستحداث العمل بالبطاقة الجبائية الإلكترونية، وتطوير العمل بأنظمة الإعلام الآلي وإدراج التصريح عن بعد، كل هذا يعمل على تحسين جودة العمل ورضا المكلف بالضريبة من جهة ومحاربة التهرب الضريبي قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التحصيل الضريبي.

لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني (جبايتك " jibayatic ") ومدى مساهمته في زيادة التحصيل الضريبي، قمنا بدراسة حالة بمركز الضرائب بسكرة .

المطلب الأول : التعريف بنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني (جبايتك " jibayatic ")

إن الجزائر تعمل على زيادة التحصيل الضريبي، خاصة فيما يتعلق برجال المال و الأعمال المتهربين من دفع الضرائب، فمن خلال تقرير مجلس المحاسبة الجزائري صدر عام 2013، كشف أن قيمة الضرائب غير المحصلة في الجزائر قاربت 100 مليار دولار أمريكي، وأكدت الحكومة الجزائرية نهاية ي 2017 أنها في حاجة إلى تحصيل تلك الضرائب، لهذا أطلقت مع بداية سنة 2019 البوابة الإلكترونية (جبايتك " jibayatic ")، سنتطرق إلى بداية التهيئة للمشروع و إطلاقه.

الفرع الأول : التحضير والتنظيم للمشروع .

قبل التطرق إلى حيثيات الدراسة الميدانية بمركز الضرائب بسكرة، تجدر الإشارة أن تطبيق نظام جبايتك في المركز كان بداية من ديسمبر 2020، وستناول في هذا الفرع

أولاً: التحضير للمشروع:

لتحديث الهيئات الضريبية قامت المديرية العامة للضرائب بالتنسيق مع وزارة المالية بتحديد العناصر الفاعلة في عصنة الضرائب، حيث تم إنشاء مكتب المساعدة في إدارة المشروع الإلكتروني كخطوة أولى لإطلاقه، عن طريق تحديد المدخلات والمخرجات الضرورية للبرامج التقنية إنطلاقاً من عملية التصميمات ذات الميزات العالية للتكنولوجيا القادرة على حصر الأنشطة و النتائج المتوقعة لإعداد مشروع العصنة، وطرق تفعيله، وتم ذلك بالإعتماد على الخبراء العالميين لها سمعة في الساحة العالمية . (سيليني و طالبي، 2021، صفحة 399)

بالفعل، وفي مرحلة أولى تم توظيف والإستعانة بمكتب إستشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العام للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للإحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة بالمهام الحرفية

للمديرية العامة للضرائب، من جهة إعداد مشروع العقد، وبناءً على هذا المسعى نجح عن المساعي الإدارية و التقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير توظيف متعامل إسباني (إندرا سيستماس) Indra-sistemas قصد إقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة الصيانة و الضمان، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يتركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر التالية :

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي .
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بإحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب .

ثانيا: تنظيم المشروع :

تم تنظيم المشروع، حاليا في خمس (6) ورشات :

1- ورشة الاندماج الوظيفي : وتتشكل من سبعة (7) مجموعات :

- المجموعة الأولى : استقبال المكلف بالضريبة .

- المجموعة الثانية : تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة .

- المجموعة الثالثة : الوعاء و التصفية .

- المجموعة الرابعة: التحصيل وقبض الضريبة .

- المجموعة الخامسة : الرقابة الجبائية .

- المجموعة السادسة: المنازعات .

- المجموعة السابعة: الإشراف .

2- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات .

3- ورشة الواجهات .

4- ورشة الهندسة و الهندسة التقنية.

5- ورشة الإيرادات / التوزيع .

6- ورشة التكوين .

7- خلية التخطيط، نوعية المخاطر و التسيير الوثائقي . (وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، نظام الإعلام، 2018)

الفرع الثاني : دراسة ملفات المكلفين بالضريبة عن بعد على مستوى مركز الضرائب بسكرة .

من اجل القيام بدراسة ملفات المكلفين بالضريبة المتمثلة في التصريح عن بعد بالاعتماد على نظام التطبيق ومانح الحلول المعلوماتي SAP، وذلك من خلال وضع مواقع إلكترونية تحت تصرفهم عبر الأنترنت، حيث تتم هذه الإجراءات الجبائية بطريقة

آلية سهلة وسريعة، هذا ما ساعد كل من المكلف بالضريبة على مستوى مركز الضرائب ومصالح المركز على السرعة في أداء العمل، وتتم العملية كالتالي :

أولاً: إجراءات طلب التسجيل الجبائي :

وضعت المديرية العامة في متناول المكلفين بالضريبة إجراء يرمي إلى تسهيل طلبهم الخاص بالتسجيل، من خلال إدراج بياناتهم التعريفية مهما كانت طبيعتهم القانونية (شخص طبيعي أو معنوي) بواسطة شبكة جمع المعلومات، وكأول خطوة تبدأ من موقع المديرية العامة للضرائب <https://mfdgi.gov.dz>، حيث يتم إرسالها على شكل وثيقة مرفقة عبر البريد الإلكتروني التالي: did-requetes@mf.gov.dz . فتتظر له نافذة حوار بها عدة اختيارات فيضغط على خيار ترقيم فتظهر له نافذة إلكترونية وهي الترقيم الجبائي عبر الخط الإلكتروني، أنظر الملحق رقم : 09 هنا يتم الاختيار بين :

1- إذا كان المكلف بالضريبة شخص معنوي :

إذن يتم الضغط على خيار شخص معنوي، فتظهر نافذة حوار أنظر الملحق رقم : 10 هذه النافذة بها خياران، الأول معناه مستخرج سجل تجاري رئيسي (مقرر) والثاني مستخرج سجل تجاري ثانوي (وحدة فرعية)، فيتم الضغط على الخيار الأول باعتباره مسجل جديد، بعدها تظهر نافذة حوار يقوم المكلف بمايلي :

- إدخال رقم السجل التجاري والصفيرين بجانبه معناها قيد رئيسي،(إذا كان ثانوي نجد 01، 02... وهكذا حسب عدد السجلات الثانوية) .
- رقم الولاية .
- البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة، E-mail.
- تكرار البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة للتثبيت .
- ثم إدخال الرمز الذي يظهر لك ثم الضغط على خيار التالي، suivant.
- بعدها تظهر نافذة حوار خاصة بمعلومات الشركة، يقوم كمايلي :
- إسم الشركة،(مثال: SARL ALGERIA).
- الإسم بدون الشكل القانوني ، (نفس المثال: ALGERIA).
- عنوان ممارسة النشاط .
- الولاية .
- مركز الضرائب .
- النشاط الرئيسي الممارس . (رئيس مركز الضرائب، 2022)
- رقم السجل التجاري، موجود في التصريح بالوجود.
- إرسال المعلومات .

فتظهر نافذة حوار لتأكيد المعلومات التي أدخلتها سابقا، نضغط على خيار تأكيد وتسجيل، في الأخير سيظهر وصل الاستلام بعدها يقوم المكلف بالضريبة بطباعته لاستعماله فيما بعد، كذلك يُطبع من طرف عون المصلحة الرئيسية للتسيير ويتم نشره في الموقع ، <http://nif.mfdgi.gov.dz> ، بعد 48 سا يقوم المكلف بالضريبة بمتابعة الطلب عن طريق نفس الموقع، بعد التأكد من وجوده يقوم المكلف بطباعة شهادة التقييم الجبائي يجد فيه NIF واسم الشركة وتبقى الخطوة الأخيرة وهي المصادقة على رقم التعريف الجبائي من طرف مركز الضرائب .

2- إذا كان المكلف شخص طبيعي :

هنا يقوم المكلف بالضريبة بالضغط على خيار شخص طبيعي فتظهر نافذة حوار أنظر الملحق رقم : 10 هذه النافذة بها معلومات يجب ملؤها كمايلي :

- اللقب .
- الإسم .
- البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة، E-mail .
- تأكيد البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة للتثبيت .
- إدخال الرمز الذي يظهر لك، ثم الضغط على خيار التالي، *suivant* .

فتظهر نافذة حوار خاصة بالمعلومات الشخصية للمكلف بالضريبة مثل الاسم اللقب، تاريخ ومكان الازدياد، بلدية وولاية الازدياد، رقم شهادة الميلاد، نوع شهادة الميلاد (أي الجنسية)، بعدها ملأ المعلومات المهمة مثل خيار ما هو نوع النشاط مثل سجل تجاري أو بطاقة حرثي، بعدها مباشرة رقم السجل أو البطاقة حسب الاختيار ثم ولاية صدور الوثيقة ثم اختيار عنوان النشاط، مكان النشاط، مركز الضرائب التابع له المكلف بالضريبة، واختيار نوع النشاط ثم رقم السجل التجاري، وبعد التأكد تتبع نفس المراحل المتبعة في الشخص المعنوي . (رئيس مركز الضرائب، 2022).

ثانياً: كيفية معالجة التصريحات الجبائية :

1- بالنسبة للمكلف بالضريبة :

يمكن للمكلف بالضريبة الذي يرغب في الاستفادة من خدمات *jibaya'tic* عبر العنوان الإلكتروني التالي : www.jibayatic.dz ، بالتسجيل المسبق وسيسفيد من ترحيب شخصي يتم من خلاله تقديم نموذج الإقرار الضريبي الجديد إليه، مناطق الجذب السياحي، العرض التوضيحي، إجراءات العضوية ... ملف العضوية المبسط متاح للتنزيل مجاناً في قسم التوثيق، حيث تمنح العضوية للمكلف مساحة خاصة وآمنة، والتي تشمل المعاملات التي قام بها هناك على شكل لوحة تحكم.

فالاتشارك ضروري للوصول الى خدمات جبايتك والغرض منه إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة العضو، وهذا الإشتراك قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين، ويتضمن ملف الاشتراك مايلي:

- إستمارة طلب الإشتراك (2) .
- كتاب الأحكام العامة (2) .
- كشف (كشوف) الحساب المصرفي (RIB) .
- تفويض من دافع الضرائب العضو يصرح للموقع على الإستمارة الإشتراك بالتصرف نيابة عنه، إذا لم يكن الموقع على الإستمارة هو ممثله القانوني .

بعد تشكيل الملف يقوم المكلف بتحديد اختياره على جبايتك لإداعه على مستوى مصلحة الاستقبال بمركز الضرائب، في يوم التقديم يتلقى في ظرف محتوم ورمز الوصول الخاص به إلى مساحته الخاصة على بوابة الإقرار الضريبي عبر الأنترنت ومن خلال استمارة التصريح الإلكتروني سلسلة G50 أنظر الملحق رقم: 06 التي تقدم بصفة شهرية، هنا يجب على المكلف بالضريبة ملاء المعلومات بتركيز وعناية شديدة لمختلف أنواع الضرائب الواجبة عليه، كالرسم على القيمة المضافة TVA ، والرسم على النشاط المهني TAP وغيرها من الضرائب، وبمجرد إدخال رقم الأعمال الخاص به يقوم نظام SAP بحساب تكلفة مجموع الضرائب المتزم بها آليا دون عناء، في الأخير يقوم المكلف بالضريبة بطباعة إشعار بالدفع AVIS A PAYER ثم يقدم هذا الإشعار لقبضة المركز للتسديد، ويكون التسديد إما نقدا أو بشيك بنكي، شريطة أن يبدأ مبلغ التسديد عن طريق الشيك من 100.000 دج فما فوق .

2- بالنسبة لمركز الضرائب :

توجد مصلحتين اثنتين فقط مطبق فيها نظام SAP وهما القباضة والمصلحة الرئيسية للتسيير، بحيث تكون الإجراءات الجبائية الإلكترونية كما يلي : (قايض الضرائب، 2022)

أ- على مستوى قباضة مركز الضرائب :

تنتقل المعلومات المصرح بها من قبل المكلف بالضريبة بصفة آلية إلى مركز الضرائب بمجرد قيامه بالتصريح الجبائي الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية جبايتك، من خلال نافذة الويب SAP أنظر الملحق رقم: 11 المخصصة لكل عون من أعوان المصلحتين.

يتم الدخول عن طريق نافذة الويب SAP باستخدام كلمة السر واسم المستخدم الذي هو عون القباضة بمركز الضرائب، فمن خلالها يستطيع الاطلاع على تصريحات المكلفين بالضريبة التابعين للمركز وسير وضعياتهم الجبائية ما لهم وما عليهم من ديون ضريبية، وكذا حساب الغرامات التأخير آليا، كما يسمح هذا النظام بإدخال بيانات المكلفين بالضريبة الذين يتعاملون بالتصريح العادي، وعند تقدم إشعار بالتسديد من طرف المكلف لأمين صندوق القباضة، يسدد ما عليه من ضرائب هذا الأخير يقوم

بالخول إلى نظام SAP لتأكيد المعطيات المصرح بها، ثم يقوم بطباعة وصل الاستلام ويؤشر عليه وإمضائه ثم يسلمه للمكلف بالضريبة المعني . (قابض الضرائب، 2022)

ب- على مستوى المصلحة الرئيسية للتسيير :

من نفس نافذة الويب SAP يقوم أعوان المصلحة الرئيسية للتسيير المقسمين حسب القطاعات التالية :

جباية القطاع الصناعي، جباية قطاع البناء و الأشغال العمومية، جباية القطاع التجاري، جباية قطاع الخدمات، جباية قطاع المهن الحرة، أما القطاع الفلاحي لا يكون على مستوى مركز الضرائب بل على مستوى المراكز الجوارية للضرائب، كل حسب اختصاصه فلا يستطيع عون الرقابة في مصلحة جباية القطاع الصناعي تسيير ملفات المكلفين بمصلحة جباية قطاع الخدمات مثلا يستطيع الاطلاع عليها فقط، ويسير ملفات المكلفين التابعين للمصلحة التي يعمل بها فقط .

بعد ما يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بالوجود والحصول على الترخيم الجبائي إلكترونيا، يتم إنشاء ملف جبائي على مستوى البوابة الإلكترونية جبايتك ثم يتم توزيع الملفات الخاصة بالمكلف على حسب نشاطه، فمثلا إذا كان نشاط المكلف هو إنتاج المشروبات المختلفة يوجه إلى مصلحة جباية القطاع الصناعي، بعدها يقوم عون هذه المصلحة بمعالجة هذا الملف عن طريق نظام SAP فتظهر الواجهة المخصصة للعون، يقوم بإدخال اسم المستخدم (اسم الموظف) وكلمة السر الخاصة به **أنظر الملحق رقم: 11**، فتظهر نافذة حوار يضغط على خيار معالجة الاشتراك (او الشريك) فتظهر نافذة حوار **أنظر الملحق رقم: 12** فيقوم بأحد الخيارين إذا كان شخص طبيعي أو شخص معنوي، فتظهر نافذة حوار ويقوم بتسجيل المعلومات الخاصة حسب الاختيار الأول، وهكذا تتم متابعة المكلف بالضريبة المسجل عن طريق هذا النظام، وتتم الرقابة على التصريحات الجبائية (الشهرية، والثلاثية، والسوية) المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، هنا يتم إعداد وثيقة طلب معلومات **C2 أنظر الملحق رقم: 13** من طرف عون المصلحة يطالب فيها المكلف بإفادته بالإثباتات اللازمة من فواتير البيع والشراء، كشف الحساب.... وغيرها من المعلومات حتى يتسنى للعون التأكيد على المعلومات المصرح بها، (رئيس مصلحة جباية القطاع الصناعي، 2022) وذلك في أجل 30 يوم من استلام الوثيقة، وقد تأتي هذه الوثيقة **C2** من إدارات أخرى تطلب فيها معلومات تخص المكلف بالضريبة مثل:

إذا تم اكتشاف تلاعب في المعلومات المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة يقوم العون بإعداد وثيقة **C4ter** لإعادة التقويم الأولي **أنظر الملحق رقم: 14** يطالبه بإفادته بالمعلومات الصحيحة مع تبريرات مقنعة، كذلك يكون الرد في أجل 30 يوم من تاريخ استلام الوثيقة، وإذا لم يتم الرد من طرف المكلف بالضريبة أو كانت التبريرات غير مقنعة يقوم عون المصلحة بإعداد وثيقة **C4Bis أنظر الملحق رقم: 15** لإعادة التقويم النهائي وإعلامه أيضا بالقرار النهائي نظير التبريرات المقدمة من طرفه، ويتم في الأخير إصدار وثيقة تسمى بالورد الفردي الإلكتروني **أنظر الملحق رقم: 16**، حيث يكون للورد رقم وطني عن طريق نظام SAP ويتم التأكيد عليه من طرف رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير ورئيس المركز، بعدها يحول إلى قباضة المركز ليثبت في مصلحة المتابعات لتتم إجراءات التحصيل . (رئيس مصلحة جباية القطاع الصناعي، 2022).

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج التحصيل الضريبي خلال 2021.2020.2019 .

تم تطبيق بوابة جبايتيك " jibaya'tic " بمركز الضرائب بسكرة في ديسمبر 2020 لهذا سنقوم بمقارنة التحصيل لثلاث سنوات (2021-2020-2019)، وتقييم الإحصائيات المتحصل عليها من طرف قابض مركز الضرائب، ويتم التقييم من ناحية نسبة النمو للتحصيل الضريبي المحقق فعليا على مستوى المركز في الفترة المحددة أعلاه، ويتم التقييم أيضاً من ناحية نسبة تحقيق الهدف المتوقع من التحصيل.

جدول رقم: 01 تطور إحصائيات مختلف أنواع الضرائب للحصيلة الفعلية في الفترة (2022-2020-2019)

2021	2020	2019	السنوات الضريبة
639.000.000.00	429.000.000.00	349.000.000.00	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
277.000.000.00	392.000.000.00	383.000.000.00	الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
560.000.000.00	567.000.000.00	500.000.000.00	الرسم على النشاط المهني (TAP)
1.159.000.000.00	997.000.000.00	900.000.000.00	الرسم على القيمة المضافة (TVA)
73.000.000.00	62.000.000.00	61.000.000.00	حقوق الطابع و التسجيل
832.289.000.00	519.754.000.00	89.888.000.00	إيرادات مختلفة
3.540.289.000.00	2.966.754.000.00	2.282.888.000.00	المجموع
%119.33	%129.96	-	نسبة النمو المجموع
%148.95	%122.92	-	نسبة النمو IRG
%70.66	%102.35	-	نسبة النمو IBS
%98.77	%113.40	-	نسبة النمو TAP
%116.25	%110.78	-	نسبة النمو TVA
%117.74	%101.64	-	نسبة النمو حقوق الطابع والتسجيل
%160.13	%578.22	-	نسبة النمو إيرادات مختلفة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من قبضة مركز الضرائب بسكرة 2022.

مجموع حصيلة سنة 2020 × 100

حساب نسبة النمو =

مجموع حصيلة سنة 2019

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل إحصائيات مختلف أنواع الضرائب للحصيلة الفعلية في الفترة 2019-2020-2021 للقباضة بمركز الضرائب بسكرة، بعد إجراء المقابلة مع المسؤولين المعنيين، ننهي إلى علمكم أن أنه تما إلغاء الضريبة الجزافية الوحيدة من إجراءات التحصيل الضريبي التابعة لمركز الضرائب سنة 2018، حيث سيتم تحليلها كمايلي :

كما أشرنا سابقا أن مركز الضرائب يعتمد على النظام الحقيقي في جباية مختلف أنواع الضرائب، لهذا نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي تمثل أعلى نسبة تحصيل تقدر ب 129.96% في سنة 2020 لترتفع إلى 148.95% في سنة 2021، لاعتماد المركز على الاقتطاع من المصدر الناتج على الأجور و الرواتب وعلى المداحيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي كالأرباح المهنية، ريع رؤوس الأموال المنقولة والمداحيل الإيجارية وغيرها من المداحيل المصرح بها بصفة شهرية وثلاثية .

- تأتي في المرتبة الثانية الرسم على النشاط المهني بنسبة 113.40% لينخفض في سنة 2021 بنسبة معتبرة تقدر ب 14.63% والرسم على القيمة المضافة بنسبة 110.78% في سنة 2020 لترتفع بنسبة ضئيلة و التي تقدر ب 5.47% وهذا راجع أن سقف رقم الأعمال يتغير من سنة لأخرى والذي أثر على باقي الضرائب المحصلة بمركز الضرائب، خاصة الضريبة على أرباح الشركات التي حققت نسبة 102.35% في سنة 2020 لتتخف بنسبة كبيرة تقدر ب 31.69% .

- ثم نجد حقوق الطابع والتسجيل في وتيرة نمو ضئيلة تقدر ب 16.10% وذلك لأن نسبة تسديد الرسم على جوازات السفر التي كانت تحقق نسب عالية جداً تراجعت نتيجة وباء كوفيد 19 .

- تأتي للإيرادات المختلفة تركناها في الأخير لأنها تشمل العديد من الضرائب المحصلة وحققت نسبة عالية جداً في سنة 2020 والتي تقدر ب 578.22% لتتخف أيضا بنسبة عالية في سنة 2021 بنسبة 160.13% على الرغم من أنها أكبر من 100%، لأن من بين الضرائب المحصلة في هذه الإيرادات نجد غرامات التحصيل وسبب الانخفاض هي الامتيازات الممنوحة للمكلفين بالضريبة بتسديد أصل الضريبة والإعفاء من تسديد غرامة التحصيل لأربعة سنوات سابقة، ومن بين هذه الامتيازات المادة 51 من قانون المالية 2015 و المادة 75 من قانون المالية لسنة 2021 والتي ساري العمل بها مدة سنة فقط، مساعدة من الدولة نتيجة تضرر أصحاب الشركات مع اختلاف نشاطاتها بوباء كوفيد 19، علما انه ألغي بداية من سنة 2022، لهذا تأثرت الحصيلة الضريبية .

الجدول رقم 02 : مقارنة التحصيل الضريبي من حيث تحقيق الأهداف .

السنوات الضريبة	2019	2020	2022
مجموع الحصيلة المستهدفة	2.500.000.000.00	2.700.000.000.00	2.900.000.000.00
مجموع الحصيلة المحققة	2.282.888.000.00	2.966.754.000.00	3.540.289.000.00
نسبة تحقيق الهدف	%91.31	%109.88	%122.10

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الإحصائيات المأخوذة من قبضة مركز الضرائب بسكرة 2022 .

$$\text{حساب نسبة تحقيق الهدف} = \frac{\text{مجموع الحصيلة المحققة} \times 100}{\text{مجموع الحصيلة المستهدفة}}$$


من خلال الجدول أعلاه الذي يحدد نسبة تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة الجبائية، ومن خلال المقابلة المجرأة مع السيد القابض الذي يؤكد تحقيق هذه الأهداف، بحيث يبرر النسبة المتحصل عليها في سنة 2019 والمقدرة بـ 91.31% والتي تعتبر نسبة لابأس بها إلى بداية وباء كوفيد 19، الذي أعاق حركة تنقل المكلف بالضريبة وتوقف نشاطه، مما أدى إلى ضعف نسبة التحصيل في هذه السنة، إذ إستمرت هذه الحالة إلى غاية سنة 2021، ويرسل قاتلا بعد تطبيق نظام SAP في نهاية سنة 2020 ساعد المكلفين بالضريبة على القيام بالتزاماتهم الجبائية دون عناء التنقل، والقيام بالتصريحات الشهرية عن طريق هذا النظام على الرغم من عدم تطبيق الدفع الإلكتروني على مستوى المركز، لكن يمنحهم ميزة التصريح في الآجال إلى حين الذهاب لقبضة المركز والتسديد دون غرامات .

ف نجد أن النسبة في ارتفاع على مدار السنتين 2020 و 2021، إذ قدرت على التوالي بـ 109.88% و 122.10% هذا راجع إلى قيام المصالح المتواجدة على مستوى مركز الضرائب بمعالجة ملفات المكلفين بالضريبة وتسوية وضعيتهم الجبائية عن طريق نظام SAP، حرصاً منها على سلامته و ضمان تحصيل الضرائب الواجبة الدفع وكذلك مواكبة لعصرنة إدارتها .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل استخلصنا من الدراسة الميدانية بمركز الضرائب بسكرة، أنه تما استحداث هذه المراكز كسياسة جبائية وضرورة حتمية لعصرنة الإدارة الجبائية، لهذا تما تطبيق نظام SAP ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة الواجهة الجديدة للإدارة الجبائية، لهدف التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة، عن طريق العمل على ضمان تقديم أحسن خدمة للمكلفين لكسب ثقتهم وتعزيز العلاقة بينه وبين الإدارة، ومن ثم خلق شراكة حقيقية بين الطرفين، ولاحظنا أنه قد تما تطوير مختلف الإجراءات الجبائية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في المواقع التي وفرتها المديرية العامة للضرائب من بينها الموقع الخاص بالمديرية وموقع جبايتك (jibaya'tic) محل الدراسة، الذي يسمح للمكلفين بالضريبة بأداء تصريحاتهم الجبائية عن بعد هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسهل عمل الأعوان القائمين على مراقبة الوضعيات الجبائية ومعالجة الملفات بصورة آلية وآنية ودقيقة، مما أدى إلى متابعة إجراءات التحصيل بسهولة وأريحية .

إذ تجلى ذلك من النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل وتقييم تطور إحصائيات مختلف أنواع الضرائب للحصيلة الفعلية على مستوى المركز، أنه يوجد تطور ملحوظ ولو كان طفيف، ذلك راجع أن الفترة المدروسة صادفت وباء كورونا، ومن الجيد أنه تم تطبيق نظام SAP في هذه الفترة، والذي ساهم في نسبة النمو المحققة خاصة من ناحية تحقيق الأهداف المسطرة لإدارة المركز، نلاحظ أن نسبة تحقيق الهدف تتزايد من سنة لأخرى كذلك لاحظنا تمكن موظفي مركز الضرائب بسكرة من استخدام هذه التكنولوجيا نتيجة التكوين الذي ساهم في رفع مستوى التحصيل الضريبي .

A decorative frame with a double-line border. The top and bottom edges are arched and feature intricate floral and scrollwork patterns. The central area is a white rectangle with rounded corners.

خاتمة

إنّ تطوير وعصرنة الإدارة الجبائية أصبح ضرورة حتمية نتيجة الثورة التكنولوجية في شتى المجالات عبر العالم، لذا نجد أنّها قامت بإعادة هيكلة إدارتها ومن بين هذه الهياكل نجد المراكز الضريبية، التي تعتبر الواجهة الحديثة والجديدة إذ تسعى هذه المراكز إلى تطوير عملياتها بتطبيق تكنولوجيا المعلومات نظرا للامتميزات والخصائص التي تتمتع بها من حيث السرعة في معالجة الملفات وسهولة نقل المعلومات لمستخدميها، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في "دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي"، التي تمت في فصلين.

الفصل النظري و هو الإطار المفاهيم لتكنولوجيا المعلومات، التحصيل الضريبي وتطرقنا إلى تحسين التحصيل الضريبي وأدواته من بينها التهرب الضريبي والرقابة الجبائية ودورها في تحسين التحصيل الضريبي، كذلك تطرقنا إلى مخطط عصرنة الإدارة الجبائية، أما الفصل الثاني تم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وفيه تم توضيح دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي التي كانت على مستوى مركز الضرائب بسكرة، كذلك تطرقنا إلى طبيعة نظام المعلومات الضريبي محاولة منا لفهم سير تطبيق تكنولوجيا المعلومات من خلال دراسة نظام المعلومات SAP، والبوابة الإلكترونية جبايتك، ودعمنا دراستنا بمقارنة تطور إحصائيات التحصيل الضريبي نتيجة لاستخدام هذه التكنولوجيا .

كما حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة "كيف يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي في الجزائر"، وهذا كان الدافع الرئيسي للبحث في مجال التحصيل الضريبي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة، باعتبار الضرائب المورد المالي الأساسي التي تعتمد عليه الدولة من أجل حماية حقوق الخزينة العمومية، وعليه فإنه يمكن اعتبار أن استخدام للتكنولوجيا المعلوماتية الحديثة في الإدارة الضريبية له دور كبير في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك تساهم في ردع ظاهري التهرب و الغش الضريبي، من خلال إجراءات الرقابة الجبائية التي تنظم الإدارة الجبائية والضامنة لحقوق المكلفين.

1- اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من دراستنا النظرية و التطبيقية، يمكن التأكد من صحة أو نفي الفرضيات التالية:

1-1 . الفرضية الأولى:

فعالية وكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الضريبية تم تأكيدها، وذلك من خلال تعاملها مع البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها ونقلها إلى مختلف المصالح على مستوى مركز الضرائب بسكرة، وكذلك إعادة استرجاعها في الوقت السريع و المناسب، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى: فعالية وكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات في مركز الضرائب في قدرتها في جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات الضريبية.

1-2. الفرضية الثانية:

لا حظنا أن للضرائب أهمية كبيرة في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا نظرا للتطورات التكنولوجية الحاصلة في وسائل التكنولوجيا الجديدة التي سعت إلى تحسين التحصيل الضريبي، والحد ولو بالقليل من ظاهري التهرب والغش الضريبي، وهو ما يؤكد نفي الفرضية الثانية: لا تكتسي الضرائب أهمية كبيرة في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا بسبب ضعف التحصيل الضريبي وانتشار التهرب الضريبي في آن واحد.

1-3. الفرضية الثالثة:

مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في مركز الضرائب ولاية بسكرة، يثبت كفاءة الموظفين في معالجة ودراسة الملفات الجبائية، الذي يساهم في تقليص التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة: مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في مركز الضرائب في ولاية بسكرة يساهم في تقليص التهرب الضريبي وزيادة التحصيل الضريبي.

1-4. الفرضية الرابعة:

تساهم أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الموظفة في مركز الضرائب في ولاية بسكرة في تحسين الحصيلة الضريبية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة: تساهم أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الموظفة في مركز الضرائب في ولاية بسكرة في تحسين الحصيلة الضريبية.

2- نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

2-1 النتائج المستمدة من الجانب النظري:

- تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتدفقة ومعالجتها، والاستفادة منها في ممارسة الأنشطة المختلفة واتخاذ القرارات لدى الأفراد، المؤسسات، الهيئات والحكومات.
- التحصيل الضريبي هو الآلية القانونية الوحيدة التي تسمح بانتقال المستحقات الضريبية من المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية لتسديد النفقات.
- الرقابة الجبائية من أهم الوسائل المنتهجة في محاربة التهرب الضريبي، إلا أنها تعاني الكثير من الصعوبات المتمثلة في نقص الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية في ظل العدد الهائل من الملفات التي يجب مراقبتها، وغموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية.
- غياب الثقافة الضريبية ونقص الوعي للنتائج المرجوة من الضريبة وأنها من بين أهم الموارد لتغطية النفقات العامة، التي هي لصالح المكلف نفسه، هذا ما يؤدي بالتأثير السلبي على الحصيلة الضريبية .
- تعدد تكنولوجيا المعلومات عاملا مهما في تطوير جميع المؤسسات بصفة عامة، والمؤسسات الخدمية بصفة خاصة، وبشكل أخص التابعة للهيئات الحكومية مثل إدارة الضرائب.

- الإدارة الضريبية تعتمد بالدرجة الأولى على إدخال تكنولوجيا المعلومات في جميع عملياتها بما فيها الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.
- تساعد الإدارة الضريبية من خلال التصريح الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على توفير الوقت، الجهد والتكلفة وتقليل المعاناة للمكلفين، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحديد الالتزامات الضريبية مما يسهل عملية الرقابة الجبائية وبالتالي يقلل من الغش والتهرب الضريبي الذي يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

2-2 النتائج المستمدة من الجانب التطبيقي:

- القيام بعملية تصريح الجبائي عن بعد من المنزل، كما تسمح بوابة التصريح عن بعد بتسهيل العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة، إذ يمكن تصفحه على مدار 24 ساعة وطول أيام الأسبوع، مع تفادي عناء التنقل وإعلام المكلفين بالضرائب الرزنامة الجبائية المحينة.
- علاوة على التصريح عن بعد باستطاعة الخاضعين للضرائب، باستخدام وتعديل نماذج تصريح، مع الاطلاع على استثمارات التصريح المودعة وتصفح الديون الجبائية العامة.
- تصفح وتعديل المعلومات الشخصية إذا اقتضت الضرورة ذلك، هذا فضلا عن تصفح رزنامة الالتزامات الجبائية في أي وقت ومن أي مكان، بأسهل طريقة وأقل تكلفة.
- إنّ العمليات الجبائية الإلكترونية التي تعد مكيّفة لكافة المستعملين تسمح بتوحيد الإجراءات والتبادلات مع المكلفين بالضريبة وتبسيطها، كذلك ستسمح للإدارة الجبائية بتحسين فعاليتها، وتحسين التحصيل الضريبي، وكذا تحسين علاقتها بالمكلفين بالضريبة، وهذا أيضا سيسمح بتنويع الاقتصاد والموارد الجبائية وتحسين التحصيل الضريبي .
- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات على مستوى مركز الضرائب اختصر الوقت المستغرق في دراسة الملفات وعمليات التحصيل الضريبي، مما جعل التسيير الإلكتروني للملفات الجبائية يساهم في تطوير إجراءات الرقابة الجبائية .
- سهل نظام المعلومات SAP على نقل المعلومات والملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة بين المصالح على مستوى المركز بصورة آلية وسريعة وآمنة.
- وجود طاقة إيجابية على مستوى المركز بسبب استخدام التكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتحصيل الضريبي، التي قسمت العمل وقللت الجهد المبذول للموظفين .

3- توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات
- ضرورة تفعيل نظام الدفع الإلكتروني (الدفع عن بعد)، مما يجعل دفع الضريبة أيسر وأقل تكلفة بالنسبة للمكلفين، وأقل ازدحاما وإجراءات بالنسبة للموظفين
- إجراء ملتقيات وطنية ومحلية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الضريبي، وإبراز الأهمية الاقتصادية التي تعود على المواطن والوطن على حد سواء .

- تعميم تطبيق شبكة إلكترونية على مستوى المراكز الحوارية للضرائب، وليس مراكز الضرائب فقط، لتفعيل عملية التحصيل الآلية وزيادة التحصيل الضريبي .
- إقامة معاهد تكوينية على المستوى المحلي، لتكوين أعوان الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مع تفعيل التعليم والتدريب على استعمال تكنولوجيا المعلومات في مجال الإدارة الضريبية رقابة وتحصيلاً.
- فتح باب الحوار مع المكلفين بالضريبة على مستوى مراكز الضرائب بصفة دورية، لتحسين العلاقة بينه وبين الإدارة الجبائية، كذلك معرفة نقاط الغموض لدى المكلفين وشرحها وتبسيطها حتى يتسنى له معرفة الإجراءات الجبائية وتطبيقاتها القانونية والامتيازات الممنوحة له .
- استعمال تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية.
- إقامة شبكة إلكترونية تربط بين مركز الضرائب ومختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات الخاصة بنشاط المكلفين بالضريبة.
- إقامة شراكة مع الجامعات والمعاهد المحلية المتخصصة في مجال التكنولوجيا لإنشاء وتطوير البرمجيات الجبائية بدل اللجوء إلى الشركات الأجنبية.
- يجب استخدام الحوافز لتشجيع دافعي الضرائب ومفوضيهم للتحويل إلى استخدام الخدمات الإلكترونية، مثل الخصم الضريبي وفترات السماح أكبر لتقدم وتعديل ودفع الضريبة... الخ.



قائمة المراجع

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد جامع. (1975). علم المالية (فن المالية العامة). مصر: دار النشر العربية.
2. بشير عباس العلق. (2012). تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال. الأردن.
3. حشيش عادل احمد. (1992). اساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام). بيروت: دار النهضة العربية.
4. حميدة بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة لضريبة الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية تطبيقية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
5. طاهر الجنابي. (1970). علم المالية العامة و التشريع المالي. بغداد: دار النشر المكتبة القانونية.
6. عادل احمد حشيش. (1992). أساسيات المالية العامة ،مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
7. عبد الحميد حسن، و محمد القاضي. (1984). دراسة الاقتصاد العام . مصر: دار الجامعة المصرية.
8. عبد المجيد قدي. (2011). دراسات في علم الضرائب. الأردن: دار جرير للنشر و التوزيع.
9. عدنان يحيى، عبد الكريم عواد، و إبراهيم محمود قدح . (2006). تكنولوجيا المعلومات. فلسطين: وزارة التربية و التعليم العالي.
10. علاء عبد الرزاق السالمي. (2002). تكنولوجيا المعلومات. الأردن، سلطنة عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.
11. علي زغدودي. (2005). المالية العامة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع .
12. محمد خصاونة. (2014). المالية العامة (النظرية و التطبيق). عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.
13. محمد ساحل. (2017). المالية العامة. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
14. محمد عباس محرز. (2008). اقتصاديات الجباية و الضرائب. الجزائر: دار هومة للنشر .
15. المرسي السيد الحجازي. (2000). مبادئ الاقتصاد العام. مصر: الدار الجامعية .
16. يونس احمد بطريق. (2001). النظم الضريبية. مصر: الدار الجامعية.

ب- المذكرات

17. بشار مروى. (2016). دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية "دراسة حالة مديرية الضرائب بسكرة"، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
18. بن ضياف حنان. (2014). استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تائيه على وظائف إدارة الموارد البشرية في المؤسسة "دراسة ميدانية بمؤسسة كومدور برج بوعرييج. مذكرة ماستر في علم الاجتماع-تنمية الموارد البشرية. مسيلة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية قسم علم الاجتماع، الجزائر.
19. توامي يعقوب. (2013). أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية" دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار". مذكرة ماستر تخصص في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
20. ساعد نبيلة. (2015). الرقابة الجبائية و دورها في التحصيل الضريبي "دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالأخضرية". مذكرة ماستر في علوم مالية محاسبية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة أكلي بولحاح البويرة، الجزائر.
21. شأت خليل قدورة عايش. (2017, 02). مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عملية التنمية الإقتصادية دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية قطاع غزة. مذكرة ماجستير في إقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية غزة. غزة، كلية التجارة، فلسطين.
22. صالح مرزوقي، طلال خويذق، و نصر عبابة. (2018). دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تحسين وسائل الدفع الالكتروني "دراسة حالة بريد الجزائر بالوادي". مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم إقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات. الوادي، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر.
23. عبد الرزاق ساطور. (2019). دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي. مذكرة ماستر أكاديمي قسم علوم مالية و محاسبية. أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي قسم العلوم المالية و المحاسبية، الجزائر.
24. عمار محمد زهير تيناوي. (2019). دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الإتصالات. مذكرة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي. سورية، الجامعة الافتراضية السورية ماجستير التاهيل و التخصص في إدارة الأعمال، دمشق.
25. عماري علي. (2018). مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات "دراسة حالة مطاحن الأوراس، باتنة". أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. بسكرة، قسم علوم التسيير، الجزائر.

المراجع


26. لباس قلاب ذبيح. (2011). مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"دراسة حالة مديرية للضرائب ولاية أم البواقي". مذكرة ماجستير في علوم التسيير بسكرة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
27. مامة قديري. (2021). أهمية إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تطوير المورد البشري دراسة ميدانية في المديرية العلمية لإتصالات الجزائر الوادي. مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير " إدارة أعمال". الوادي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم التسيير، الجزائر.
28. مزوز إكرام، و آمال مرغاد. (2021). إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الجبائية"دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة. مذكرة ليسانس علوم مالية محاسبية . بسكرة، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
29. مهيل وسام. (2012). تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و دورها في تفعيل وظيفة إدارة المواد البشرية"دراسة حالة مديرية الموارد البشرية وزارة المالية". رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي. الجزائر، كلية علوم التسيير جامعة الجزائر 03 تخصص تسيير عمومي، الجزائر.
30. نهاد حسين محمد خريس. (18, 12, 2011). استخدام تكنولوجيا المعلومات و اثرها في الأداء في أجهزة الخدمة المدنية في الاردن. رسالة ماجستير في الاعمال الالكترونية قسم الاعمال الالكترونية. الاردن، جامعة الشرق الاوسط قسم الاعمال الالكترونية.
- ج- المجالات**
31. بختي إبراهيم، و محمود فوزي شعوبي. (2010). دور تكنولوجيا المعلوما و الاتصال في تنمية قطاع السياحة و الفنادق. مجلة الباحث العدد 07، 275-286.
32. بن عزوق منير، و مريم مسقم. (31, 12, 2020). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية. 514
33. بوسعين تسعديت، و عميروش عريان. (2019). تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال. مجلة المحاسبة التدقيق و المالية المجلد 01/العدد 02، 30-41.
34. جمال الدين سيليني، و محمد طالبي. (2021). أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل جائحة كورونا. مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، 399.
35. الجيلاني بلواضح، و يحي سعيدي. (2014). فعاليات الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي. مسيلة الجزائر: مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية.
36. حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية OPU.

المراجع

37. خديجة عوايدية. (2021). دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي (دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق أهراس). مجلة المؤسسة، 146.
38. خلوفي سفيان، و عبد الرؤوف بوجريو. (جوان، 2019). دور الرقابة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي "دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة خلال الفترة 2010-2014. ميلة، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات " جامعة ميلة"، الجزائر.
39. ذيب محمد، و الأزهر ضيف . (بلا تاريخ). تكنولوجيا الإتصال الحديثة و دورها في جودة التعليم في المدرسة و خدمة المجتمع. المدرسة الجزائرية الإشكالات و التحديات ، الصفحات 612-623.
40. زكي أحسن، و سمير عماري. (2020). واقع وآفاق عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر. مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية و الادارية، 25-27.
41. سفيان، و عبد الرؤوف بوجريو. (جوان، 2019). دور الرقابة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي "دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة خلال الفترة 2010-2014. ميلة، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات " جامعة ميلة"، الجزائر.
42. سماعيل عيسى. (2021). دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 158
43. عيسى سماعيل. (2021). تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري جامعة الشلف، الجزائر، 20
44. محمود حسن جمعه. (بلا تاريخ). تكنولوجيا المعلومات و دورها في تطوير الأداء الإستراتيجي: داسة تطبيقية في وزارة الأعمال و الاسكان و البلديات العامة- جمهورية العراق. 44. العراق.
45. مهدي حسن السامري يسرى، و خضير عباس العبيدي زهرة. (2012). تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 131-132.
46. نورهان قرون، جهاد بوضياف، و رحيمة العيفة. (2020). تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كركيزة أساسية لعملية التدريب الالكتروني عرض مجموعة من الأمثلة و التجارب. مجلة التعليم عن بعد و التعليم المفتوح جامعة بني سويف، اتحاد الجامعات العربية، مج8، 29-61.
- د. المواقع الإلكترونية
47. عبد الحميد عبد السلام. (25 08، 2004). تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في جميع الجوانب الحياتية. تاريخ الاسترداد 26 02، 2022، من البلاغ: <https://www.balagh.com/article>

المراجع

48. المديرية العامة للضرائب ووزارة المالية. (8 11, 2021). *قوانين جبائية*. تاريخ الاسترداد 03 28, 2022، من قوانين جبائية لسنة 2022: <http://www.mfdgi.gov.dz>
49. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2018). *نظام الإعلام*. تاريخ الاسترداد 03 17, 2022، من نظام الإعلام: <https://www.mfdgi.gov.dz>
50. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2021). *إجراءات الرقابة الجبائية لمركز الضرائب*. تاريخ الاسترداد 04 16, 2022، من إجراءات الرقابة الجبائية لمركز الضرائب: <http://www.mfdgi.gov.dz>
51. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2021). *الإجراءات النزاعية وطرق الطعن لمركز الضرائب*. تاريخ الاسترداد 04 23, 2022، من الإجراءات النزاعية وطرق الطعن لمركز الضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz>
52. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2021). *إلتزامات مركز الضرائب*. تاريخ الاسترداد 04 16, 2022، من إلتزامات مركز الضرائب: www.mfdgi.gov.dz
53. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2021). *مجال الصلاحيات الأشخاص والضرائب المعنيين لمركز الضرائب*. تاريخ الاسترداد 04 16, 2022، من مجال الصلاحيات الأشخاص والضرائب المعنيين لمركز الضرائب: www.mfdgi.gov.dz
54. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2022). *قوانين جبائية*. تاريخ الاسترداد 04 23, 2022، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: <https://www.mfdgi.gov.dz>
55. وزارة المالية المديرية العامة للضرائب. (2021). *مهام مركز الضرائب*. تاريخ الاسترداد 03 18, 2022، من مهام مركز الضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz>
56. وزارة المالية. (2014, 05 20). *هياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب*. تم الاسترداد من وزارة المالية المديرية العامة للضرائب: <https://www.mfdgi.gov.dz>
- هـ. *الجرائد الرسمية*:
57. وزارة المالية. (2009). *تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 22.



الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكره في : 09 - 05 - 2022

إلى السيد : مدير المركز الولائي
للضرائب العالية - بسكره -



جامعة محمد خيضر - بسكره
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 582 / ك.ق.ت.ت / 2022

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلّابان :

1 - حمزة حفيظة

2 - عثمانى حميدة

تخصص : محاسبة

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر

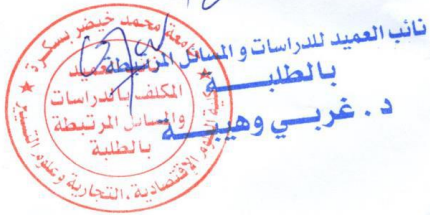
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الضريبي "

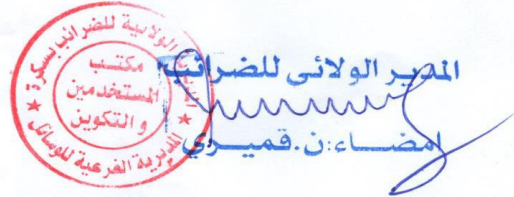
تحت إشراف : أ/ جيلح صالح

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية



تأشيرة المؤسسة المستقبلية



دليل المقابلة

الأسئلة	الأجوبة
التحصيل عن طريق الضريبة الجزافية الوحيدة G 12 . كيف يتم التحصيل في هذه الحالة ؟	يعتمد مركز الضرائب على النظام الحقيقي في جباية الضرائب لهذا لا يتم إعتتماد التحصيل عن طريق الضريبة الجزافية الوحيدة .
التحصيل عن طريق الورد الجماعي	تم إلغائه وإعتتماد التصريح المباشر عن طريق سلسلة G50
الفصل الوظيفي بين المهام العملية (مفتشيات الضرائب، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية) والمهام الإدارية (مديريات الضرائب)، يسمح بتفعيل التحصيل الضريبي ؟	أكد الفصل بين المهام العملية والمهام الإدارية، يسمح بتفعيل التحصيل الضريبي
هل الفصل الإداري بين مصالح مركز الضرائب يؤدي إلى مشاكل تنسيق وتعارض الصلاحيات ؟	إن الفصل الإداري بين مصالح المركز لا يؤدي إلى مشاكل بل على العكس يؤدي إلى تنسيق الأداء الإداري بين المصالح
هل تخصيص مصالح جبائية حسب القطاعات (قطاع صناعي، قطاع خدمات، قطاع تجاري، قطاع أشغال عمومية، قطاع مهن حرة) يساهم في تحسين التحصيل الضريبي ؟ هل يؤدي هذا الفصل لمشاكل في تنسيق و التعارض والتداخل في الصلاحيات ؟	لا بل يؤدي هذا التخصيص إلى تخصص كل قطاع في العمل الموكل له، الذي يساعد في زيادة العطاء للموظف والتمكن من دراسة الملفات والإلمام بجميع الإجراءات الجبائية الخاصة بها .
ماهو مبرر غياب مصلحة جباية القطاع الفلاحي ؟ على الرغم من ان ولاية بسكرة ولاية فلاحية، وهل يؤثر ذلك سلباً على التحصيل الضريبي ؟	غياب مصلحة جباية القطاع الفلاحي ليس على ولاية بسكرة فقط بل على جميع الولايات، ذلك، أنه لا تهدف إلى زيادة العبي على فئة الفلاحين، لكن تقرر في قانون المالية 2022 فرض ضريبة على الدخل الإجمالي .
هل يتم إستخدام أجهزة الكمبيوتر على مستوى كل المصالح الرئيسية و الفرعية للمركز ؟ هل هي جديدة نوعاً ما ؟ كيف يساهم ذلك في تفعيل عمليات التحصيل الضريبي ؟	نعم يستعمل جهاز الكمبيوتر في كل المصالح الرئيسية والفرعية، وهي جديدة، وتساهم في تفعيل التحصيل الضريبي من خلال متابعة ومعالجة الوضعيات الجبائية للمكلفين بالضريبة عن بعد هذا أدى إلى عدم إغفال أي مكلف اذا حاول التملص أو التهرب الضريبي .
هل يتم الإحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالمكلفين في قاعدة بيانات إلكترونية ؟ أم ورقية ؟	يتم الإحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالمكلفين فيقاعدة بيانات التي هي نظام SAP، كذلك يتم الإحتفاظ بها ورقياً .
مامدى فعالية نظام المعلومات SAP في معالجة ملفات المكلفين بالضريبة ؟ هل يتم تطويره ؟	من خلال السرعة في معالجة الملفات والوصول الفوري لكل البيانات . نعم يتم تطويره من خلال إضافة أنظمة جديدة كنظام الدفع الإلكتروني على مستوى المديرية الولائية للضرائب، والذي كان على مستوى مديرية كبريات

ملاحق

المؤسسات فقط،	
<p>يتم تبادل المعلومات والمستندات ورقيا و إلكترونيا معاً، نعم توجد شبكة معلومات داخلية المتمثلة في نظام المعلومات SAP ، ويساهم التبادل الإلكتروني للوثائق في تحسين التحصيل الضريبي من خلال الرقابة الإلكترونية على الملفات وتسديد الضرائب في الآجال، ومعرفة الوضعيات الجبائية هذا أيضا في مكافحة التهرب الضريبي .</p>	<p>هل يتم تبادل المعلومات والمستندات ورقيا أو إلكترونيا ؟ أو هما معاً بين مختلف مصالح المركز ؟ هل توجد شبكة معلومات داخلية بين المصالح في مركز الضرائب بسكرة ؟ كيف يساهم التبادل الإلكتروني للوثائق في تحسين التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي ؟</p>
<p>لا توجد خدمة الدفع الإلكتروني على مستوى المركز توجد فقط على مستوى مديريات الضرائب وليست لجميع الولايات .</p>	<p>هل توجد خدمة الدفع الإلكتروني على مستوى المركز ؟</p>
<p>يتم تبادل المعلومات بين مركز الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية في المجالات ذات الصلة بمهامه، ورقيا لأن هذه الإدارات لا تطبق نظام المعلومات SAP .</p>	<p>كيف يتم تبادل المعلومات بين مركز الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية في المجالات ذات الصلة بمهامه، مثل الجمارك، مديرية الصناعة والتجارة، البنوك.... الخ</p>
<p>يتم تبادل المعلومات والملفات ورقيا وإلكترونيا، نعم توجد شبكة داخلية بين مختلف الإدارات الضريبية في الجزائر وهو نفس النظام SAP ويتم الإتصال بين المركز والإدارة المركزية بالجزائر عن طريق إتصالات الجزائر</p>	<p>هل يتم تبادل المعلومات والملفات ورقيا أو إلكترونيا أو هما معا بين مركز الضرائب بسكرة ومختلف أجهزة الضرائب على مستوى الوطن ؟ هل توجد شبكة معلومات داخلية بين مختلف الإدارات الضريبية في الجزائر؟</p>

تاريخ الإستلام	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية
	تصريح بالوجود	المعيرية العامة للضرائب
	يكتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى:	مديرية الضرائب
	- الضريبة على أرباح الشركات - الضريبة على الدخل الإجمالي	ولاية:

سلسلة G. رقم 8 (2007) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :	رقم التسجيل التجاري :
اسم الشهرة التجاري :	رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد :
عنوان المقر الإجتماعي :	رقم الهاتف :
رقم ج.ج. البريدي أو البنكي :	رت. الاحصائي :
رت. الجبائي :	عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :
صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :	تاريخ بدء النشاط :

الشكل القانوني للشركة (ضع علامة في الخانة المناسبة)	
<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية.	<input type="checkbox"/> شركة تعاونية.
<input type="checkbox"/> شركة فعلية.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة).
<input type="checkbox"/> شركة التضامن.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية.
<input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية.	<input type="checkbox"/> شركة ذات الإقتصاد المختلط.
<input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة.	<input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
<input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة.	<input type="checkbox"/> أخرى :
<input type="checkbox"/> شركة المساهمة.	
<input type="checkbox"/> شركة أجنبية : أنكر الشكل القانوني :	
طبيعة النشاط الرئيسي : نشاطات ثانوية أخرى : عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :	
مكان مسك المحاسبة : إسم وعنوان المحاسب :	

(1) اشطب العلامات غير العلائقة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعدد أو عقود الاعمال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح المعضني أسفله الذي يعترف بإبلاغه على التزاماته الجبائية.

بـ في
الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى
المرتبطة لتاريخ بدء النشاط، لدى مطعسية الضرائب
المؤقتة.

الملحق رقم : 03 التصريح السنوي للمرتبات والأجور

DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Series Ga° 29 ter 2009

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION DES IMPOTS

التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال سنة

مديرية الضرائب

DE

Déclaration des traitements et émoluments divers payés pendant l'année.....

ل.....

CENTRE DES IMPOTS

الإقتطاعات من المصدر الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي

مركز الضرائب

DE

Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.).....

ل.....

Cadre à remplir par le centre
des impôts

d.....

Accusé de réception envoyé

le.....

Par M..... من طرف السيد :
(Nom et prénoms ou raison sociale) (الإسم - اللقب - إيم الشركة)

Profession..... المهنة :

Adresse de la Direction { actuellement..... حاليا :
de l'entreprise { au 1^{er} janvier..... من 01 جانفي :
(Nom et prénoms ou raison sociale) (الإسم - اللقب - إيم الشركة)

إطار مخصص لمركز الضرائب

ب.....

وصل إستلام الإرسال

يوم :.....

MONTANT
des salaires bruts versés

..... D.A.

رقم التعريف الجبائي
Numéro d'Identification Fiscale

المبلغ الخام للأجور المدفوعة

دج.....

أ - قيمة المبالغ المدفوعة إلى صندوق التناقص والمتعلقة بالمرتبات والأجور المدفوعة خلال سنة

A. - Montant des sommes versées à la Caisse de Receveur et se rapportant aux traitements et salaires payés pendant l'année

الملحق رقم: 04 التصريح السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي G01 .

نموذج ج رقم 1 (2016)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم التعريف الجبائي :
رقم المعادة :

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المصلحة

الضريبة على الدخل الإجمالي

سنة 20.....

ختم و تاريخ
المصلحة

تصريح يودع في
مصلحة مقر نشاطكم
قبل 1 ماي

I - تعريف المكلف بالضريبة :

اللقب (1) :
الأسماء :
(بين الاسم الشائع)
الجنسية :
المهنة :
رقم بطاقة الإقامة (بالنسبة للأجانب) :
عنوان الإقامة المعتادة :
إلى 1 جانفي 20 :
الرمز البريدي :
إلى 1 جانفي 20 :
الرمز البريدي :
(في حالة تغيير العنوان خلال السنة)

(1) بقسبة لتساء المتزوجات بنكر لقب الأئمة.

II - الحالة العائلية (إلى 1 جانفي من سنة فرض الضريبة)

أعزب(عزباء) متزوج (ة) أرمل (ة) مطلق (ة) (ضع علامة X في الحالة الملائمة لحالتك)

اللقب العائلي والاسم المعتاد للزوج :
بالنسبة للزوجة انكر لقب الأئمة.
تاريخ و مكان الزواج :
تاريخ و مكان الطلاق :
تاريخ و مكان ميلاد الزوج :
رقم التعريف الجبائي للزوج :
عدد الأطفال الأحياء :
عدد الأطفال المتكفلين :

III - طلب فرض الضريبة المشتركة بين الزوج و الزوجة :

أنا الممضي أسطه :
و كذا زوجتي المولودة :
نتطلب فرض الضريبة المشتركة من أجل حساب الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 20.....

بـ في
إمضاء الزوجين

ملحوظة : فرض الضريبة المشتركة يخول الحق في تخفيض 10% من الدخل الإجمالي للضريبة (المعادة 6. 3 من ق م ر م).

الملحق رقم 05: التصريح بالضريبة على أرباح الشركات .

تاريخ الإستلام	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية
	تصريح بالوجود	المديرية العامة للضرائب
	يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى:	مديرية الضرائب
	- الضريبة على أرباح الشركات - الضريبة على الدخل الإجمالي } (1)	ولاية

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :
اسم الشهرة التجاري :
عنوان المقر الإجتماعي :
رقم السجل التجاري : ح.ج. البريدي أو البنكي :
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : الهاتف :
رت. الاحصائي :	رت. الجبائي :
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :
صفة المصروح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :
تاريخ بدء النشاط :

الشكل القانوني للشركة (ضع علامة في الخانة المناسبة)	
<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية.	<input type="checkbox"/> شركة تعاونية.
<input type="checkbox"/> شركة فعلية.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة).
<input type="checkbox"/> شركة التضامن.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية.
<input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية.	<input type="checkbox"/> شركة ذات الإقتصاد المختلط.
<input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة.	<input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
<input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة.	<input type="checkbox"/> أخرى :
<input type="checkbox"/> شركة المساهمة.	
<input type="checkbox"/> شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني :	
طبيعة النشاط الرئيسي :
نشاطات ثانوية أخرى :
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :
.....
.....
مكان مسك المحاسبة :
إسم وعنوان المحاسب :

(1) اشطب العلامات غير العلائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لغد أو مفرد الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصروح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاقه على التزاماته الجبائية.

بـ في
الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى
المرتبطة لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب
المؤقتة.

تاريخ الإنستلام	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية
	تصريح بالوجود	المعيرية العامة للضرائب
	يكتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :	مديرية الضرائب
	- الضريبة على أرباح الشركات	لولاية
	- الضريبة على الدخل الإجمالي	(1)

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :
اسم الشهرة التجاري :
عنوان المقر الإجتماعي :
رقم السجل التجاري : ح.ج. البريدي أو البنكي :
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : الهاتف :
رت. الاحصائي :	رت. الجبائي :
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :
صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :
تاريخ بدء النشاط :

الشكل القانوني للشركة (ضع علامة في الخانة المناسبة)	
<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية.	<input type="checkbox"/> شركة تعاونية.
<input type="checkbox"/> شركة فعلية.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة).
<input type="checkbox"/> شركة التضامن.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية.
<input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية.	<input type="checkbox"/> شركة ذات الإقتصاد المختلط.
<input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة.	<input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
<input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة.	<input type="checkbox"/> أخرى :
<input type="checkbox"/> شركة المساهمة.	
<input type="checkbox"/> شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني :	
طبيعة النشاط الرئيسي :
نشاطات ثانوية أخرى :
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :
مكان مسك المحاسبة :
إسم وعنوان المحاسب :

(1) اضبط العلامات غير العلامات

(2) يلتصق للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود التشغيل أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح المعمضي أسفله الذي يعترف بإطلاعهم على التزاماته الجبائية.

ب في
الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى
المرتبطة لتاريخ بدء النشاط، لدى مطعينة الضرائب
المرتبطة.

Série R, n° 9

ولاية : إدارة الضرائب

بلدية : مديرية الضرائب

قباضة الضرائب

ل : يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

حساب الشيكات البريدية للإيرادات : مرسل إلى السيد :

المقيم بنهج : رقم :

الجزائر رقم : في :

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالتنفيذ، الموضحة صورتها فيما يلي : ان الممول، الميّن اسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	الموارد		سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل، لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
	رمز	رقم		
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها.....				
ثانيا : أوراق تحصيل.....				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالتنفيذ				

الحالات المشمولة بالتنفيذ - تواريخ	إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المدير	البلدية والهيئة الدائنة	أسماء وألقاب الممولين	العقود المشمولة بالتنفيذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح اسمه أعلاه لم يقوم بالسداد. ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية الميّن اسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب ومطلوبات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.

حرر في : يوم :

محصل الضرائب

تنبيه

في يوم : سنة : بناء على

أولا : الأوراد المشمولة بالتنفيذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالتنفيذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلنة بتاريخ :

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) المشمول بالتنفيذ من : بتاريخ :

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالتنفيذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) موثق العقود الرسمية في : بتاريخ :

وبناء على طلب :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : ل (5) ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالتنفيذ.

الضرائب المتنوعة المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالعقود المشمولة بالنفاذ ومحله المختار بالنسبة لبلدية وكذلك البلدية التي يقع في دائرتها محل التنفيذ.

أنا الموقع أدناه عامل الملاحقة أمام القضاء للضرائب المتنوعة، وبناء على التفويض المعطى لي، قد نبهت - باسم القانون والعدل على السيد المقيم حيث إنتقلت وتخطبت فيه مع (6)

- وفق ما قرر - وتركت للمخاطب معه صورة هذا في ظرف مغلق عليه العنوان والختم وفقا للقانون، بأن يسدد لمحصل الضرائب المذكور أعلاه - بمكتبه - مجمل المبالغ الواجبة الأداء الموضحة أسفل الجدول أعلاه، بدون إخلال بما يستحق عليه من جزاءات وغرامات التأخير.

وأذنته بأنه في حالة عدم دفع المبلغ المطلوب في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره، سوف يجبر على ذلك بكافة الطرق القانونية وعلى الأخص حجز وبيع منقولاته ومحاصيله وتركت للمخاطب معه المذكور أعلاه صورة هذا المحضر.

عامل الملاحقة القضائية }

طريق تسديد الضرائب

أولا : التسديد النقدي بخزينة محصل البلدية التي تم فيها ربط الضريبة، أو أية بلدية أخرى بعد تقديم اخطار أو تنبيه،

ثانيا : التسديد في حساب الشيكات البريدية للمحصل المشار إليه أعلاه.

أ - نقدا بواسطة حوالة - بطاقية (نموذج رقم 1418 ب الجزائر)

ب - بشيك تحويلي (نموذج ش 1440 الجزائر)

ثالثا : شيك مصرفي مسطر باسم المحصل الواقع في دائرته مقر فرض الضريبة بدون ذكر الإسم الشخصي للمحصل .

رابعا : تحويل مصرفي يتم بواسطة بنك الجزائر أو بعض مؤسسات الإئتمان المصرح لها خصيصا بهذا الغرض.

خامسا : حوالة على الخزينة و تصدير بدون مصاريف من جميع مكاتب البريد أو من ساعي البريد ويقوم الإيصال مقام مخالمة المحصل.

سلسا : حوالة - بطاقية - أو حوالة بريدية عادية.

تنبيه هام جدا :

في جميع الحالات يلزم ذكر إسم البلدية وسنة ربط الضريبة، ومادة الورد وإذا لزم الأمر، الخطاب السابق على هذه المادة وكذلك نوع الضريبة وقيمتها.

المادة 402 من مجموعة الضرائب المباشرة.

1 - التأخير في تسديد الضرائب التي تحصل بطريق الورد يؤدي بقوة القانون إلى تحصيل غرامة مالية قدرها 10 ٪ من قيمة ما يلزم دفعه بعد المحاسبة، إذا تم التسديد بعد التاريخ المحدد للأداء.

ويزداد مقدار هذه الغرامة :

إلى 25 ٪ إذا كان التنبيه بالأداء قد تبعه توقيع حجز.

Série R n°2 - (2016)

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

Série N°
Acte N°

AVIS DU RECEVEUR DES IMPOTS

à un tiers détenteur de deniers affectés
au privilège du Trésor Public

Le Receveur des Impôts

ENREGISTRE
au carnet des opérations
(R n° 36)
sous le n°

DIRECTION DES IMPÔTS DE WILAYA
de
RECETTE DES IMPOTS
de
Compte de Chèques Postaux
de la Recette :
N°

A M
demeurant à

Par application des dispositions des articles 384 et 387 du
Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées et 145 du Code des
Taxes sur le Chiffre d'Affaires, j'ai l'honneur de vous prier de me
verser immédiatement en l'acquit de :

M
Né le fils de et de
Demeurant à
Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :
Compte bancaire n°

sur les sommes que vous devez à ce dernier à quelque titre que ce soit et qui sont affectées au privilège
du Trésor, la somme de
montant des impositions exigibles dudit contribuable.

A , le
Le Receveur,

Cachet de la Recette Accusé de réception

Visa du Directeur
quand il y a lieu

A , le

NATURE DES IMPOTS	Exercices	ARTICLES des rôles ou numéros des constatations	DATE DE MISE en recouvrement des rôles ou date des constatations	SOMMES DUES
I.B.S.....				
I.R.G.				
T.A.P.				
T.V.A.				
PAYEZ VOS CONTRIBUTIONS PAR CHEQUE POSTAL OU BANCAIRE OU MANDAT-TRESOR			TOTAL	
			Pénalités de retard	
			TOTAL	

MODES DE PAIEMENT DES IMPOTS

1°- Versement en numéraire à la caisse du receveur de la commune de l'imposition ou d'une autre commune, sur présentation d'un avis ou d'un avertissement;
2°- Versement au compte de chèques postaux du receveur, Indiqué ci-dessus;
a) en numéraire au moyen d'un mandat-carte (formule n° 1418 B ALG.);
b) par chèque de versement (formule CH. 1440 ALG.).
3°- Chèque bancaire barré émis à l'ordre du receveur du lieu d'imposition sans mention du nom personnel du receveur;
4° Mandat-trésor émis sans frais dans tous les bureaux de poste ou par l'intermédiaire du facteur. Le récépissé tient lieu de la quittance du receveur;
5°- Mandat-carte ou mandat-poste ordinaire.

AVIS TRES IMPORTANT: Dans tous les cas, il est indispensable d'indiquer la commune, l'année de l'imposition, l'article du rôle et le cas échéant, la lettre précédant cet article, ainsi que la nature et le montant de l'imposition.

Imprimerie Officielle - Alger

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية المديرية العامة للضرائب

MINISTRE DES FINANCES DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

الزوار المرتبطون بالموقع: 1316092

أنت شخص قانوني

1- استمارة طلب التسجيل الضريبي-1
2- توقيع طلبك
3- تعديل شهادة التسجيل الضريبي-3
4- إصدار إقرار بالاستلام-4
5- استرجاع رقم الطلب الخاص بك-5
6- تعديل طلبك-6

أنت شخص طبيعي

1- استمارة طلب التسجيل الضريبي-1
2- توقيع طلبك
3- تعديل شهادة التسجيل الضريبي-3
4- إصدار إقرار بالاستلام-4
5- استرجاع رقم الطلب الخاص بك-5
6- تعديل طلبك-6

النصوص التشريعية والتنظيمية الخاص بك (TIN) مصادقة رقم التعريف الضريبي

(TIN) إجراءات الحصول على رقم التعريف الضريبي

إذا كنت شخصاً اعتبارياً ، فانقل إلى قسم الشخص الاعتباري
إذا كنت شخصاً طبيعياً ، فانقل إلى قسم الشخص الطبيعي

الخطوات الواجب اتباعها:

الخطوة الأولى: تقديم الطلب

يمكن لمقدم الطلب تقديم طلبه من خلال رابط "استمارة طلب التسجيل الضريبي". ملء الاستمارة. بمجرد اكتمال الإدخال والتحقق من صحته ، يتم عرض إقرار بالإيصال على شاشتك يحمل رقم طلبك الذي يمكنك حفظه أو طباعته مباشرة سيتم استخدام رقم الطلب لتتبع التقدم المحرز في معالجة طلبك بالإضافة إلى طباعة شهادة التسجيل الخاصة بك

الخطوة الثانية: متابعة الطلب

يمكن لمقدم الطلب متابعة سير معالجة طلبه من رابط "تتبع طلبك" ، من خلال تعبئة المعلومات اللازمة

الخطوة الثالثة: طباعة شهادة التسجيل الضريبي

يمكن لمقدم الطلب طباعة شهادة التسجيل الضريبي الخاصة به من الرابط "تحرير شهادة التسجيل الضريبي" ، عن طريق تعبئة المعلومات اللازمة

الخطوة الرابعة: التحقق من صحة شهادة التسجيل الضريبي

للتحقق من صحة شهادتك ، يجب عليك الذهاب إلى قسم الإدارة الذي تعتمد مع هاتين الوثيقتين (إقرار DGE أو CDI الفحص الخاص بك أو) عليه الاستلام وشهادة التسجيل الضريبي)

الملحق رقم: 10 إذا كان الشخص طبيعي .

73 13:06

التسجيل الضريبي عبر ...
nifenligne.mfdgi.gov.dz

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTÈRE DES FINANCES وزارة المالية
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS المديرية العامة للضرائب

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

اتصل بنا

"NIF" استمارة طلب رقم التعريف الضريبي
شخص طبيعي

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543 | 15 رقم السجل التجاري:
Numéro du registre de commerce : 15A876543-00/16

اللقب:

(الأسماء الأولى):

البريد الإلكتروني:

قم بتأكيد بريدك الإلكتروني:

أدخل رمز الحماية المقروض

رمز الحماية 0679U4

إذا كان الرمز غير قابل للقراءة ، فقم بإنشاء رمز آخر

التالي يعود


المديرية العامة للضرائب - 2016
البريد الإلكتروني: did-nifenligne@mf.gov.dz

العربية الفرنسية

94

75 21:42

atic.mfdgi.gov.dz

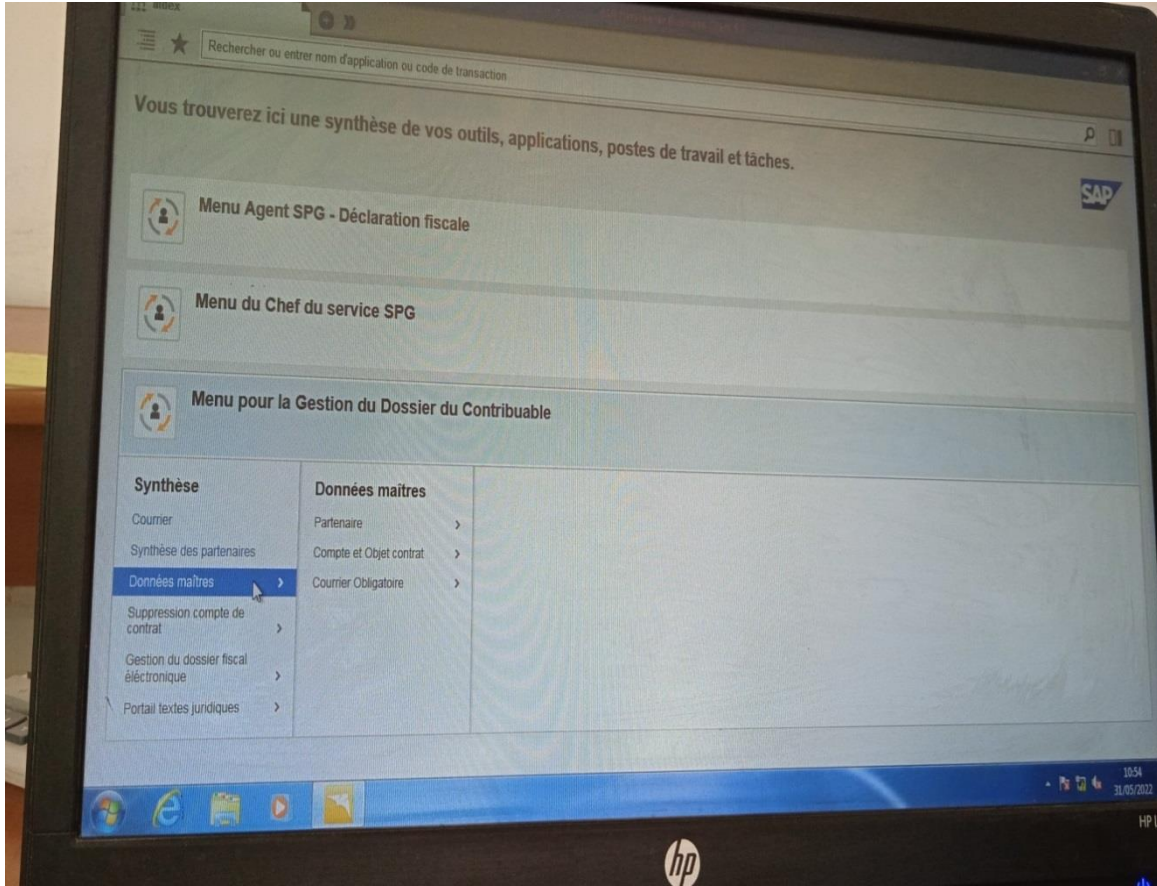


User

Password

Log In

Forgot Password



المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances
Centre de Impôts de: [REDACTED]
NIF: [REDACTED]
Nom / RS: [REDACTED]
Adresse: [REDACTED]
N° Rôle: 358902
Motif Rôle: CONTRÔLE FORMEL
Date de Mise en Demeure: 21.11.2021
Date d'Exigibilité: 21.12.2021

AVIS A PAYER DU ROLE N° [REDACTED]

Type de recette	Clé de période	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
IRG	2020	1.128.287	0	100	0	1.128.287	10	112.829	1.241.116
TOTAL GENERAL DU ROLE:						1.128.287		112.829	1.241.116